المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الخامسة عشرة | 15 | الإثنين 27 نوفمبر2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1230
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2024..... 1230
3- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات..... 1258
4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2024..... 1265
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال..... 1293
6- رفع الجلسة..... 1302

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وعشر دقائق من صباح يوم الإثنين 27 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك للنظر في مهمة التجارة وتنمية الصادرات ومهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا، أرحب بالسيدة كلثوم بن رجب قزاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

نناقش اليوم مشروع ميزانية وزارة التجارة والتنمية وتنمية الصادرات لسنة 2024، هذه الوزارة التي هي محل أنظار كل مواطن لأنها في ارتباط مباشر مع حياته اليومية وبما يحتاجه من أساسيات، تكفل له المقومات الدنيا للعيش الكريم وهي وزارة محورية لتكريس النهج الاجتماعي ومختلف سياسات الدولة ما بعد 25 جويلية 2021، لاسيما الإصلاحات التي تهدف إلى تطويق مظاهر الاحتكار في ضوء الأحكام المتعلقة بتجريم الاحتكار والمضاربة الغير مشروعة والذي يعد خطوة تشريعية رائدة، إلا أنه يجب أن يكون مرفوقا بخطط وبرامج شجاعة باتجاه القضاء على مختلف الإخلالات المسجلة في مسالك التوزيع والتصدي لجميع مظاهر الاحتكار والتلاعب بالمواد المدعمة وتهريبها والتبذير الغذائي.

وقد عبّر سيادة رئيس الجمهورية الذي أولى هذه المسائل أهمية قصوى بكل وضوح، على أن كل منحى إصلاحي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الأسس التي تنبني عليها الدولة الاجتماعية من خلال اتباع سبل المحافظة على مكسب منظومة الدعم والحرص على توجيهه للفئات التي تستحقه. كل ذلك في سياق مدروس ومرن ومتدرج في الزمن، ديدنه مراعاة القدرة الشرائية للمواطن والحفاظ على مقومات كرامته.

ويجب في كل هذا، أن تواصل الهياكل المعنية جهودها بكل جدية من أجل محاربة التهريب والاحتكار وتبذير المواد المدعمة والقضاء تدريجيا على جميع هذه المظاهر السلبية وعلى هذه الممارسات الغير مشروعة المخلة بالتوازنات المالية للدولة.

ومن جهتها، فإن الوظيفة التشريعية تجدد التأكيد على إيلاء جميع القطاعات الأولوية التي تستحقها وعلى وجه الخصوص، تلك التي تعنى بقوت المواطن البسيط وبأسباب عيشه واستدامة حقوقه في وطنه.

ونحن مستعدون للنظر في كل الإصلاحات الهادفة لدعم المنافسة كآلية لتعديل السوق ومختلف الآليات القانونية الرامية إلى تدعيم الإطار التشريعي والمؤسساتي باتجاه تنمية قدراتنا التصديرية وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق ومقاومة الاحتكار والغش وردعهما، عسانا نتوفق معا في أفضل الآجال إلى إرجاع الأمل في النفوس.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

كما جرى به العمل خلال الأشغال المتواصلة للجلسة العامة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، فإن تنظيم سير هذه الجلسة يخضع إلى الترتيبات التي أقرها مكتب المجلس في اجتماعه بتاريخ 7 نوفمبر 2023 لضمان حسن سير الجلسات فيما يتعلق على وجه الخصوص بطلب التدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت خلال النقاش العام، وتبعا لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

عرض ومناقشة
مشروع ميزانية مهمة
التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة للجنة المذكورة لتقديم أعمالها حول مهمة التجارة وتنمية الصادرات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتبها وإلى كافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على المجهودات المبذولة وأدعوها لكي تستعرض تقريرها.

المصدح للجنة.

السيد محمد ماجدي، رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

شكرا سيدي الرئيس،

صباح النور للجميع،

تحية لزملائي الأفاضل ومرحبا بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق لها.

أحيل الكلمة إلى زميلتي مقررة اللجنة لتلاوة تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لتتلو على مسامعكم تقرير حول مهمة التجارة وتنمية الصادرات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيدة ريم المعشاوي، المقررة

شكرا، صباح الخير،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الوفد المرافق لها،

تقرير
لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة حول مهمة التجارة وتنمية الصادرات
من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

I.التقديم:

ضبطت ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2024 في حدود 3.759.300 أد توزع على النحو التالي:

_ نفقات التأجير: 50.410 أد.

_ نفقات التسيير: 13.287 أد.

_ نفقات التدخل: 3.690.887 أد.

نفقات الاستثمار: 4.716 أد

التجارة الداخلية:

تتنزل استراتيجية برنامج التجارة الداخلية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتجارة التي تهدف في هذا المجال إلى تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال دعم سوق متوازن وعادل ونزيه يعزز رفاهية المواطنين والقدرة التنافسية للمستثمرين.

ضبطت نفقات برنامج التجارة الداخلية لسنة 2024 دفعا في حدود 3.633.825 أد مقابل 2.566.365 أد سنة 2023.

التجارة الخارجية:

يسعى برنامج التجارة الخارجية إلى تنفيذ سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية من حيث التقليص في مستويات العجز التجاري وانعكاساته على مخزون العملة الصعبة ومزيد اقحام المؤسسات المنتجة في عملية التصدير خاصة بالنسبة للمنتوجات ذات القيمة المضافة علاوة على تنويع الوجهات التصديرية بما يمكن من تذليل حدة الارتباط بمنطقة الأورو ضمن إطار عام يكفل حرية التجارة من جهة وحماية النسيج الصناعي من جهة أخرى.

وتندرج هذه السياسة المتبعة ضمن مجموعة من التعهدات الدولية والإقليمية المترتبة عن انخراط تونس في مجموعة من التجمعات الدولية والإقليمية على غرار منظمة التجارة العالمية ومنظمة الكوميسا ومنطقة التجارة العربية الكبرى علاوة على مجموعة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة مع العديد من البلدان والتي تنبني على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات إلى الأسواق وفق نظام الأفضليات التجارية.

ضبطت نفقات برنامج التجارة الخارجية لسنة 2024 في حدود 112.245 أد مقابل 110.510 أد.

برنامج القيادة والمساندة:

يهدف برنامج القيادة والمساندة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات بالأساس إلى تنشيط مختلف الوحدات والهياكل المتموقعة على مستوى قيادي المخولة لبلورة قرارات وتوصيات ذات بعد استراتيجي وهيكلي أو ذات بعد ظرفي مع ضمان انسجام وفعالية مخرجاتها إضافة إلى ضمان ثنائية استمرارية وفرة الموارد وترشيد الاستخدامات ذات الصلة لتحقيق الأهداف القطاعية للبرامج العملياتية بالنجاعة المطلوبة.

ويعمل برنامج القيادة والمساندة على رفع تحديات التصدي للفساد وتعصير الإدارة وتطوير نظام المعلومات، بالتوازي مع تدعيم توجهات الاقتصاد الرقمي من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في علاقة بممارسة نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على حدّ السواء.

ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2024 في حدود 13.230 أد مقابل 12.405أد سنة 2023.

II.أعمال اللجنة:

تعهدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة بالنظر في مهمة التجارة وتنمية الصادرات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وذلك في إطار إبداء الرأي وفقا للطلب المقدم من قبل لجنة المالية والميزانية بمقتضى أحكام الفصل 70 من النظام الداخلي، بمناسبة التداول حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الأربعاء 15 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول مهمة التجارة وتنمية الصادرات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 والتي كانت مرفوقة بإطارات الوزارة.

في تقديمها لمهمة التّجارة وتنمية الصّادرات، بينت السيدة الوزيرة أن عمل الوزارة يؤثر في كل التوازنات العامة للاقتصاد وهو ما يرفع سقف الانتظارات والتطلعات، ويتطلب درجة عالية من الأداء للاستجابة للأهداف المنشودة، موضّحة أن نشاط المهمة وبرامج عملها تتنزل في إطار رؤيتها الاستراتيجية لإصلاح القطاع حسب المحاور الرئيسية التي رسمتها، وهي ضمان سوق متوازن ونزيه من خلال تطوير آليات التدخّل المسبق والاستشراف لمختلف التطورات والمتغيرات وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص، تطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التّجارية، مزيد تدعيم الصادرات التونسية وتنويعها من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حرّ، فضلا عن التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدّفاع عن الصادرات التونسية لدى الهيئات المختصّة.

وأفادت أنّه تمّ تسجيل تقدّم في تنفيذ هذه المحاور الاستراتيجية خلال سنة 2023 من خلال التركيز على الأهداف الرّئيسية الخاصّة بتطوير آليات التدخّل في السّوق، ورقمنة مسالك التوزيع، وإنفاذ القانون المتعلق بالاحتكار والمضاربة، ودعم القدرات التنافسية للصادرات، وسيتم خلال سنة 2024 العمل على تعزيز هذه الإصلاحات وتحقيق الحد الأقصى منها في حدود الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

وفي إطار استعراض جملة الفرضيات التي تمّ مراعاتها في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، بيّنت أنه تم تحديد هذه الفرضيات على ضوء قراءة متأنية لكل الدراسات والمؤشرات التي أعدّتها مؤسسات القيس ووكالات التصنيف الدّولية، وتشمل توقعات نسبة النموّ ومعدل سعر برميل النفط وأسعار الحبوب في السوق العالمية وغيرها من المواد الحيوية.

مبينة في هذا السياق أن الوزارة تعمل على التصدّي لمظاهر الاحتكار والمضاربة غير المشروعة وتكثيف حملات الرّقابة في مختلف الولايات لوحدات الإنتاج والتّخزين ومسالك التوزيع والنقل عبر الطرقات وهو ما شكّل ضغطا متزايدا على تدخّلات جهاز المراقبة.

كما تسهر على تعديل السوق وحماية المستهلك، إضافة إلى ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه.

وبالنسبة إلى التّجارة الخارجية، أفادت أنّ الوزارة تتطلّع إلى تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتّجاري وتعزيز حماية المنتوج الوطني والعمل على تحسين نمو الصّادرات للتّقليص من فجوة العجز التّجاري، إلى جانب تواصل برنامج الإصلاحات الهيكلية للقطاع التجاري.

وأوضحت السيدة الوزيرة أنّ العمل مُركّز على تعزيز النسيج التجاري وتطويره بتأهيل 100 سوق للمنتوجات الفلاحية والصّيد البحري وإعداد مشاريع نصوص قانونية لتنظيم مسالك التوزيع

وتفعيل التطبيقات الإعلامية المتعلّقة بالمواد المدعّمة وتوسيع مجالاتها. إلى جانب العمل على رفع العراقيل أمام تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنية التحتية لمسالك التوزيع، ضمان انتظام التزويد في فترات فجوات الإنتاج، والتقدّم في إنجاز بعض المشاريع العمومية مثل مشروع منصة أسواق الانتاج بالوسط.

وأضافت أنه تم ضبط نفقات التصرف والتنمية وصناديق الخزينة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2024 في حدود 3759,300 م د مقابل 3971,280 م د بقانون المالية التكميلي لسنة 2023 أي بنسبة تطور سلبي في حدود -5,3 %.

وتمثل نسبة ميزانية مهمة التجارة 6,28 % من ميزانية الدولة باعتبار نفقات الدعم و0,3 % من ميزانية الدولة دون اعتبار نفقات الدعم.

واعتبرت أن اهم خاصيات الميزانية المقترحة هي تكريس أولويات الخطة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التزام الدولة بدعم المواد الأساسية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن والرفع في القدرة التصديرية وهو ما يفسر المجهود الهام الذي تقوم به الدولة في غطاء دعم المواد الأساسية الغذائية التي تمثل 2 % من الناتج و6 % من ميزانية الدولة وقرابة 34,7 % من نفقات التنمية و29% من تكاليف الدعم الجملية"

وفيما يتعلق بالتجارة الداخلية، ذكرّت بالضغوطات التي شهدتها السوق الداخلية نتيجة تطور الأوضاع العالمية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية إضافة إلى التغيرات المناخية من ذلك ارتفاع درجات الحرارة ونقص الأمطار لحوالي ثلاث سنوات مما أدى إلى تراجع المنتوجات الفلاحية وتقلص الواردات من حبوب وأعلاف والمدخلات الفلاحية إلى جانب نقص السيولة لدى المؤسسات العمومية المعنية بتزويد السوق بالمواد الأساسية كالسكر والحبوب والمحروقات، وفي هذا الإطار أشارت إلى الإجراءات المتخذة وأهمّها التنسيق الدوري مع وزارة المالية لتوفير التمويلات الضرورية وفتح الاعتمادات المستندة لعملية توريد الحبوب ومواد الديوان التونسي للتجارة. كما تمّ الرفع من توريد الكميات الشهرية للقمح الصلب والقمح اللين لمجابهة الطلب الإضافي الذي تم تسجيله خلال الفترة المتزامنة مع عودة التونسيين بالخارج وذروة الموسم السياحي.

وأضافت أنه تم اتخاذ جملة من الإجراءات الترتيبية لتحسين نسق العرض للمواد المدعمة وخاصة منها الموجهة للاستهلاك العائلي من أهمها إقرار الأولوية للتزويد بالمواد المدعمة المخصصة لصنع الخبز المدعم وإسناد كميات استثنائية لفائدة المخابز المصنفة للرفع من طاقة انتاجها، والرفع من كميات الحليب المعقم نصف الدسم الموزعة في السوق من خلال التعليق المؤقت لإنتاج نوعيات الحليب الأخرى، ووضع برامج خاصة لتوزيع المواد المدعمة تحت الإشراف المباشر لمصالح المراقبة الاقتصادية وتوجيهها نحو المناطق الشعبية والريفية والمناطق التي شهدت نقصا في التزويد، وتمكين الخواص من توريد كميات من السكر والقهوة في إطار الاستثناءات من احتكار الدولة.

أما على مستوى المراقبة الاقتصادية أوضحت أنه تم تركيز العمل خلال الفترة الماضية بالأساس على التصدي لمظاهر الاحتكار والمضاربة إلى جانب تواصل برنامج الإصلاحات الهيكلية للقطاع التجاري وذلك بتكثيف عمليات المراقبة من خلال تنفيذ برامج رقابية شاملة ومشتركة تستهدف مصادر الاحتكار ومنافذ المضاربة بمختلف حلقات مسالك التوزيع، وتنفيذ عمليات رقابية نوعية في مختلف الولايات لوحدات الإنتاج والخزن (المصانع، المداجن، المذابح، مخازن التبريد، المستودعات العشوائية...) ووضع شبكة لمراقبة حركية التزويد والنقل عبر الطرقات تستهدف أهم المنافذ بمحيط مناطق الإنتاج الخزن ومنافذ العبور ومداخل المدن الكبرى ومناطق الاستهلاك في كل ولاية ووضع خلايا قارّة للمراقبة بأهم أسواق الجملة والتفصيل ذات الحركية بكل ولاية لتكريس شفافية المعاملات بها وضبط الأسعار وفق المستويات القانونية والمرجعية التي يتم تحديدها والقيام بحملات رقابية قطاعية أسبوعية ذات بعد وطني أو إقليمي تستهدف منتوجات أو مسالك معينة حسب ما يقتضيه الوضع والقيام بعمليات رقابية يومية بمسالك التوزيع بالتفصيل والانطلاق في برنامج خصوصي لتطوير قدرات هياكل الوزارة لمتابعة وتحليل واستشراف وضع التزويد واستكمال عملية الرقمنة والتشبيك مع الهياكل القطاعية والتكوين والتصرف في منظومة الخزن وأضافت أنه باعتبار تزايد الضغوطات على تدخلات جهاز المراقبة بات من الضروري انتقاء التدخلات وتحديد الأولويات.

وعلى مستوى تعزيز النسيج التجاري، أشارت السيدة الوزيرة إلى استكمال تأهيل 100 سوق لمنتوجات الفلاحة والصّيد البحري من جملة 110 سوق مبرمجة بقيمة 36 مليون دينار في إطار إنجاز القسط الأول من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك التوزيع. وإصدار قرارات لتنظيم صنع الخبز والاتجار في المواد الأساسية المدعمة واستكمال إعداد مشاريع نصوص لتنظيم مسالك التوزيع في بعض القطاعات وكذلك تفعيل التطبيقات الإعلامية المتعلقة بالمواد المدعمة وتوسيع مجالاتها لتشمل مختلف نوعيات ومشتقات الحبوب المدعمة.

بالنسبة إلى برامج 2024، وللمحافظة على مستوى التزويد بالمواد الأساسية، أفادت أن الوزارة ستعمل على ضمان سوق متوازن وعادل من خلال دعم وتطوير آليات التدخل المسبق واستشراف مختلف التطورات والمتغيرات وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص ومواصلة تطوير النسيج التجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التجارية والانطلاق في تنظيم الأبحاث الزراعية المعمقة في تدقيق وتشخيص وضعية المنافسة والأسعار وهوامش الربح في العديد من القطاعات خاصة المواد الغذائية الحرة ومواد التنظيف المنزلي والسيارات الخاصة ومواد البناء.

وعلى مستوى المراقبة الاقتصادية، وضمن الأنشطة المبرمجة، أفادت السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصّادرات أنه ستتم إعادة هيكلة مصالح المراقبة الاقتصادية تنظيميا ووظيفيا ولوجيستيا، كما سيقع استكمال أنشطة المراقبة الاقتصادية وتعصيرها وحوكمتها.

أما فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية للوزارة، فتمثلت في المحافظة على نسب مقبولة لتطور مؤشر الأسعار عبر التحكم في مكوّنات الكلفة وتحفيز المنافسة وتطوير آليات الاستشراف والتحليل من خلال تشخيص مستويات المنافسة في منظومة الإنتاج والتوريد وتفكيك وضعيات الاحتكار فيها وتطوير ثقافة المنافسة ونشرها لتحفيز النجاعة الاقتصادية وتفعيل آليات العرض والطلب للتكوين السليم للأسعار وتطوير أداء المراصد وربطها بمصادر المعلومات لتعزيز قدرتها على الاستشراف والحصول على المعطيات والبيانات المحينة حول الأسعار.

وبخصوص تطوير النسيج التجاري، بينت أن الوزارة تعمل على رفع العراقيل أمام تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنية التحتية لمسالك التوزيع صلب برنامج التأهيل والتسريع في استكمال المشاريع الخاصة بمراجعة المنظومة التشريعية لمسالك التوزيع وإعداد برنامج متكامل يتعلق بالقسط الثاني لمشروع تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري على ضوء تقييم معمق للمشروع في جزئه الأول وضبط محكم لمختلف مكوناته بالجهات بالتنسيق مع جميع الوزارات المتدخلة، بالإضافة إلى التقدم في إنجاز بعض المشاريع العمومية مثل منصة أسواق الإنتاج بالوسط في سيدي بوزيد وإنجاز دراسات قابلية التنفيذ الفني والمالي لبعض الأسواق مثل سوق الإنتاج للتمور بقبلي، وسوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة، وسوق الإنتاج للتمور بتوزر، والقاعدة التجارية بباجة.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، أشارت إلى أن الوزارة تشتغل على تنويع القاعدة التصديرية وحماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير المشروعة والاستشراف المبكر للتغيرات الإقليمية والعالمية، إضافة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين ومزيد الانخراط في النظام التجاري متعدد الأطراف والاستفادة من فرص التعاون الفني والمالي بين الهيئات والمنظمات ذات الصلة ومراجعة عدد من الاتفاقيات التجارية بهدف تحسين الامتيازات التعريفية وفرص الشراكة، والدخول في مفاوضات جديدة مع التجمعات الاقتصادية لتوفير أسواق جديدة وواعدة.

وعلى مستوى التعاون التونسي الإفريقي أوضحت أنه سيتم التسريع في التطبيق الفعلي للاتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر والقيام بالمبادرات التونسية التي من شأنها إعطاء دفع لتموقع تونس الفاعل في القارة الإفريقية، كما ستتم متابعة الملف المشترك التونسي الليبي المقدم للأمانة العامة للكوميسا للحصول على الدعم الفني والمالي لتأهيل معبر رأس الجدير، وتنفيذ برنامج دعم الشراكة وترويج السلع والخدمات التونسية الليبية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وفي نفس الإطار، وعلى مستوى التعاون الثنائي التونسي الجزائري سيتم التسريع في تفعيل مخرجات الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة التونسية الجزائرية للتعاون التجاري وذلك لإعطاء دفع جديد للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين ورفع كافة المعوقات التي تحول دون تطور نسق المبادلات التجارية.

وتلت هذه البيانات جملة من الاستفسارات والتساؤلات فيما يلي محتواها:

تركّزت أغلب تدخّلات السادة النواب واستفساراتهم حول المشاغل اليومية للمواطنين وما يتعلق باحتياجاتهم من المواد الاساسية وارتفاع مؤشرات التضخم وتعمد العديد من التجار والمزودين إلى الاحتكار والبيع المشروط والتلاعب بالرّخص والإجراءات ممّا ينتج عنه ندرة الخبز والمواد الأساسية في المدن وفي القرى والتجمّعات السكنية الحدودية والنائية التي تجمع بين معاناة الظروف المناخية القاسية والعزلة الجغرافية بالإضافة إلى الاحتكار والمضاربة وتطور أساليب الغش والتحيل خاصة في مجال الأعلاف وهو المادة الحيوية في قطاع المواشي أمام ضعف المراقبة والسيطرة على مراكز الإنتاج ومسالك التوزيع وتعثر برامج الرّقمنة. ودعوا إلى تطوير مسالك التوزيع للحد من ظاهرة الاحتكار والتجارة الموازية.

فيما تساءل شق آخر من النواب عن مدى تقدّم بعض المشاريع التنموية كأسواق الإنتاج وتهيئة مناطق التجارة الحرّة للسيطرة على الاقتصاد الهامشي والحد من التجارة الموازية وتوفير مواطن الشغل لأبناء الجهات الدّاخلية حفاظا على المقدرة الشرائية ودعما للاستقرار الاجتماعي والأمني، إلى جانب تسهيل إجراءات الرّخص كما دعا بعض النواب إلى استبدال البعض من الرخص بكراسات شروط والتشديد على مراقبتها وتيسير تمويل بعث المشاريع الصغرى لفائدة الشباب خاصّة في مناطق الشمال الغربي وتشجيع الاستثمار في التجارة الإلكترونية بناء على التقدّم التكنولوجي ومواكبة للتغيرات المجتمعية لإتاحة فرص جديدة للشباب ومواطن شغل إضافية وتساءل أحد النواب عن مدي التنسيق مع المنصة الافريقية للتجارة الالكترونية على مستوى البريد التونسي.

كما دعا عدد من النوّاب إلى إعادة تقييم دور البعثات الدّيبلوماسية والقنصلية في الخارج ومدى مساهمتها في توفير الدّعم المالي والسياسي والبحث عن فرص أفضل للتزوّد بالمواد الأساسية كالحبوب والزيوت والأعلاف والمحروقات وغيرها والترويج للمنتوجات التونسية. بالإضافة إلى تقييم الامتيازات المالية الممنوحة لفائدة المصدّرين وجدواها من حيث تحسين فرص كسب معركة المنافسة في الأسواق الخارجية ودعم المنتوجات الفلاحية والصّناعية الوطنية التي تعاني داخليا من التّجارة الموازية ومزاحمة البضائع الأجنبية وضرورة التنسيق بين مختلف الهياكل والمؤسّسات والوزارات فيما يخص الرّقابة ورسم الأهداف والبرامج وتنفيذ المشاريع ومتابعتها.

هذا وقد تساءل النواب عن أسباب تعثّر بعث أسواق إنتاج ببعض الجهات والتي يمكن تطويرها وتوسيعها لتصبح قطبا اقتصاديا على المستوى الوطني، بالإضافة إلى إرساء مناطق تبادل حر تلعب دورا اقتصاديا وتنمويا وتسهم في الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يستوجب التعجيل بتوفير التمويلات اللازمة لانطلاق الأشغال في تهيئة البنى التحتية واستقطاب المستثمرين.

فيما أشار البعض إلى الارتفاع الملحوظ في الاعتمادات المخصصة لكراء المقرات وبنائها واستهلاك المحروقات إضافة إلى غياب التصوّرات المجدّدة والاستراتيجيات المبنية على دراسات معمقة في ظلّ الصعوبات المالية وانعكاسات الأزمات الخارجية وضعف الميزانية المرصودة مما ترتّب عنه ضعف المراقبة الاقتصادية، وعدم القدرة على التصدّي للمضاربة ومقاومة التهريب، والاكتفاء بدور التسيير.

كما دعا بعض النواب إلى حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهها إلى مستحقيها والعمل على تصنيف المخابز وتحديد الحصص وتشديد المراقبة على مستوى مسالك التوزيع لإيقاف نزيف المضاربة والاحتكار.

وحول استفسارات السادة النواب أوضحت السيدة الوزيرة أن تزويد السوق بالمواد الأساسية متواصل بعقود يبرمها الديوان التونسي للتجارة مع المزودين الأجانب تغطي كافة الاحتياجات وعلى دفعات متتالية وبنسق مدروس، مع تشديد الرّقابة على نقاط الخزن والتوزيع ومقاومة التلاعب بالأسعار والمضاربة عن طريق تحيين التشريعات وتطوير تطبيقات في الغرض واعتماد الرقمنة في ظل محدودية عدد الأعوان والإطارات المكلفين بالرقابة ومحدودية الإمكانيات اللوجستية والمالية المرصودة علما وأن الانتدابات لا تفي بالحاجة ولا تغطي حاجيات الوزارة. وأضافت أن هذه التطبيقات تشمل مجال المخابز والأعلاف والزيوت والمخازن والأسمدة الكميائية

ومشتقات الحبوب والمراقبة ويتم إثراؤها بالمعلومات والمعطيات العمومية من مختلف الهياكل والمؤسسات، وبواسطتها يمكن مراقبة توزيع الحصص وتزويد السوق وترشيد تدخل أعوان المراقبة.

وبيّنت أن ارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل السكر والزيت والروز يعود إلى التقلبات السياسية العالمية وارتفاع نسب التضخم وارتباط بنية النسيج الاقتصادي بالأسواق الخارجية خاصّة فيما يتعلق بالأنشطة الصّناعية والمواد الأساسية، وأن الديوان الوطني للتجارة يستورد القهوة والسكر والأرز وغير ذلك من المواد الأساسية بأسعار مرتفعة ويبيعها في السوق بأقل من تكلفتها فتراكمت هذه الخسائر حتى أصبحت تثقل كاهل الميزانية ورفضت البنوك إقراضه، موضحة أن الزيادة الأخيرة في الأسعار ليست بغاية الرّبح وإنما بهدف التقليص من الخسائر لإدخال نوع من التوازن على وضعية الديوان، نافية رفع الدعم وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي ومواصلة الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة وضعاف الحال، إذ يقتصر الدعم على المواد الموجهة للاستهلاك العائلي في حين أن المواد الأساسية الموجهة للخواص والاستخدامات الصناعية تباع بأسعارها الحقيقية، مؤكدة على الارتباط الوثيق للأداء التنموي على المستوي الوطني بالأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية، إضافة إلى الانعكاسات المناخية السلبية على المردود الفلاحي، مع تشديدها على تعزيز الدّور الاجتماعي للدولة والتخفيف قدر الإمكان من تداعيات الأزمات على الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط والتزام أعلى هرم السلطة بعدم رفع الدعم عن المواد الأساسية. وأضافت أن الدولة التونسية قادرة على تصدير منتوجاتها وكسب معركة المنافسة وتوفير العملة الصعبة.

وبخصوص منظومة الحليب ومنظومة الأعلاف، أكدت أن عديد العوامل لعبت دورا سلبيا في هذا السياق، إذ كانت من أنجح المنظومات وأكثرها استقرارا، وأرجعت الأسباب خاصة إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الناجمة عن ارتفاع تكلفة الأعلاف بجميع أنواعها نتيجة تواصل الجفاف وغلاء المواد الأساسية، وبينت أن المحافظة على منظومة الألبان ومراعاة القدرة الشرائية للمواطن معادلة صعبة وأن انهيار منظومة الألبان ستكون له انعكاسات اجتماعية مكلفة.

وفي نفس السياق، أوضحت أن المتخلدات المتعلقة بدعم بعض القطاعات كالمخابز ومركزيات الحليب والكراس المدعم ناتج عن تراكمات قديمة، ووزارة التجارة وتنمية الصادرات بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة الفلاحة تسعى إلى فض هذا الإشكال وتسديد المتخلدات على مراحل رغم الظرف المالي الصّعب وقد تميزت سنة 2023 بتأمين خلاص المستحقات بصفة منتظمة شهريا.

وأشارت إلى أن الوزارة تعمل في إطار التّعاون والتكامل بين الوزارات وبقية مؤسسات الدولة لإحكام الرقابة على المعابر الحدودية والتصدّي للتهريب ومقاومة التجارة الموازية، كما تعمل على استكمال الدراسات ومراقبة تقدم إنجاز المشاريع الاستثمارية والتنموية التي من شأنها أن تشع على الجهات الداخلية والمناطق الحدودية وتمثل رافعة للتنمية، كما تسعى الوزارة إلى تعزيز البرامج والتدابير الداعمة للنموّ وتحسين مناخ الأعمال وتنويع الأسواق الخارجيّة وتكريس الاندماج الإقليمي من خلال توسيع التمثيل التجاري بأفريقيا والأسواق الواعدة لتطوير المبادلات التجارية وتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية.

وبينت أن الوزارة وفي إطار تطوير التجارة الإلكترونية وتنميتها تعمل على دراسة بروتوكول التجارة الرقمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ZLECAf الذي تمّ إقراره خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي وذلك نظرا للدور المهم الذي ستلعبه التجارة الرقمية في ربط الاقتصاديات الأفريقية وتنميتها ، والمشاركة في تفعيل مشروع Easy export لدفع التصدير عبر الشبكة البريدية وتطوير الإطار القانوني المنظم للتصدير عبر التجارة الإلكترونية، ومتابعة إنجاز مشروع إرساء علامة الثقة بمواقع التجارة الالكترونية بالتعاون مع المعهد الوطني للاستهلاك مضيفة أنه بالنسبة للمنصة الافريقية للتجارة الالكترونية على مستوى البريد التونسي، فان وزارة التجارة وتنمية الصادرات عضو في لجنة القيادة المكلفة بمتابعة تنفيذ هذا المشروع كما تساهم الوزارة في حث المؤسسات التونسية على الانخراط فيه.

III.قرار اللجنة :

أنهت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة النظر في مهمة التجارة وتنمية الصادرات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أشكر اللجنة على عملها القيم والجادّ، كما أحيي الزملاء المجتمعين الآن في لجنة المالية ولجنة التخطيط الاستراتيجي لتزامن الاجتماعين مع جلستنا ومن الأكيد أنهم عند انتهاء أشغال اللجنتين سوف يلتحقون بالجلسة.

والآن ننتقل للنقاش العام والقائمة الأولية بالنسبة إلى النقاش العام الزميلات والزملاء المحترمون: كمال فراح وعماد الدين سديري وطارق الربعي وحسن جربوعي وشفيق زعفوري وعواطف الشنيتي.

إذن المصدح للزميل النائب المحترم كمال فراح عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد كمال فراح

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السادة الزملاء،

باسمكم نرحب بالسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وبكافة إطارات هذه الوزارة الهامة والهامة للغاية.

سأتدخل في نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى على المستوى التجارة الخارجية والثانية على مستوى التجارة الداخلية.

سأتحدث عن الميزان التجاري: يعاني الميزان التجاري من عجز يتغير بتغير الظروف العالمية والتقلبات المناخية وقد شهد هذا العجز انخفاضا خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2023، إلا أن العجز الطاقي يبقى مرتفعا تبعا لتواصل المسار التنازلي للإنتاج الوطني نتيجة النضوب الطبيعي لأهم الحقول وغياب اكتشافات كبرى في ظل ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الطاقة وعليه وحتى نتمكن من التحكم في العجز التجاري قدر الإمكان يجب العمل على:

- تثمين الصادرات التونسية خاصة في المنتوجات الفسفاطية وزيت الزيتون بإعطائها قيمة مضافة،

-التقليص من العجز الطاقي عبر الاستثمار في الطاقات البديلة، حتى نصل إلى تحقيق طموحات تونس وهي 30-30 يعني أننا على مشارف سنة 2030 ستشمل الطاقة البديلة 30 % من جملة الطاقات المستهلكة في تونس.

أيضا لا بد من مراجعة شروط اتفاقيات التبادل الحرّ خاصة مع تركيا، علما أن هذه الاتفاقية تعود إلى سنة 2004 وقد سمحت بتوريد عديد المنتوجات، فأغرقت السوق التونسية وأضرت بالنسيج الصناعي ومثلت أحد أبواب إهدار العملة الصعبة.

النقطة الثانية تخص التجارة الداخلية، في قراءتي لمهمة التجارة وتنمية الصادرات لاحظت جملة من الأهداف النبيلة التي تسعى وزارة التجارة إلى تحقيقها مثل:

- ضمان سوق متوازن وعادل ونزيه،

-إرساء الشفافية،

-تحقيق الرفاه للمستهلك، إلى غير ذلك.

ولكن السؤال المطروح هنا، كيف السبيل لتحقيق هذه الأهداف في ظل الإمكانيات المحدودة لجهاز المراقبة الاقتصادية؟ وهنا سأدافع عن هذا الجهاز الهام والهام للغاية.

إذن، على مستوى الموارد البشرية: مهمة وزارة التجارة يوجد بها تقريبا 1518 عون وتقريبا 800 عون مراقبة فقط وهو رقم قليل لتغطية كل النشاط الاقتصادي على مستوى كامل الجمهورية.

على المستوى اللوجستي، نلاحظ تقادم أسطول السيارات المخصصة لفرق المراقبة الاقتصادية وحتى الاقتناءات الجديدة 13 سيارة في مشروع الميزانية، أرى أنها لا تفي بالحاجة.

-ضعف الميزانيات المخصصة للإدارات الجهوية،

-تحسين الظروف المادية للمراقبين وتنقيح القانون الأساسي إلى غير ذلك، والإسراع بإصدار نتائج الترقيات المجمدة تقريبا منذ سنتين.

مع كامل شكري واحترامي وشكرا على رحابة صدركم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد عماد الدين سديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

الإخوة الإطارات الإدارية لمجلس النواب،

تعتبر وزارة التجارة وتنمية الصادرات من الوزارات التي بإمكانها أن تلعب أدوارا تنموية واقتصادية من أجل النهوض بالبلاد في جميع المجالات مواكبة لتطور الإنتاج الداخلي من أجل ترويجه والبحث له عن أسواق جديدة كما أن لوزارة التجارة القدرة على تعديل السوق لحماية القطاع من المضاربة ومن الاحتكار.

وإن حسن توظيف وزارة التجارة لمهامها وتطوير وتنشيط المؤسسات المنضوية تحت إشرافها في علاقة بكل الهياكل وبكل المنظمات القطاعية المتداخلة في منظومة الإنتاج والتصدير والتوريد، حماية المستهلك التونسي ودفعا وتطويرا لمنظومة الإنتاج بالبلاد.

السيدة الوزيرة، إن وجود هياكل صلب وزارتكم من أجل تطوير المنافسة والتحكم في الواردات مع السعي لنجاح الصادرات كمنتوج موفر للعملة ومطور للنسيج الاقتصادي، فإني أتساءل سيدتي عن الأدوار التي يضطلع بها مركز النهوض بالصادرات ومجلس المنافسة والمجلس الأعلى للتصدير، من أجل تطوير المنظومة التجارية خاصة أن هناك العديد من الاتفاقيات التجارية في علاقة بالشريك الأجنبي ليست مبنية على التكافؤ كالصين وتركيا مثلا وتفاديا وتقليصا للعجز في التصدير فليس لنا الحق مثلا في تصدير التمور للصين ويقتصر التعامل على زيت الزيتون فقط.

سيدتي الوزيرة، هل فكرت الوزارة في تقييم أداء الهياكل الثلاثة المذكورة آنفا؟ وهل فكرت في مراجعة الاتفاقيات المبرمة مع بعض الشركاء؟

سيدتي الوزيرة، أثناء مناقشة ميزانية وزارة التخطيط والاقتصاد، أبلغتنا السيدة الوزيرة بأن المنطقة الحرة بساقية سيدي يوسف تمت المصادقة على الدراسات الخاصة بها. سؤالي: متى سترى هذه المنطقة النور ومتى ستنطلق نشاطاتها؟

السؤال الثاني: باعتبار وجود ولاية الكاف وانتمائها لإقليم الشمال وانطلاق من توزع المناطق السقوية بكامل الإقليم مع توفر إنتاج فلاحي متنوع كالخضروات والغلال، هل فكرت الوزارة في إيجاد سوق للجملة تتوسط الولايات الأربعة ضمانا لترويج المنتوج وحماية للمستهلك من الغلاء؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثماني دقائق.

السيد طارق الربعي

صباح الخير،

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة على التقرير القيّم لمهمة التجارة وتنمية الصادرات.

مرحبا بالسيدات والسادة الزملاء النواب،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وكافة الوفد المرافق لها من إطارات وزارة التجارة،

سأتكلم بمنطق ذاتي لأنني من هذه الوزارة الفتية، وزارة التجارة لها دور كما أثنى الزملاء الذين تدخلوا قبلي على دور وزارة التجارة في حماية الاقتصاد الوطني.

هذه الوزارة التي يشرف عليها إطارات فتية يشرفون على حماية الاقتصاد الوطني وهذا لا يخفى على البعض خاصة أن هناك أشياء عشناها أثناء ثورة 2011، عندما كان الناس في منازلهم فإن أعوان وإطارات وزارة التجارة يعرضون صدورهم للرصاص لتأمين الغذاء للمواطن التونسي وكذلك في جائحة الكورونا، هناك أشخاص ذاكرتهم قصيرة، كان أعوان وإطارات وزارة التجارة وأقول هذا بكل تأثر، عندما كان الناس خائفين وملتزمين بالحجر الصحي كان هناك أشخاص يؤمنون إيصال الغذاء للمواطنين التونسيين الموجودين بمنازلهم وهذا ليس فضلا بل هو واجبنا، لذلك أردت أن أثني على مجهود إطارات وأعوان وزارة التجارة.

أود السيدة الوزيرة أن أخوض في بعض الأمور التي تسهل عمل وزارة التجارة، فالرجاء إيلاء لفة لجهاز المراقبة هذا وذلك بإعادة

مراجعة النظام الأساسي لإطارات وأعوان وزارة التجارة، علينا إعادة "l'organigramme" بما يكفل لهم الترقيات والتدرج في السلم المهني للتمتع بالخطط الوظيفية، نعلم أن هناك "blocage" في الخطط الوظيفية وعديد الزملاء طلبوا مني أن أوصل صوتهم لأنهم بقوا طويلا في نفس الدرجة ولم يتحصلوا على الخطة الوظيفية المطلوبة.

كذلك مزيد العناية بالبناءات، تعلمون بأن البناءات وضعيتها سيئة ومهترئة، كذلك السيارات الإدارية وقد أكدت صلب اللجنة بأن كل السيارات وضعيتها سيئة وهذا يشكل خطرا على الإطارات والأعوان أمام حصول العديد من الحوادث خاصة في المسافات الطويلة ونحن نغطي كامل تراب الجمهورية خاصة في المناطق الجبلية والمناطق الحدودية مما يؤثر على سير العمل.

السيدة الوزيرة، هناك جهاز مهم جدا يقوم بمقاومة المنافسة الغير شريفة ألا وهو مجلس المنافسة، مجلس المنافسة منذ سنة 2022 لم يعقد جلساته لا الاستشارية ولا القضائية وذلك نظرا إلى نهاية عضوية الأعضاء القارين والأعضاء الغير قارين ولم يقع تجديدهم، لم يقع تجديد لا السيد رئيس مجلس المنافسة ولا نائبيه، لذلك لا يمكن لمجلس المنافسة أن ينعقد، ولا يمكنه القيام بالدور الموكول له، خاصة وكما نعلم بأن مجلس المنافسة هذا يعد مفخرة لتونس على المستوى الإفريقي والعربي، ويعتبر عمله رائدا، لكن تراجع دوره منذ سنة 2022.

لماذا لم يتم تجديد الإطارات المشرفة على هذا المجلس، مع العلم أنه يوجد لدينا في وزارة التجارة كفاءات؟ كان بإمكانك السيدة الوزيرة أن تقترحي شخصية مشهود لها بالكفاءة لتترأس مجلس المنافسة ولا أحد يشك في كفاءة أبناء هذه الوزارة الفتية.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى التجارة الخارجية: لماذا إلى حدّ هذه اللحظة لم يتم الإسراع بنشر الأمر المتعلق بتنظيم وتركيب جهاز الدفاع التجاري الذي تم إحداثه بمقتضى الفصل 34 من مرسوم 19 أكتوبر 2022؟ هذا الجهاز سيقوم بحماية القطاعات الصناعية المتضررة من الممارسات الغير مشروعة عند التوريد. أرجو إجابتي على هذا السؤال.

كما أود التأكيد على ضرورة النهوض بمركز النهوض بالصادرات وتعزيز دوره ونحن أصلا في تسمية وزارة التجارة وتنمية الصادرات أكدت الوظيفة التنفيذية على دور تنمية الصادرات على أنه يجب تنمية الصادرات وتراجع الواردات، لذلك نريد أن نلمس تنمية الصادرات خاصة في مركز النهوض بالصادرات وفي الاتفاقيات التي يتم إبرامها مع الدول ومع الأجهزة المشابهة.

سيدتي الوزيرة، مزيد تطوير التجارة الإلكترونية والرقمية وذلك بتعزيز هذه الإدارة العامة بالمعدات والعتاد لمقاومة عمليات التحيل والإشهار الكاذب عبر وسائل التواصل الاجتماعي والذي يعاني منه المواطن التونسي، لذلك علينا مدّ هذا الجهاز بالإمكانيات اللوجستية للقيام بدوره الفعال وكذلك بتكوين إطاراته.

السيدة الوزيرة، أريد أن أسأل: أين وصل مشروع المنطقة اللوجستية بين قردان؟ هذا المشروع الواعد لمناطق الجنوب، نريد أن نعرف إلى أين وصل هذا المشروع بخصوص تأهيل مواقع الإنتاج ومسالك التوزيع؟

في موضوع ثاني، أريد أن أقول السيدة الوزيرة، لدينا اليوم العديد من الفاعلين العموميين كشركة أسواق الجملة وشركة اللحوم ومعرض نابل وهم يقومون بدورهم وخاصة الوكالة الوطنية للمترولوجيا التي تعد مفخرة لتونس.

هذا طلب من السادة الزملاء لمساعدة ودادية أعوان وإطارات وزارة التجارة بتقديم الدعم اللازم.

السيدة الوزيرة، هناك مقترح آخر، لماذا لا يقع إعادة الإشعاع والاعتبار لمهرجان تونس للتسوق؟ وقد كانت هذه تجربة رائدة سابقا قبل الثورة وساهمت في حركية كبرى، فقد كانت تضاهي مهرجان دبي للتسوق ولكن توقف هذا المهرجان بعد الثورة، لذلك نريد على أيديك إن شاء الله أن نعيد هذه التجربة، نتمنى أن تشع وتعطي الدفع للتجارة والسياحة وتعطي الإشعاع لتونس كما عهدناها، شكرا وعفوا على الإطالة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أولا، نترحم على أبناء شعبنا في فلسطين، رحمهم الله وأتمنى أن يكون هذا درس للحكام العرب بخصوص المواقف التي تصل للناس حتى بإمكانيات ضعيفة.

السيدة الوزيرة، هذه الوزارة في المرحلة التي تعيشها تونس الآن تعتبر من أهم الوزارات، شيء وحيد هو للمحافظة على مكسب الدعم، لأننا نرى أن الطبقة الوسطى قد اهترأت وأريد أن أكون عمليا معك وسأقدم لك بعض الأرقام حتى يمكننا أن نتفاعل وأتمنى أن أجد إجابات.

نحن كولاية صفاقس وهي جهتي، عندما أراها يمكن أن يكون على رأسها وزارة مصغرة، من يسمع هذا يتساءل لماذا، المخابز المصنفة والغير مصنفة في ولاية صفاقس تقريبا أكثر من 500 مخبزة، مصانع الزيت النباتي أكثر من 7 معامل، نسبة المؤسسات الصناعية في جهة صفاقس تقريبا 14% من المؤسسات الوطنية، 146 مؤسسة صناعة غذائية، معاصر الزيتون لا تحصى ولا تعد، تقريبا 30 ألف تاجر تفصيل، أكثر من 100 فضاء تجاري متعدد الاختصاصات، 1700 تاجر جملة.

السيدة الوزيرة، بالرغم من هذا النسيج التجاري الذي عددته لكم، عندما تفتقد ولايات أخرى أعلاف الصوجا أو القطانية يتصلون بولاية صفاقس، عندما لا يوجد بيض في ولايات أخرى، يتصلون بولاية صفاقس إلى أن أصبحت تقوم بـ "enquête" تقريبا على كامل الجمهورية.

عندما نرى هذا النسيج التجاري في الولاية ونرى دعوة رئيس الجمهورية إلى محاربة الاحتكار والمضاربة ونرى ما لهذه الوزارة على أرض الواقع في هذه الولاية لدينا 15 مراقب مؤهلا، السيدة الوزيرة، في ولاية صفاقس لا توجد سيارات لدينا "partner" لكي يقطع 10 كلم يتطلب "bidon d'eau" لأن السيارة تسخن لأنه عندما يخرج للمراقبة، فإنه يخرج على الساعة الثامنة ليذهب إلى معتمدية عقارب أو منزل شاكر أو أي معتمدية، فهذا يتطلب منه ساعتين

ونصف وعندما تتصل به وتقول له هناك كذا فلا يمكنه أن يصل إليك.

ماذا نريد في تونس؟ هذه النقطة التي يجب أن نفهمها جميعا، لدينا استراتيجية، لدينا رؤية، لكن بالنسبة إلى مهمة الوزارة لا يوجد انتداب لأعوان مراقبة، فإن أردنا أن نحافظ على مكسب دعم ونريد أن ننهض بهذه البلاد ونريد أن نحافظ على السلم الاجتماعي وعلى إيصال القوت للمواطنين ونريد أن نحافظ على المواد الغذائية، يجب توفير مراقبين، فنحن أعضاء مجلس النواب عندما نأتي من الجهات فليس لإيصال إشكالياتنا الشخصية، بل لإيصال أصوات ناخبينا من فلاح، من تاجر، من عطار، من أستاذ، من محامي نوصل صوت الجميع، فهذا المصدح جعل لإيصال مشاكل الناس لنناقش مع بعضنا ونجد الحلول.

ما هي رؤية الوزارة للاحتكار وكيفية الحد منه؟

أذهب إلى أعوان المراقبة: طلبنا في صفاقس 23 عون مراقبة للالتحاق بالوظيفة، لم يتصل بنا أحد، ونحن نلوم هؤلاء الناس لأنه عندما نريد أن نأتي بعون مراقبة علينا أن نوفر له أرضية جيدة: سيارة إدارية تليق به وعندما يلقي القبض على شيء جيد يتمتع بامتياز كبقية الأسلاك الأخرى، صدقني إن تحصل على امتيازات عوض أن يعمل ثماني ساعات سيعمل 24 ساعة لأنه سيتمتع بـ "bonus" لذلك سيعمل وسيتنقل ويرى ما يحصل في البلاد.

الموضوع الآخر يخص الأعلاف خاصة في المناطق الداخلية، تدخل شاحنة البضاعة من هنا وتخرج من هناك، لا توجد أي مراقبة وأنا أتحدى أي مسؤول عليه أن يخرج ويرى ما يحصل في الأعلاف، هناك أشخاص متحصلة على رخص تعمل ووضعيتها قانونية واضحة، لكن نسبة 80 % مخلة بالوضع وهذا إشكال أطالبك السيدة الوزيرة للنظر فيه.

هناك مقترح، لماذا الشعير "والسداري" لا تكون كمادة أساسية مثلما تجدها في السوق تجدها في نقاط البيع كالخبز، هذا للقضاء على المضاربة، فيمكن أن تجد ثمن الكلغ من الشعير بـ 570 مليم أو 600 مليم مدعم ولا تجده في نقاط البيع، وعندما تذهب للسوق تجده بالأطنان. لماذا لا توجد مراقبة، الآن في المناطق الداخلية المخابز تريد أن تعمل مع المدارس، لكن المدارس لا يمكن أن يصل لها الخبز، الحليب منذ أسبوع غير متوفر، نعلم أن هناك فترات يقل فيها الحليب ولكن أين المراقبة؟ لا يمكننا توفير غذاء وشراب المواطن إلا بالمراقبة، لذلك أشدد على المراقبة، الرجاء أريد أجوبة مقنعة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

السيد شفيق زعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالجميع،

مرحبا بالسيد الرئيس ونائبيه،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرافقيها، وشكرا للجنة ومن معها،

مرحبا بالإخوة النواب،

وتحية للمقاومة وللشعب الفلسطيني، ورحم الله كل شهداء الأمة وكما قال سيدنا عمر رضي الله عنه: "وَلَا تَأْمَنُوهُمْ إِذْ خَوَّنَهُمْ الله ".

كيف نأمن لمن قتلوا الأطفال والنساء والشيوخ، فالخزي والعار لمن قتّلوا كل أعزل، قتّلوهم ظلما وحطموا المدارس والمستشفيات، إن وعد الله لقريب.

سيدتي الوزيرة، إن الجلوس في هذا المنصب ليس بالأمر الهيّن، فأنت في مكان لا تحسدين عليه، مكان يتطلب الكثير من الحكمة والقدرة والحنكة والجرأة في اتخاذ القرار في حق شعب لو وجدوا له القدرة والإمكانية لوضعوه في مطحنة وشربوا من دمه كي يرووا جشعهم.

سيادة الوزيرة، من خلالك، وإلى كافة الوزراء، نحن في مرحلة إما أن نتخذ القرار أو أن نؤخذ في قرار.

ممتازة كل الأرقام التي قدمت منذ الجلسة الأولى، وكل المشاريع وجميعنا يعلم أن هذا سينجز وهذا لن ينجز، وهذا سيؤجل، وهذا ما لا نرجوه، السبب في ذلك غياب استراتيجية جامعة لكل الاستراتيجيات لمختلف الوزارات.

سوق الإنتاج بالوسط: عند تقييم الاستثمار حسب معيار المدة فإن هذا المشروع هو استثمار طويل المدى. وعند تقييمه حسب الارتباط الاقتصادي فإن مشروع سوق الإنتاج والمنطقة الصناعية بأم العظام هما مشروعان متلازمان، ولكن للأسف، أحدهما ينجز والآخر في انتظار تمويل منذ سنة 2011، فلا نجاح لأحدهما دون الآخر.

سيدتي الوزيرة، أحيطكم علما بمدى تقاطع الطريق السيارة تونس- سيدي بوزيد- قفصة مع الطريق 13-3 الرابطة بين القصرين وصفاقس مرورا بسيدي بوزيد.

فقد أصبح لهذا المشروع بهذا النسيج لهذه الطرقات، أولوية قصوى، لما له من تأثير إيجابي، استثمار لخلق استثمارات جديدة، استثمار لمقاومة الفساد: من احتكار وإنهاك لسواعد الفلاحين وتوفير مواطن الشغل ومقاومة ارتفاع الأسعار والتشجيع على استرجاع الثروة الحيوانية.

أما فيما يخص موضوع الأعلاف، فنحن سائرون في اتجاه خاطئ واستراتيجية فاشلة وهو تنظيم مسالك التوزيع، إنهاك للقوة فمن العيب أن يبقى صغار الفلاحين في تونس في انتظار كميات من العلف المدعم والتي لا يمكنها أن تلعب دورا فعالا في استرجاع الثروة الحيوانية المنهوبة.

سيدتي الكريمة، أعيدوا كرامة صغار الفلاحين، أعيدوا كرامتهم فقد أصبحتم تتعاملون معهم بطريقة التسول والله إنه لعيب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية لها دقيقتان.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة وبإطارات الوزارة،

مرحبا بالزملاء الأصدقاء،

السيدة الوزيرة، أنا من باجة سأتحدث اليوم عن الشركة التونسية للسكر في باجة، نريد أن نعرف المشكل بالضبط، هل هذا يعود إلى المادة الأولية مادة اللفت السكري، صحيح أنه ناقص أو أن هناك لوبيات دفعتها لهذا لأنهم يريدون خوصصتها؟

بعد ذلك السيدة الوزيرة، سأذهب إلى مشكل الاحتكار، سأقدم حلولا:

بخصوص الاحتكار، عندما تقول هناك أشخاص ستذهب إلى المراقبة، المحتكرون تصلهم المعلومة قبل أن تصلهم المراقبة لذلك هناك "faille" لذلك نريد أن نعرض المشكل، كل الناس يعانون فماذا يمكننا أن نفعل؟ هناك العديد من السيارات الديوانية متواجدة هناك، لذلك عليك أن تطلبوا من الرئيس المدير العام للديوانة مدكم بسيارات، أريد أن أطلب من السادة الذين يعملون بالوزارة التطوع مثلا كل يوم أو كل أسبوع تبعث بأشخاص لولاية معينة ليطلعوا على المشكل لأن المشكل الموجود كبير.

سأتحدث السيدة الوزيرة عن الاحتكار الآخر، فماذا يفعل الناس الذين لديهم الأموال...

سامحوني زملائي، لا يمكنني التركيز، هناك الكثير من الضجيج.

هؤلاء المحتكرون أرباب المال يذهبون إلى الفلاحين، الناس الذين لديهم صابة، يشترون الصابة، كما نقول" في رأس أمها" يقبلونها قبل خمس أو ست أشهر وأنا فلاحة بنت الميدان وعندما أتحدث عن هذا فلأمدكم بالمشاكل التي يعاني منها الناس، حتى وإن قمتم بالمراقبة فقد وصل بهم الأمر إلى افتكاك أرزاق الناس وفي أملاك الدولة، هذا ما يعاني منه الشعب التونسي.

في الأخير، كما ذكرت أنا من باجة بخصوص قلوب تركيا أطلب منك الأمر بعدم دخول هذه "القلوب"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لقد أخذت دقيقتين، بالله إضافة دقيقة للنائبة المحترمة.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

بخصوص قلوب تركيا أطلب منك السيدة الوزيرة عدم السماح بدخول هذه المادة، نحن فلاحو باجة مررنا بسبع سنوات جائحة وسبع سنوات ونحن نخسر أموالنا لا لشيء إلا لكون مجموعة تفتقر إلى الوطنية قامت باتفاقيات لجلب "القلوب"، عندنا كل شيء، فقط دعونا نعمل، ادعموا الفلاح وقلت لكم ذلك سيدتي الوزيرة يجب ألا يكون المراقبون معروفين من أهل الجهة لأن الاتصالات الهاتفية تكثر، فتخرج المواد الأساسية عند حضوره ثم تختفي وتذهب من ولاية إلى أخرى، الكثير والكثير من الخور وهذا يجب أن تتخذي فيه سيدتي الوزيرة قرارات لتحمي الشعب التونسي، مرحبا بك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق، المقعد 145.

السيد عبد القادر عمار

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، اليوم يتذمر وكلاء السوق المركزية للبيع بالجملة بولاية سوسة من ممارسات وزارة المالية في خصوص تعديل السوق ببعض السلع التي تقفون عليها سيادتكم، والمشكل أن هؤلاء الوكلاء تعطونهم السلع لبيعها ثم تعلمهم وزارة المالية أن هناك أداءات عن هذه المبيعات، وكما تعرفون فإن هذه السلع مدعمة وهامش الربح فيها ضئيل جدا ولا يفي النقل والثلاجة وخلاص العمال، الرجاء الوقوف على مثل هذه المشاكل.

هناك أيضا قوانين إعطاء التراخيص لشراء الملابس الجاهزة والأحذية وهناك سلع في كل الدكاكين وفي كل الأحياء وهي مقلدة وترد علينا مهربة، لماذا لا نعطيها اليوم إطارا قانونيا؟ والدول المجاورة تقوم ببيعها وتدخل عبر الجزائر التي تحصل على الأداءات ونحن كتونسيين وكدولة لا ننتفع بها، ونعطيها إطارا قانونيا ويتم العمل بها وإن كانت مخلة بالصحة فإن هناك تحاليل يمكن إجراؤها وبالتالي لا يتم قبولها.

أيضا في شأن إيقاف العمل بالتراخيص للحد من الاحتكار، فنجد 30 رخصة لشخص معين يقوم بتأجيرها والسلع غير موجودة في السوق وهناك تراخيص تقدم لزيد وعمر، فلنلغ هذه التراخيص، حيث يمكننا ذلك في عدة مجالات ومن له رخصة فليعمل، فيجد بالتالي الشعب التونسي على الأقل ما يقوم به، فالشعب جاع اليوم ولا توجد تراخيص حيث تجد شخصا لديه رخصة والآخر له 30 رخصة، فهذا غير معقول.

سيدتي الوزير، يتساءل التونسي أيضا عن سبب افتقاد بعض المواد الأساسية في حين نرى في بعض الأحياء مستودع معبئا بالحليب كذلك في المساحات الكبرى الممتلئة بالياغورت في ظل انعدام المادة الأساسية أي الحليب، فهذا غير معقول.

نود أن تأخذوا هذه الملاحظة بعين الاعتبار حيث نود لو يكون هناك عون مراقبة موجودا في كل معتمدية فهي ذات قيمة حين يكون قريبا لتلك المعتمدية بحكم كبر الولاية، أيضا حين يكون في مركز ولاية في حين تبعد المعتمدية قرابة 50...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق، المقعد 186.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق لها،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه لسيادتكم ببعض النقاط التي أرجو أخذها بعين الاعتبار.

أولا، أرجو النظر في عرض مستثمر من أصل كويتي يرغب في مساعدة تونس دولة وشعبا بتموينها بالمواد الأساسية في حدود مليون طن من كل مادة أساسية مع ضمانات مؤجلة في الدفع وحين نقول مليون طن يعني ما يكفي الشعب التونسي تقريبا لعامين ونصف أو ثلاث سنوات لتغطية حاجياتها وهذا من شأنه أن يفسح المجال للحكومة لكي تعمل في أريحية، ويريح الشعب من المعاناة التي يعيشها خاصة أن هذا المستثمر له استثمار آخر إلى جانب عرضه بقيمة 6 مليار دولار مخصصة لتونس، و2 مليار دولار مخصصة لولاية باجة خاصة.

ثاني، أرجو تكثيف الرقابة من قبل مصالح الوزارة بولاية باجة خاصة على مستوى دائرتي مجاز الباب وتستور وقبلاط حيث أصبحت هناك ظاهرة في البيع المشروط مكثفة في هذه الأيام.

ثالثا، مزيد الرقابة على مسالك التوزيع رأفة بالقدرة الشرائية للمواطن كما أدعو إلى دعم التعاون التجاري مع الشقيقة الجزائر والتعاون مع الدول العربية.

رابعا، أرجو تمكين أبناء وبنات دائرتي من التراخيص الاقتصادية الممنوحة للوزارة بموجب القانون وقد استخرجت قائمة اسمية من مكتب التشغيل لأبناء وبنات دائرتي سأبعث بها لسيادتكم حتى تنظروا في كيفية مساعدتنا في هذا المجال وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع ثلاث دقائق، المقعد 144.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالجميع وبوزارة التجارة،

السيدة الوزيرة، دوركم مهم والتجارة ركيزة من ركائز الاقتصاد التونسي ولهذا لا بد أن تراقبوا دوركم الخارجي في التصدير والتوريد.

السيدة الوزيرة، سيدي بوزيد كولاية يطالبونكم بتركيز بعض المطاحن لأن تزويد سيدي بوزيد خاصة من المواد المدعمة دوما من خارج الولاية ويوجد نقص كبير في التزود على مستوى المواد المدعمة وخاصة الزيت بعد إغلاق آخر معمل في سيدي بوزيد.

هذا موضوع وإشكال كبير وحتى في سيدي بوزيد نفسها على مستوى التوزيع من الولاية إلى المعتمديات فهو توزيع غير عادل، خاصة عندما تجد في بعض المعتمديات شركة جملة واحدة وهكذا يقع ازدحام ويحدث مشكل في عملية التوزيع، أعطيك مثالا سوق الجديد فيها شركة واحدة، ويهاتفني المواطنون في عدة مرات ويعلمونني أن المعتمدية تنقصها المواد الغذائية لدرجة أن المواطن ليحصل على 5 كغ كسكسي أو مقرونة أو سميد يذهب إلى معتمديات أخرى، هذا إشكال كبير السيدة الوزيرة.

سوق الإنتاج في سيدي بوزيد، لا بد من حماية الفلاح والسوق الموازية أدخلوها في الإنتاج حتى لا تضرب اقتصادنا ولا تضرب الفلاح الذي يشكو اليوم وذبح.

الفلاح اليوم ينتج البطاطا ويحاول أن يعيد الإنتاج من جديد، فهل من المعقول أن نستورد هذه المادة من الخارج؟ أقسم أن هذا عيب كبير السيدة الوزير، يعني أننا ندمر نسيجنا الفلاحي وأيضا فلاحنا "المذبوح".

بالنسبة إلى جهاز المراقبة، لا يمكنني قول أي شيء فهو ليس لإرهاب التاجر ويجب أن يكون وطنيا ويبتعد عن بعض السلوكيات، فانتهوا لهذا فهو ما يشجع حتى الاحتكار نفسه ولا يجب أن تكون مقاومة الاحتكار سببا لنرهب به الناس ولكن بدعوى مقاومة الاحتكار هناك بعض المراقبين مع كامل احتراماتي للأكثرية يرهبون التاجر، شكرا، انتهى الوقت والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق، المقعد 92.

السيد نزار الصديق

شكرا لك سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق لك،

السيدة الوزيرة، أريد أن أتحدث عن التجارة الإلكترونية حيث صنف تقرير الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية لسنة 2020 تونس في المرتبة 77 من مؤشر التجارة الإلكترونية الثالثة إفريقيا والأولى مغاربيا، إلا أن هذا التصنيف لا يحجب المعوقات والمشاكل التي ما زالت تحول دون أن تصبح التجارة الإلكترونية أحد مكونات الثقافة الاستهلاكية في تونس.

الأكيد أن هناك مشاكل كبيرة تتجاوز التجارة الإلكترونية لتشمل كل المنظومات الاقتصادية المتعلقة بها وتتداخل فيها عديد الأطراف مثل البنك المركزي والوزارات المالية والاقتصاد والتكنولوجيا وعديد الهياكل، والتجارة الإلكترونية ليست حكرا على وزارتكم فقط وإنما مرتبطة باللوجستيك والنقل وقانون بعث المؤسسات وقانون الصرف وقانون توفر التمويلات ومشكل اللوجستيك والنقل وتوزيع البضائع، وهو قطاع غير منظم ويعمل في إطار مواز وهو يساهم بدرجة كبيرة في إعطاء سمعة سيئة حول التجارة الإلكترونية في تونس. لهذا فإن من أول الإصلاحات التي يجب إرساؤها هي إصلاح هذا المجال الحيوي بالنسبة إلى التجارة الإلكترونية.

الإطار التشريعي كذلك ما زال مكبلا لهذا القطاع لأن هذا القانون الذي يعود لسنة 1998 يتعامل مع التجارة الإلكترونية كنوع من التجارة التقليدية دون أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية لذلك أسأل: هل هناك نية لوضع إطار تشريعي يواكب العصر؟

مشكلة السكر في الديوان التونسي للتجارة ونقصد مصنعي السكر المعلب حيث تم تحديد 3 أطنان في الأسبوع وتم تحديد ثمن البيع من طرف الوزارة وهو أقل من الكلفة مع غلاء المواد الأولية من أوراق وطباعة وغيرها وهو ما حمل هؤلاء المصنعين على العمل بالخسارة.

أريد أن أشير أيضا لغرفة صناعة المرطبات التي أصبحت في طريق الاندثار، كيف سيعمل هؤلاء الناس إن لم يجدوا سكرا ولا زبدة ولا شكولاتة لأن هناك واحد فقط لديه الحق في توريد الشكولاتة والكاكاو منذ عهد بن علي، وهذا كله بسبب مسالك التوزيع.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى صغار الدكاكين الذين تتم مراقبتهم وإسناد الخطايا لهم يوميا، فالأجدى مسك الموزعين وكبار التجار أم أن القدرة ليست إلا على الصغير وهناك من يتنقل ويوزع دون معرف جبائي وهم مسرحون كلهم.

بالنسبة إلى التبغ، القطاع الحالي المنظم للتبغ يؤمن 80% من حاجيات السوق بمبالغ جملية وسنوية بما فيها الأداءات حوالي 3100 مليون دينار في موفى 2022 وتفيد الأرقام المتأتية من الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد أن المبلغ المتداول في السوق الموازية 700 مليون دينار، لذلك من الضروري مكافحة الاقتصاد الموازي وحتى يتم ذلك يجب إلغاء الرخص ويعطى التبغ لكل حامل معرف جبائي يمكنه بيع التبغ والأكيد أن الوفرة تغلب الاحتكار.

وبالنسبة إلى الحالات الاجتماعية التي لديهم رخص يمكن أن تنقصوا لهم السعر وسيربحون مثلما كانوا يربحون سابقا.

أخيرا من الضروري الرقابة على المساحات الكبرى التي لها هامش ربح خلفي بالإضافة إلى هامش الربح والمفروض أن هامش الربح هذا ينتفع منه المواطن، لذلك يجب الرقابة على فاتورات الشراء على ثمن البيع وشكرلك السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ظافر الصغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد 98.

السيد ظافر الصغيري

شكرا لك سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

سأتحدث عن التجارة الدولية، أريد أن أقول بأن بلادنا لا تتوفر على المعارض الكبرى وليست لدينا معارض مثل "SIAL" فرنسا أو "Anuga" ألمانيا أو "golfo" دبي أو حتى "Djazagro" في الجزائر، ليست لدينا معارض كبيرة ومحركات التجارة هم المستوردون الأجانب الذي يتنقلون للمعارض الكبيرة في هذه البلدان حتى يربطوا العلاقات ويلاحظوا ما يتوفر من منتجات في هذه البلدان.

مسألة أخرى، نحن سنصدر اليوم فالمعلومة غير موجودة وهي شحيحة في تونس، وهناك عديد الصناعيين والحرفيين لديهم "potentiel" للتصدير لكن ليست لهم أية معلومة وحين تدخل لصفحة "CEPEX" لا يمكنك فهم شيء وحين ترى الدولة ما يقومون به أعتقد أنها تحتكرها مجموعة قليلة من الصناعيين والمصدرين لكنها ليست "banalisée" إذ لا يعرف التاجر والصناعي الصغير هذا الأمر.

ونجد اليوم أن أكبر مصدرين في العالم هولاندا وهونكونغ، فهولاندا بلاد صغيرة وهي من أكبر المصدرين في العالم وهونكونغ لا يملكون شيئا وهي بلاد كلها عمارات لكنها أكبر مصدر في العالم، لماذا؟ لأن هناك شركات التجارة الدولية الكبرى موجودة هناك.

فما الذي فعلناه نحن لجلب هذه الشركات "ميلوني"، "أفريديون"، "مانوشار" وغيرها؟ ونحن نشتري منهم اليوم ونقدم لهم طلب العروض في السكر والقمح، فلماذا لا يتم استقطابهم في تونس مع التيسير لهم وسيبيعوننا كل شيء مثلما تفعل البلدان؟ فيجب أن نتبعها ونحفز هؤلاء التجار الكبار المسيطرين على التجارة العالمية للقدوم لتونس وبيع منتجاتنا، وسنحدث قفزة في التصدير، هذا في ما يخص التجارة الدولية.

وبالنسبة إلينا في تونس في تجارتنا الداخلية، نرى عدم توفر الحاجيات الأساسية بالعين المجردة ولا يمكن القول أن كل شيء موجود في حين أنني أبحث عن الحليب لأبنائي منذ أسبوع ولم أجده وهذه حقيقة وليست كذبة، والسكر أيضا غير موجود وأوصيت صديقي أن يشتري لي معه، هو غير موجود، لماذا؟

لأن طلب العروض غير موجودة وأفتح قوس عن السكر، فنحن البلد الوحيد في العالم الذي يدعم السكر، ندعم السم فلندعم التبغ أيضا، فالسكر مضر ولا توجد بلدان تدعمه، المعذرة سيدتي، غير عادي أن ندعم السكر فهو يجلب أمراض السكري ومن غير المجدي أن ندعمه فهو خسارة ويجب علينا فيما بعد أن نوفر علاجا لمرضى السكري، غير معقول، إذ لا يجب أن ندعم مادة سامة.

أيضا لماذا ندعم الشاي أو القهوة؟ فالشاي ليس مادة أساسية، ربما كان كذلك في الستينات ولكن الآن لا ومن يريد أن يشرب كأسا من الشاي وهو ليس أمرا حيويا، لماذا تدعمه الدولة؟

فالمواد الأساسية هي الأساس في صغار الدكاكين، أذهب إلى الدكان لأنه يوفر لي الفارينة والسكر والحليب وإن لم يوجد هناك فسيضطرون للغلق وبالتالي نخسر نسيجا بني عبر عشرات السنين، المساحات الكبرى فيجب أن نوفر لهم المواد الأساسية فهي مرصودة للصناعيين وصناعة المرطبات ومستعدون لشرائها أغلى من قيمتها الحقيقية.

مسألة أخيرة القطع النقدية ذات 5 و10 و20 مليم لم تعد موجودة في تونس، التحقت بالمليم و2 مليم واليوم الرطل من المقرونة بـ 410 والجميع يشترون بـ 450 مليم، فلماذا اعطي 40 مليما لصاحب الدكان؟ فالأجدر أن يحدد سعرها 450 مليم وتنتفع بها الدولة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز برك الله عن كتلة الأحرار له ثماني دقائق، المقعد 197.

السيد معز برك الله

شكرا لك سيدي الرئيس،

في البداية نجدد دعمنا للقضية الفلسطينية وترحمنا على شهدائنا،

وفي المقابل نرحب بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق لها،

نعرف أن دوركم مفصلي في الدولة، وكخبير في الاستراتيجيات سأحاول أن أناقش بعض النقاط في مجال عملكم وأعرف أنكم وجدتم الوضعية هكذا والدور ليس سهلا لكن أساسا كيف سيقع الخروج من هذه الأزمات خاصة أننا نعرف أن المشاكل متعددة.

الباب الأول الذي سنتحدث فيه جاء في استراتيجيتكم ضمان سوق متوازن وعادل ونزيه ومن الممكن أننا لاحظنا أن هناك تجنب لذكر كلمة التجارة الموازية، يعني لو لم يتطرق لها بعض النواب خلال الجلسة معك لن يقع ذكرها وكأن الوزارة تحاول أن تتجنب ذلك لأننا نعرف أن ذكر التجارة الموازية يثير تساؤلا: أين الوزارة أصلا؟

تعتبر التجارة الموازية أحد أخطر المؤشرات السلبية لنجاح وزارة التجارة ولاحظنا من خلال التأكيد على الغش والمضاربة والاحتكار أكثر من موضوع التجارة الموازية التي هي تقريبا المغذي الأول للغش والمضاربة والاحتكار ونعلم الجميع أن انتشارها وتعاظم دورها في تونس يؤكد مجموعة من الإخلالات وهذا من مشمولياتكم وبعيدا عن التحامل أو الاصطفاف إلّا وراء مصلحة المستهلك والاقتصاد الوطني والصناعيين والتجار والحرفيين المرخص لهم والذين يلتزمون بالتراخيص والأداءات وقواعد الجودة والسلامة ونذكر أن الحديث عن التجارة الموازية يجمع بين ممارسة التجارة دون ترخيص قانوني أو ما يعرف بـ: "الباتيندة".

بيع السلع دون أن تكون مسندة إليها فواتير وما يعنيه من تهريب جبائي إذا كان المنتج تونسيا وبيع السلع الأجنبية المهربة أو التي ليست لديها تصاريح وإن كان لديها تصريح فهي مغلوطة ومدلّسة وهذا اختراق أجنبي لفضائنا التجاري والتحكم فيه وضرب للسيادة الوطنية.

انتشرت هذه الظاهرة القديمة الجديدة بقوة خاصة في العشرية الأخيرة في مناطق يعلمها الداني والقاصي، وتتنامى فيها وتتوسع، وأصبحت كأنها مناطق تجارة حرة، فأين وزارة التجارة؟

فضاءات ليست معدة لممارسة التجارة كقارعة الطرقات والأنهج وتنامي ظاهرة الانتصاب الفوضوي وحتى المنازل التي أصبحت معروفة ويقصدها الداني والقاصي كأنها محلات بيع معروفة، والمضحك المبكي أنه أصبح لهذه الفضاءات سواء المنازل أو الطرقات أصل تجاري صوري يباع ويشترى ويتجاوز أحيانا المحلات المرخص لها.

ثالثا، الأسواق المرخص لها أسبوعيا والتي لاحظنا توسعا كبيرا لها في مكانها، وهذا في حد ذاته يعتبر تجاوزا، ولكن أيضا لم نجد تصديا لمكان توسعها، ومن الممكن اعتبارها تجارة موازية، غلق الطرقات وغلق الفضاءات العمومية والخاصة وأيضا امتدادها زمنيا، ونعرف حين نقول سوقا أسبوعية لها نقطة بداية ونهاية، بل نلاحظ امتدادا لها إما تنطلق قبل أو تنتهي بعد وهناك حتى من يتجاوز بيوم أو يومين، ويقع فيها بيع سلع محلية وأجنبية غير مرخص لها وهي تابعة للتجارة الموازية.

الإشكالية الأكبر المعارض وما أدراك ما المعارض المتعددة والمتنوعة وفي كل عام ينضاف عدد كبير من المعارض، من البديهي أنها تعرض تحت أنظار الدولة بل ويدشن هذه المعارض وزراء، ومن المحتمل أنك توليت ذلك ونتفاجأ أن هذه المعارض تحتوي على تجارة موازية.

نقطة استفهام حول دور وزارة التجارة في هذا المجال، بطبيعة الحال فهي تضفي نوعا من الشرعية غير المباشرة للموضوع.

استفحال هذه الظاهرة منذ 1991 بتحرير قطاع التجارة الداخلي ما عدا المشروبات الكحولية، ثم تحرير التجارة الخارجية مع ضبط معرف ديواني يسند للمورد بعد أن يخضع للبحث عبر معاينة ومعاينة محله التجاري، وهنا عدم توفر الشروط لنجاح هذه السياسة أدى إلى انفلات وتهميش إضافي للجهات المحرومة وتفاقم ظاهرة البطالة.

السؤال المحوري: أين وزارة التجارة من كل هذا؟ وما هي استراتيجية وزارة التجارة لإعادة الأمور لنصابها؟

الباب الثاني محور التجارة الإلكترونية، هنا بالنسبة إلينا سنتحدث أساسا عن استراتيجية التعامل مع هذا الموضوع أحببنا أم كرهنا سيكون قاعدة في التعامل في المستقبل وهنا كيف تضمن وزارة التجارة شفافية وسلامة هذه المعاملات من الغش والتلاعب بالمستهلك.

ضمان سلامة المنتج من أية إخلالات أو نقائص أو مخاطر.

استخلاص الأداءات الجبائية وحماية مصالح الدولة.

حماية انهيار التجارة التقليدية والأسواق التقليدية القانونية، وكيف يمكن للدولة الانخراط أصلا في هذه المنظومة؟ وكيف سيقع التعامل معها؟

الباب الثالث، بالنسبة إلى تنمية الصادرات واستراتيجية الدولة في هذا المجال، لدينا سؤالان، السؤال الأول: ما مدى تطوير ومراجعة الأطر القانونية والإجرائية في مجال التجارة الخارجية لتكون في خدمة الصادرات؟ لاحظنا أنه لم يرد علينا أي مقترح مشروع قانون، فهل لديكم مشاريع قوانين في هذا المجال؟

المجلس الأعلى للتصدير اليوم الذي وقع إحداثه سنة 2018 من بين إنجازاته الشركة الدولية العقارية لتونس "SOFIT" لتصدير الخبرات والخدمات الوطنية في مجال البعث العقاري، وتم إقرار 20 قرارا ونلاحظ أنه لم يقع تفعيل معظم هذه القرارات، فما رأيكم في الموضوع؟ كذلك بالنسبة إلى المجلس الوطني للتجارة الخارجية، ما هي الاستراتيجية المفصلية في عملية تنمية الصادرات؟

الباب الرابع والأخير، بالنسبة إلى الفضاءات التجارية الكبرى نعرف أنه من الممكن أن تتحاشي الحديث عن هذا الموضوع، لكن لدي طلب ملح جدا من أهالي صفاقس لتوضيح ما حصل في مول صفاقس وكيف يمكن أن يكون لمدة ثلاث أو أربع سنوات تحت أنظار الدولة؟ ولا أظن أن لا أحد في الجمهورية التونسية أو حتى في الخارج ليس على علم به ويقع إصدار قرار غلقه ليلة تدشينه ومن المفروض أنه كان عرسا في صفاقس ووقع إلغاء تظاهرات الاحتفال، وأعرف أن الموضوع أغلق ولكن لم يغلق لدى الأهالي وخاصة المواطنين ورجال الفكر والسياسة في المنطقة الذين طالبوني بإبلاغك هذا التساؤل، ونرجو الإجابة عنه.

تعقيب صغير بالنسبة إلينا كل الأسئلة الهدف منها أن نقدم عملية التواصل مع إدارتك، وشكرا على حسن الإصغاء وإن شاء الله نجد الإجابة، شكرا لك سيدتي الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية لها أربع دقائق، المقعد 160.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

ستكون مداخلتي اليوم بالعامية حتى يفهم الجميع ما يقال اليوم، أولا السيدة الوزيرة أريد أن أؤكد وأقول بأننا لسنا 12 مليون تونسي، يجب علينا حين نتحدث عن الدعم وعن استهلاك المواد المدعمة أن نتحدث عن 12 مليون تونسي خلافا لآلاف الأفارقة من جنوب الصحراء الموجودين في تونس، لأن هؤلاء أيضا يستهلكون معنا المواد المدعمة، فهل تمت دراسة هذا وأخذتموه بعين الاعتبار أم لا؟

وقبل أن أختم أريد لفت نظر لما حدث في العامرة، حيث جدت حادثة أليمة إثر تهجم بعض أفارقة جنوب الصحراء على سيارة أمنية وحرقها بالكامل، وهناك أمني بين الحياة والموت وتم افتكاك سلاح وتكبير حين عمدوا لحرق السيارة.

فالرجاء إيلاء هذا الأمر لفتة كريمة، وأريد أن أؤكد أن الدولة يجب أن تتجند كليا من أجل إنهاء هذا الموضوع الذي يهدد الأمن القومي التونسي إضافة للأمن الغذائي.

وقبل أن أتحدث عن الاستثمار، أتساءل هل تم تقييم أداء تونس في تجارة البضائع والخدمات وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ لأن الاستثمار سيدتي لا يصنع بقانون بل بمناخ، والمناخ الذي نعيش فيه الآن لا يشجع على الاستثمار، فحين أتحدث مثلا عن أن الدولة تنفق 3 آلاف مليار لتوريد الحبوب من القمح اللين و600 مليار سكر، ولا أفهم لماذا لا يتم تصنيع السكر ولدينا معمل سكر و4500 مليار زيت، والمجموع يكون أكثر من 5000 مليار، في حين أن الدولة ترصد فقط 5000 مليار نفقات استثمار في الدولة، يعني التوريد أكثر من نفقات الاستثمار التي خصصتها الدولة في الميزانية، وهذا مرعب.

فهل تونس قادرة على تحدي الاقتصاد الموازي؟ اليوم لدينا 13 ألف بائع مرطبات منهم أناس لا يملكون "باتيندة"، لهم شهادة حرفي فقط يشاركون بها في المعارض ويتاجرون ويجنون الأرباح ولكن لا يدفعون للدولة أداءات ويرفعون المعلوم لمن يدفعون الأداءات كأنهم البقرة الحلوب، يعني كانت الأداءات من قبل 19% على المرطبات ثم رفعوا الإتاوة 1% لاستهلاك السكر المدعم لأجل "chiffre d'affaire" حتى تتمكن الدولة من استرجاع هذا الدعم اليوم، ثم في هذه الميزانية نرفع لهم 5%، لماذا؟ وحين نجمع 19+1+5 نجد الدولة مشاركة في "chiffre d'affaire" يعني إذا أراد أحدهم بعث مشروع يجد الدولة مشاركة له في ربع "chiffre d'affaire" هذا غير معقول.

فهل أن هذا مناخ لخلق الاستثمار؟ لذلك نتفهم لماذا يتجه الجميع إلى الاقتصاد الموازي بما أن الدولة عاجزة عن المراقبة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق، المقعد 180.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة التجارة،

قبل أن أبدأ أريد أن أوجه الشكر للإدارة الجهوية بالقصرين التي تنجز عملا كبيرا جدا في مقاومة الاحتكار بما أوتيت من جهد.

القصرين مدينة ذات طابع ريفي فلاحي، عدد السكان حوالي 500 ألف ساكن، لا توجد مصانع قهوة وإن وجدت فهي قليلة وعليه نطالب بكميات استثنائية للجهة حتى لا نضطر "للكنترا" وهذه نقولها صراحة.

المنطقة جبلية جغرافيا، محاطة بالجبال وكل معتمدياتها تقريبا في مناطق وعرة، وعليه نطلب منكم سيدتي الوزيرة تعزيز الإدارة الجهوية بالقصرين بسيارات تتماشى مع طبيعة الجهة الجغرافية، إذ لا يمكن التنقل عبر سيارة صغيرة ولا تصل، علما أننا على الحدود ونقاوم الاحتكار.

كذلك المنطقة فلاحية، أطالبك سيدتي إن أمكن في إطار الترفيع في حصة القمح المسندة للمطحنة الوحيدة بسيدي تليب نحن في جهة القصرين 500 ألف ساكن لدينا مطحنة وحيدة، ولا توجد مطاحن أخرى والكميات التي تصلها من القمح لا تفي، وهذا يؤدي إلى الصف على الخبز ونقص في هذه المادة بطبيعة الحال.

في إطار الفلاحة أيضا، لماذا لا تنظمون توزيع مادة الشعير العلفي مثل ما هو معمول به في مادة السداري وذلك لحسن التصدي والمراقبة ومقاومة الاحتكار؟

سأحدثكم عن الدعم، لماذا لا يتم توجيه الدعم من جديد على غرار مادة السكر مثلما فعلتم على نطاق مادة السكر يعمم ذلك على مواد أخرى؟

إعادة النظر في سعر الزيت النباتي المدعم كتغيير التغليف خاصة الزيت النباتي في القصرين، إذ هناك من اقترح علي شراء صندوق زيت بسعر مضاعف وأكثر ثم يوضع في وعاء 5 لترات ولا تتفطن له، فلماذا لا يتم تغيير التغليف والسعر لمقاومة الاحتكار؟

كذلك في ما يخص القوانين القديمة البالية، هل فكرتم في مراجعة وإعادة النظر في هذه القوانين التي تحدد الأسعار ولدينا حرية الأسعار مثلا كتحديد سقف، وذلك رفقا بالمواطن والاعتماد على هذا القانون فإن التجار يرفعون الأسعار إلى أبعد الحدود ويقول بأنه حر في الأسعار.

الولاية كبيرة وشاسعة جدا، ندعوكم إلى إحداث مكاتب محلية في المعتمديات الكبرى مثل السبيبة وفريانة وفوسانة حتى تمكن من عمل الإدارة الجهوية وذلك في مراقبة المحتكرين وغير ذلك.

أضيف نقطة سيدتي الوزيرة، اتصل بي أحد المعوقين، رسالة مؤلمة صراحة، يقول لي أن يداه بترتا في سن 18 سنة ومع إحداث القوانين الجديدة في خصوص سيارات المعوقين أصبح صراحة مكبلا ولا يستطيع الحصول على سيارة.

سيدتي الوزيرة، تحدثت في هذا الموضوع مع السيدة وزيرة المالية ومع الديوانة وما سمعت منهم، ولا يعقل أن يسدد المعوقون الفاتورة اليوم لأن هناك أناسا فاسدين أو هناك من استورد سيارات فخمة فيدفع الجميع الفاتورة، فجل المعوقين من الطبقة الكادحة وحتى المفقرة، وغير معقول ان يدفعوا الفاتورة لحساب فئة معينة. أدعوكم إلى مراجعة الرخص وبطاقات الإعاقة وغير معقول "ارنب تكر على حلوف".

آخر نقطة أتتني من أعوان وزارة التجارة حيث يطالبون بتحسين وضعياتهم خاصة الترقيات والخطط الوظيفية علما أنهم يعملون 24/24 وإعادة تنظيم هيكلة وزارة التجارة ليكون منسجما مع التحديات الجديدة، شكرا لكم، مرة أخرى مرحبا بكم في البرلمان.

السيدة سوسن مبروك نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي،

صباح الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيدة الوزيرة كلثوم بالرجب قزاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات، مرحبا بكم.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد عدد 141، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الطاقم المرافق لك،

السيدة الوزيرة، قرار تجميد الأسعار الصادر عن وزارتكم الأسبوع الفارط منعرج من الوزن الثقيل في سياسة التحكم في الأسعار، وتفعيلك للفصل 4 من قانون المنافسة والأسعار هو رسالة قوية للحيتان الكبيرة مفادها أن الدولة موجودة والسلطة وتحديد الأسعار موجود في حالات الزيادة المشطة والغير مبررة، مشكورون على كل هذه القرارات الجريئة الشجاعة لصالح المواطن التونسي.

في موضوع ثاني له قيمة مضافة عالية وهو الرقمنة وأنتم مشكورون أيضا على رقمنة مسالك توزيع المخابز ونبقى في انتظار رقمنة مسالك توزيع المواد الأساسية، اليوم المواد الأساسية تتجه لغير مستحقيها ولذلك أدعو إلى رقمنة توزيع المواد الأساسية.

وفي هذا أعود إلى المهمة وأقول أن مهمتنا اليوم بميزانية تقدر بـ3759 مليار يذهب منها للدعم 3591 بما قيمته أكثر من 95 % لهذا أدعو إلى مزيد تكثيف العمل الرقابي وخاصة الرقمنة.

السيدة الوزيرة، الرقابة والعمل الرقابي متجه أكثر لأصحاب محلات بيع المواد الغذائية نريد منكم اليوم أن يتجه لمسالك التوزيع

الكبرى، لأن صاحب هذه المحلات هو آخر حلقة، لأنه هو أيضا عندما يذهب لشراء بضاعته يشتري مرغما لأنه يجب أن يبتاع بما قيمته ألف دينار للحصول على السميد أو السكر وأحيانا لا يجدها، لأنه يكون غير قادر على اقتناء بضاعته بألف دينار، إذن اليوم مسالك التوزيع يجب أن ننطلق فيها من الأول إلى الآخر منذ خروج البضاعة من المصنع. هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية تطرقنا لها في اللجنة وأرددها أمام زملائنا الكرام، ليس لنا حاجة في الكراس المدعم، لنا حاجة في كراس موحد، الكراس المدعم لا يوجه إلى من يحتاجونه، اليوم عائلاتنا الفقيرة لا تتحصل على الكراس المدعم وأنا أدعو من تحت قبة البرلمان إلى كراس موحد لكل تلاميذ الدولة التونسية لأن الكراس المدعم نجده في الأسواق يشترى ويتم تغيير الغلاف ويباع بثمن الكراس العادي "super".

السيدة الوزيرة، بخصوص رخص المخابز، الرخصة موطن شغل، فلا يمكن أن نجد شخص يعمل بوزارتي البيئة والتجارة، لا يمكن إعطاء موطني شغل لنفس الشخص، إذن لا يمكن إعطاء رخصتي مخابز لنفس الشخص، الرخصة موطن شغل واضح، رجاء من له 7 و8 رخص هذا استغلال لموارد الدولة التونسية، رجاء رخصة وحيدة لكل موطن شغل.

التجارة الإلكترونية، أعول عليك للعمل مع المجلس للإطار التشريعي الموجود.

التجارة الدولية، عندما نورد يجب أن نصدر فالتجارة الدولية توريد لتونس فقط، هذا غير صحيح، إذن من يورد يجب أن يصدر.

اتفاقية تركيا أدعو إلى إلغائها وليس تعديلها بل إلغاؤها،

اليوم مصانع النسيج أغلقت، الفلاحة تعبت، نستورد البلاستيك، مصنع "الإينوكس" أغلق، أصبحنا نجد سلع تركية ولا نجد سلع تونسية مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، المقعد 200.

السيد غسان يامون

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة وكافة الوفد المرافق لها،

الملاحظة الأولى التي أسوقها للسيدة الوزيرة هي غياب التنظيم على أغلب الأسواق الأسبوعية سواء التابعة لوزارة التجارة أو التي تعود بالنظر للبلديات. سيطرة وكلاء البيع والمستلزمين على كافة الأسواق الأسبوعية والغياب بالقانون: تجمع المنتجين، تعاونيات الفلاحة، تعاضديات الفلاحين وتجار الجملة، لماذا نرى منح رخص استغلال موقع لوكلاء البيع والمستلزمين فقط.

المستلزمون يفرضون أداءات غير قانونية تقدر بـ 4% و6% على الخضر، إذن النتيجة الترفيع في الأسعار، نفس الشيء بالقانون على كافة الأسواق الأسبوعية فرض الفوترة الإلكترونية والميزان الإلكتروني، ويمكنك السيدة الوزيرة معاينة غياب ذلك في أي سوق في جهتي جهة جزيرة.

ثانيا، في إطار توجيه الدعم نحو مستحقيه ما هي سياستكم في الحد من تهريب المواد الأساسية والمدعمة؟

الحل: لماذا لا تدفع الوحدات السياحية فارق الدعم للصندوق خاصة بالسياحة الجديدة "All inclusif" يعني السائح يأكل إلى حد التخمة والمواطن التونسي لا يكون له نصيب في شيء.

السيدة الوزيرة، على المستوى المحلي والتجارة الداخلية، نحن نواب جزيرة جربة نريد لفت نظركم إلى أن جزيرة جربة تعاني من صعوبات كبيرة في تزويدها بالمواد الأساسية والمواد المدعمة، فهل لديكم على مستوى جهوي كوزارة تجارة ومصالح برنامج التجارة ما يسمى بذروة الاستهلاك؟

المنطقة الوحيدة في تونس التي يتضاعف عدد سكانها أربع مرات هي جزيرة جربة من 200 ألف ساكن إلى مليون ساكن، شهر جويلية وأوت تغيب فيه عنا المواد الأساسية وباتصالنا بالمصالح الجهوية للتجارة والسيد الوالي غياب لكل الحلول، هل أنكم عندما توزعون الحصص على الجهات تعتمدون المعيار السكاني وهل تأخذون بعين الاعتبار أن جزيرة جربة هي الأولى على المستوى الوطني في السياحة الداخلية والسياحة الخارجية؟

إن السائح عندما يأتي لا يجلب معه المواد الأساسية، إذن نحن بحاجة كبيرة لهذه المواد ونشكو من نقص كبير فلا يوجد لا حليب ولا قهوة ولا سميد، لا يوجد شيء في جزيرة جربة على طول السنة، نرجو لفت النظر لهذه المسألة السيدة الوزيرة.

نفس الشيء في علاقة بالتجارة الغير منظمة، من غير المعقول أن نجد الدعم الذي ندفعه لطبقاتنا الفقيرة والمتوسطة في دول أجنبية وهي دول ثرية، يجب أن يكون هناك سياسة رادعة للحد من التهريب وشكرا

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتمي له ثلاث دقائق والمقعد 118.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيدة الرئيسة، تحية طيبة للسيدة وزيرة التجارة والإطارات المرافقة لها.

السيدة الوزيرة، أريد أن أستهل كلمتي بالحديث عن استراتيجيات وتصور الوزارة في مجال تطوير الصادرات التونسية وحضور المنتوج التونسي في الأسواق العالمية لمزيد دعم عائدات الدولة من العملة الصعبة وعن تصور الوزارة للتحكم أو الحد من التوريد العشوائي لما يلزم وما لا يلزم، لما له من دور في استنزاف موارد البلاد من العملة الصعبة على امتداد السنوات الأخيرة وعن تصورها لإحداث شبكات منظمة لنقاط البيع من المنتج إلى المستهلك مساهمة منها في توفير المنتوج لعموم التونسيين وبأسعار مقبولة.

لكن سيدتي الوزيرة شأني كشأن بقية زملائي، التونسيون منحونا ثقتهم للتعبير عن مشاغلهم الحارقة ولا شيء يشغل عموم التونسيين اليوم إلا الارتفاع الجنوني للأسعار، ارتفاع متواصل للأسعار في كل المواد الأساسية والكمالية وهو ما يستدعي وبكل وضوح ضرورة مراجعة قانون المناقشة والأسعار وتحديد هامش الربح للتحكم في الأسعار وترميم المقدرة الشرائية للمواطن.

مجمل الزيادات المقرر وتواصل ارتفاع الأسعار قد يساهم في مزيد تراجع القدرة الشرائية للمواطن بنحو 26% وفق تقديرات عدد من الخبراء، عدم وفرة بعض المواد الأساسية من فترة لأخرى مثل

الخبز، السكر، القهوة أو الحليب وغيرها من المواد الأساسية أصبح غير مقبول ويمس من الدور الأساسي للدولة في تعديل وتزويد السوق، لا بد من مراجعة احتكار الدولة لبعض المواد الأساسية وفتح توريدها للقطاع الخاص لضمان وفرة المنتوج من جهة وللتخفيف عن ميزانية الدولة، لا بد من القطع مع منظومة الرخص وتحرير الأسواق أكثر نحو المبادرة الخاصة لمزيد التحكم في الأسعار، لأن وفرة الإنتاج والتنافسية تساهم حتما في تخفيض الأسعار.

السيدة الوزيرة، ختاما، رغم احترامنا لكل جهود الدولة في الرقابة على مسالك التوزيع ونقاط البيع فإن المضاربة والاحتكار والتلاعب بالأسعار ظاهرة لم نستطع إلى حد الآن القضاء عليها، لذلك ندعوكم إلى مزيد تكثيف عمليات الرقابة والقضاء على الوسطاء والمحتكرين ومزيد بذل كل الجهود لتزويد السوق بكامل المواد والتحكم في الأسعار وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق، المقعد 190.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا، صباح الخير السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، أهلا وسهلا،

نريد أن نستعرض اليوم أداء وزارة التجارة للمصادقة على مهمتها تحت سقف قبة البرلمان.

نحن أمام تحديات حقيقية ولكن من خلال التحليل البناء يمكننا توجيه الوزارة نحو الإصلاح وتحقيق الأهداف المستقبلية.

اليوم رغم الجهود المبذولة يبدو أن بعض السياسات لم تحقق النجاح المأمول في الوزارة، بصراحة من هذا الواقع والبحث عن حلول فعالة هناك فشل تام خاصة في مجال مراقبة مسالك التوزيع، صحيح أن الأمن اليوم يقوم بمجهود كبير لكننا تأكدنا أن المقاربة لا يمكن أن تكون أمنية فقط.

السيدة الوزيرة، الرجاء النظر في إعادة العمل على التطبيقات المستعملة وهنا تكمن عدم قدرتنا على مراقبة مسالك التوزيع، سن قوانين وتشريعات تسهل عمل الوزارة وعمل المواطن، مراجعة منظومة الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه.

اليوم، أريد أن أشكر الوزارة وسياسة رئيس الدولة لأنه رغم الصعوبات التي تمر بها البلاد فقد حافظت الدولة في هذه الميزانية على تعاملها الاجتماعي مع المواطن التونسي، تعزيز بنية الأعمال، تشجيع ريادة الأعمال، تحسين التواصل مع القطاع الخاص في كيفية تعزيز التعاون مع الشركات لتحقيق أهداف مشتركة.

تكنولوجيا المعلومات والابتكار، وهنا أريد التأكيد أن لنا من خيرة شباب تونس "les développeurs" الرائدين في تونس، أدعو هؤلاء الشباب لينجزوا هذه التطبيقات اللازمة، اليوم مثلما يمكننا معرفة ومراقبة السيارة التي يتم صنعها من أول قطعة إلى أن تصل للمواطن يمكننا كذلك بالتطور التكنولوجي أن نعرف قطعة العجين منذ صنعها حتى وصولها، نحتاج إلى العمل المشترك لتحقيق الحلول وتجاوز التحديات، دعونا نتعاون جميعا من أجل تحقيق تطلعاتنا نحو اقتصاد قوي ومستدام.

أريد كذلك أن أثمن عمل المسح الذي وقع مؤخرا على المخابز ونحن متأكدون أنكم وجدتم العديد من الأخطاء في المنظومة القديمة، واليوم دعونا نقول أننا نرى بعض التحسن في المخابز فقد تقلصت الصفوف كثيرا ولا يمكن إلا أن نثمن هذا، هل اتخذت الوزارة مخزون استراتيجيا في الزيت؟ اليوم نعلم أن سعر الزيت تراجع قليلا، هذا ما نريد معرفته من الوزارة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية له أربع دقائق والمقعد 99، فليتفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا، صباح الخير، مرحبا بكم جميعا،

السيدة الوزيرة، رأينا في مهمة وزارة التجارة وميزانية الدولة عموما مجهودات كبيرة حققتها الوزارة ونتمنى أن تواصلوا في هذا العمل ونحن نثمن التصدي للعمليات الاحتكارية والتهرب وضرب قوة السكان.

السيدة الوزيرة، الموضوع الذي أريد التحدث عنه هو التجارة الإلكترونية ومدى اهتمام الوزارة والخطة التي وضعتها لتطوير هذا النوع من التجارة وكيف يمكن لها أن تتصدى للعديد من الأشخاص الذين يعملون على الأنترنات ومنصات التواصل الاجتماعي، هناك عمليات بيع، ما هي الخطط التي وضعتها الوزارة للتصدي للعديد من عمليات الغش التي يقومون بها؟

صانعو المحتوى اليوم يكسبون أموالا لا تدخل في خزينة الدولة ولا يدفعون الضرائب، يجب وضع برنامج جيد حتى نتمكن من إدخال هذه الأموال في النظام الحقيقي ويتحصلون على "باتيندات" وأعتقد أن هناك منصة لتشجيع الصادرات، وقع التفكير في إرساء آليات الدفع الإلكتروني تونسية لمَ لا نفكر في منصة تونسية للدفع الإلكتروني يمكن أن تساعد كثيرا وبهذا يمكن أن نقاوم التهرب الضريبي ومقاومة التهرب من الجباية، كذلك التهرب في إدخال العملة الصعبة للبلاد.

السيدة الوزيرة، العمليات التي قامت بها الوزارة للتصدي للعمليات الاحتكارية أعطت مردودا طيبا لكن مع ذلك تسببت في اضطراب التزود في السوق واضطراب في العديد من العمليات، ففي سوق بئر القصعة مثلا نجد العديد من السلع تباع قبل الدخول للسوق، وهذا ما نراه كل يوم ونراه كذلك في الأسواق العمومية، لا توجد هناك عمليات مراقبة ولا حتى عمليات مراقبة مستمرة، أعتقد أن الأعوان المكلفين بالقيام بهذه الأعمال يبذلون مجهودا ولكن التعاون الأمني لم يكن بالطريقة المثلى، وقد دعونا سابقا السيد وزير الداخلية لتوفير الإمكانيات المادية لإعانة أعوان التجارة الذين بصدد التعرض للعديد من الممارسات والعنف، وقد كنت حاضرا على أشياء مثل هذه.

كذلك هناك عمليات بيع وهناك قطاع كان موجودا قبل الثورة وهي منع عمليات بيع الدجاج الحي، والدجاج الحي اليوم في الأسواق، وقد رأيت أشياء مرعبة، المواطن اليوم بسبب غلاء الأسعار يتجه للشراء من هؤلاء الباعة، وهناك عمليات بيع دجاج في حالات مزرية وربما غير مراقب، كذلك عمليات الذبح التي تحدث في الأسواق وهذا رأيته بأم عيني، تصدينا له في بعض الأماكن ولكن في بعض الأماكن الأخرى التصدي كان صعبا، وهنا يجب عليكم التدخل بصفة تمكننا من منع السكان والمواطنين الذين يستغلون ضعف الأسعار.

السيدة الوزيرة، المنتوجات الفلاحية في أغلب الحالات تباع في الحقول، تباع خارج "circuit normal" خارج النظام المطلوب وعمليات المتابعة أزعجت بعض صغار الفلاحين الذين قام بعضهم بتخزين 1 أو 2 طن من البطاطا أو البصل تعرضوا مؤخرا لمضايقات من طرف الأعوان وربما حتى بإيعازات من أطراف خارج المنظومة، أحيانا هناك أشخاص وكأنهم موجودون للقيام بالتبليغ عن مخالفة وهي ليست بمخالفة، ففلاح خزن 1 طن من البطاطا لمدة شهر أو شهرين اتجه إليه الأمن وأعوان من التجارة وأصبحت وكأنها جريمة كبيرة، هؤلاء صغار الفلاحين الذين يخزنون 1 أو 2 طن ليسوا هم الهدف، الهدف هم المضاربون الذين يشترون السلع ويخفونها ويستغلون الفرصة ويستطيعون التأثير على السوق ولهم اتصالات ببعضهم وكل واحد منهم مختص في شيء معين في إيصال المعلومة ودفع الاحتكار الذي أصبح اليوم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد أمين المباركي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، المقعد 179، تفضل.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرجبا بوزيرة التجارة،

ومرحبا بكل إطارات وزارة التجارة،

سيدتي الوزيرة، أريد أن أشكرك على حسن الاستقبال بالوزارة وشكرا على كل ما تقدمونه من مجهودات من أجل نجاح هذه الوزارة.

سيدتي الوزيرة، مطالبي تتبوب في ثلاثة أبواب:

الأول: أنا من معتمدية جدليان من ولاية القصرين، هناك نقص في مادة السميد، هناك نقص في مادة الفارينة بالنسبة إلى التزود داخل المنطقة، عليكم السيدة الوزيرة بعث فروع لمراقبة التجارة داخل كل دائرة من أجل المواطنين ومن أجل السهر أو النجاح فى إعادة النظر في الأسعار.

السيدة الوزيرة، عليكم توجيه الدعم إلى مستحقيه على غرار مادة السكر وعليكم أيضا مراجعة الأسعار في كل المنتوجات ومنها الزيت المدعّم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق، المقعد 11. تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

كل الشكر لاستقبالك لنا في أزمة الخبز وهذا ما نطلبه من المسؤول وهو التفاعل والتعاون مع بعضنا البعض خاصة خلال الأزمات.

هذه الوزارة تعتبر أكثر وزارة محل أنظار المواطن خاصة في علاقة بتوفر المواد الأساسية وخاصة في علاقة بالأسعار وأتمنى من خلال ردودكم أن تكون هناك إجابات على أسئلة السادة المواطنين بالإضافة إلى أسئلة وتساؤلات السادة النواب، من المهم جدا أن يكون هناك رسالة موجهة للمواطنين خلال هذا اللقاء.

بالاطلاع على مهام الوزارة نجدها متعددة سواء بخصوص التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية، لكن أريد أن أنبه كما نبه إلى ذلك البعض من السادة النواب ومن خلال الميزانية، فقد لاحظنا أن كل اعتمادات الميزانية موجهة للدعم وجزء منها بقيمة 0,3 % موجهة إلى نفقات الوزارة وإن شاء الله خلال إعداد الميزانية القادمة تصبح من أهم أولوياتنا الرفع من ميزانية وزارة التجارة نظرا لأهميتها.

أريد تثمين القرار الأخير المتعلق بتجميد الأسعار وبالأمس أردت أن أرى مدى تطبيق هذا القرار، نجد أن هناك قرارات ولكن هناك إشكالية على مستوى التطبيق وفي الحقيقة رأينا حتى قرارات صادرة من رئاسة الجمهورية ولكن على مستوى تطبيقها هناك مشكل.

بخصوص ميزانية الوزارة وعدد الأعوان الذي يبلغ حوالي 1600 أو أقل، رأينا أن هناك هذه السنة اعتمادات مخصصة لانتداب حوالي 200 عون ونحن نثمن هذا ولكن يبقى دائما عدد الأعوان الموجودين في الوزارة لا يستجيب لمتطلبات هذه الوزارة.

تحدث زميلي منذ حين عن جهة صفاقس "effectivement" جهة صفاقس التي يوجد بها أكثر من مليون ساكن ومثلما ذكرت زميلتي يوجد فيها 10 آلاف من الأفارقة وعدد المراقبين ضعيف وضعيف جدا.

أردت أن أتطرق أيضا إلى التجارة الإلكترونية التي تتطلب قوانين جديدة تنظمها على المستوى التشريعي لأننا نعتبر أنه يجب أن تطرأ تغييرات على القوانين.

هناك شيء آخر وهو أن هذه التجارة الإلكترونية قد أفرزت قطاعات جديدة من الخدمات مثل "les livreurs" هذا القطاع يستوعب فئة شبابية هشة، لذلك يجب تأطيره فهؤلاء أبناؤنا ونجدهم يعملون على درجات نارية وبالتالي فهم عرضة للحوادث ولا يقع تأمينهم، لذلك نرجو الالتفات لهذه الفئة الشبابية.

المخابز وهم دائما يطالبون بمستحقاتهم وقد ذكرت السيدة وزيرة المالية بأنهم جزء من منظومتنا ونحن ندافع عنهم، لكن علينا أيضا أن نسرع في خلاص مستحقاتهم و"CNSS" المطالبين بها إلى غير ذلك، لذلك يجب أن نبحث عن مقاربة لحماية هذا القطاع.

السيد رئيس الجمهورية قال يجب حماية هذه المخابز والسيدة وزيرة المالية قالت هم جزء من الدولة، لذلك نرجو السعي إلى حماية هذا القطاع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي غير منتمية لها دقيقتان، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدة الوزيرة وبكل الإطارات المرافقة للسيدة الوزيرة،

سأتناول في قطاع التجارة ثلاث مواد فقط: السكر، الزيت والحبوب القمح، ازداد توريدهم بشكل كبير فقد ناهز 80 % مقارنة بالسنة الفارطة.

ثلاث مواد أنهكت حال المواطن وأصبحت شغله الشاغل في حياته ويومياته، أصبح مشكلا ثابت، الزيت بالمراقبة والتفتيش، لنا

أن نسأل سيدتي، أين يذهب؟ هل يذهب إلى شركات الدهن أم أن الدولة تقوم بتصديره؟

السكر والقمح غير موجود في كل بيت، أغلب التونسيين في الجهات وفي الأرياف لم "يعوّلوا" في السنة الفارطة ولا توجد لديهم مؤونة ببيوتهم في حين أن هذه السلع موجودة في المعابر والموانئ، ربما هذا نصيب التونسيين بالخارج وكل شعوب العالم.

سيدتي، هناك مغالطة كبرى بخصوص عدد الرخص المسندة، بين قرية يقولون أن فيها سبع مخابز والكشف الميداني يثبت وجود بها مخبزتين فقط وتعاني من نقص كبير من الخبز.

المغالطون والمهربون والمتحيلون من يحميهم وكيف يمكن أن نتعامل معهم؟

إذا خرجت التفقدية وقامت بـ "audite" في مكان ما وتعود بتقرير للوزارة، بعد ذلك ماذا يحصل سيدتي الوزيرة؟

في إطار متابعة التعيينات في الوزارة وفي الإدارات الجهوية، ماذا فعلتم بخصوص ما حدث في الإدارات من تعيينات عشوائية من سنة 2011 إلى سنة 2022؟ شكرا سيدتي.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدتي، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم نبيل حامدي عن صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

نحن نشكركم اليوم على حفاوة الاستقبال التي نجدها دائما في وزارتكم، أعطاكم الله كل الصحة وهذا ما يجعلنا اليوم بالرغم من التشجيعات نتوجه بالنقد والنقد اليوم سيكون نقدا بنّاء.

سيدتي، أنا أنتمي إلى دائرة السبيخة، الوسلاتية، عين جلولة يباع السميد فوق الشاحنة بثلاثين دينار، الزيت غير موجود، الزيت يذهب إلى المطاعم ويذهب لأشياء أخرى، الفارينة أصبحنا نحلم بها، السكر حتى الشيوخ الذين تعودوا شرب الشاي لم يعودوا يشربونه الآن المساكين.

ماذا سنفعل؟ وأين دوركم في هذا؟ بالرغم من عقد جلسات متتالية مع السيد الرئيس بخصوص الاحتكار والمضاربة ولكن ربما بقيت القرارات غير مجسدة على أرض الواقع.

السيدة الوزيرة، اليوم أحلم بأن تعود تلك المراقبة الاقتصادية بين الجهات، أي كل فرقة مراقبة تذهب لجهة لا يوجد بها المختصون أبناء المنطقة، وأنت تعلمين لماذا.

اليوم هناك مضاربة أيضا نحن دائما نتحدث التدخين والتدخين، نريد أن نعرف هل منتوج الدخان في تونس يكفي أم لا؟ نريد من معامل الدخان هذه ونحن في كل صائفة نتعرض للكثير من المشاكل لماذا لا يتوفر الإنتاج في الصائفة.

السيدة الوزيرة، سأتحدث عن المخابز الموجودة اليوم في مناطقنا، كانت موجودة حسب عدد السكان، اليوم أصبح في الوسلاتية 50 ألف، في عين جلولة 20 ألف وفي السبيخة 80 ألف لذلك نريد الزيادة في حصتنا من الفارينة.

السيدة الوزيرة، أصبحت المخابز تبيع خبز السميد بـ 300 مليم، ونحن لم نرى هذا سابقا، فلم نره سوى في هذه الفترات، أصبحنا لا نجد خبز الفارينة بل نجد فقط خبز السميد الذي يباع بـ 300 مليم.

السيدة الوزيرة، اليوم أي مواطن يذهب إلى المخبزة يشتري الخبزة بـ 200 مليم، 190 مليم سعر الخبز و10 مليم تذهب هكذا، لذلك عندما نقوم باستراتيجية بخصوص 10 مليمات ونرى ماذا ستدخل لنا 10 مليمات والأكثر من هذا السيدة الوزيرة ثمن "sachet" التي يقع شراؤها أصبح سعرها بقدر سعر الخبزة أي أننا اليوم نشتري "باقات" بـ 200 مليم ويتم بيع "sachet" بـ 200 مليم فأصبحنا نشتري أربع خبزات و"sachet" بعد أن كان المواطن يشتري خمس خبزات.

السيدة الوزيرة، نرجو تدعيم ولاية القيروان عند الانتدابات بانتدابات وتبحثوا لنا عن استراتيجية واضحة تشجعنا على مساعدتهم خاصة بوجود فكرة جاء بها المدير الجهوي بالقيروان، فكرة اللجان المحلية، وإن قامت هذه اللجان بدورها، أقول ربما يكون بإمكاننا التصدي للاحتكار والتصدي لكل الأشياء وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عمّار عيدودي عن كتلة لينصر الشعب له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمّار عيدودي

شكرا، مرحبا بالسيدة الوزيرة،

مرحبا بالوفد المرافق لكم،

سأتحدث بعجالة مع التشديد على جملة من الأسئلة التي أريد أن أجد لها بعد ذلك أجوبة في ردودكم.

أولا، أشير إلى أننا كنواب أصبحنا نغرد خارج السرب، لأننا في الأصل جئنا من أجل مناقشة ميزانية وتم جرنا إلى مربعات خارجية، فبقينا في الحدود الجهوية والمحلية، وأنا أعتبرها وصمة عار بمجلس النواب في علاقة بمناقشة الميزانية وبمشاغل الجهات.

السيدة الوزيرة، النقطة الأولى: أطالب بإضافة مطحنة بمعتمدية تالة أو حيدرة لأن هاتين المعتمديتان منتجة للحبوب وأشير هنا إلى أن التعطيل الحاصل، جاء نتيجة اللوبي المسيطر على المطاحن والذي لا يريد التفريط في هذا المكسب.

في علاقة بالمراقبة أيضا أطلب من وزارة التجارة أن تفتح مكاتب أو فروع في المحليات أو المعتمديات خاصة في المناطق الحدودية لمراقبة التهريب والسلع المفقودة خاصة أنكم تشتكون من قلة السيارات ومن الدعم اللوجستي.

ثانيا، بخصوص إسناد الرخص، لا بد من تغيير كراس الشروط، لقد شرعت وزارة التجارة في ذلك ولكن هناك تباطؤ، لماذا؟ لأن اللوبي المسيطر على الرخص هو الذي يقوم بتعطيل برنامج كراس الشروط.

فيما يخص مراقبة الأسعار وبخصوص الأداءات: نجد تورطا لوزارة التجارة جهويا أو محليا في المساهمة في الاحتكار وفقدان المواد الغذائية وتهريبها، وهنا أشدد على مادة السميد بالأساس.

سيدتي الوزيرة، فيما يخص المعلوم الموظف على الرخام الذي يقع تصديره، 260 دينار على المتر المكعب يفوق كلفة الإنتاج، وهذا تسبب في تعطيل، التصدير وتعطيل إدخال العملة الصعبة، أغلقت المعامل وسرح العمال. متى سيقع مراجعة هذا القانون؟

بالنسبة إلى المعابر: معبر حيدرة كان في الأصل معبرا تجاريا وأبدلت صفته إلى معبر سياحي، هل الدولة في حاجة لتوفير الموارد المالية أم لا؟ لماذا لا يتم إعادة صفته؟ لماذا لا يتم فتح معبر سيدي بوبكر وأم القصاب لتشهد الجهة انتعاشة من هناك؟

بالنسبة إلى مخازن التبريد، لأن ما تنجح فيه الفلاحة لحد ما تفسده وزارة التجارة إلى حد ما، فنجد انعدام مخازن التبريد، انعدام مسالك التوريد خاصة بخصوص إنتاج...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميل المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة إطارات الوزارة،

أشكرك مرة أخرى على تفاعلكم معنا على مستوى اللجنة،

أثمن القرار الأخير المتعلق بتجميد الأسعار للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن لكن عندما نقوم بمقارنة الأسعار التي كانت موجودة خلال "weekend" الفارطة نجد أن الأسعار ملتهبة في الأسواق ولذلك بالنسبة إلى القرار وهنا نعود مرة أخرى إلى عملية المراقبة، نحن نتفهم الوضعية، خلال الجلسة التي تمت على مستوى اللجنة على أساس أن عدد المراقبين لم يتجاوز 650 عون مراقبة في كامل تراب الجمهورية وهذا ما يجعل إمكانية المراقبة كما ينبغي في كامل تراب الجمهورية تكون ضعيفة وأربط هذا مع موضوع الرقمنة التي أصبحت وسيلة لا بد منها وخلال التشخيص المصاحب للميزانية التي قدمته بيّنتم غياب نظام معلوماتي من أجل متابعة الإنتاج والمخزونات على المستوى المحلي والدولي واستشراف وضع تزويد السوق، لذلك لا يوجد لدينا أي حل آخر سوى الرقمنة.

وهنا أريد أن أربط مرة أخرى، من ناحية لا توجد لدينا إمكانيات للتعريف بجميع المخزونات الموجودة بكافة المحلات وبكافة المخازن وفي نفس الوقت نجد عمليات متواصلة للتفقد، وتم حجز كميات كبرى من المواد الغذائية وغلال وخضر وأنا من جهة الوطن القبلي "les chambres froides" أصبحت فارغة وكانت إمكانياتهم في تخزين الخضر والغلال في "chambres froides" ليعدلوا السوق أصبحوا يخافون من أن يملؤوا " les chambres froides" وحتى الفلاح التي يزرع بطاطا تحت الشجرة أصبح خائف، بعض المحلات التي تبيع بعض المنتوجات من البطاطا ويصنع "frite" وينتج هذه المواد لفائدة التجار أصبح يخاف، لذلك علينا مراجعة الخطة الاتصالية للوزارة مرة أخرى مع الناس الذين يعملون ويقومون بتزويد السوق وبتعديل الأسعار.

السيدة الوزيرة، الصفوف التي نراها يوميا بسبب المواد الغذائية، في الحقيقة نحن بدورنا كنواب لم نعد قادرين على إجابة المواطنين، عليكم بمدنا بأرقام ويجب مدنا بتفسير، هل أن الكميات التي تم استيرادها بالنسبة إلى السنوات الفارطة غير كافية أو أن اللهفة أصبحت ظاهرة لدى المواطن الذي عندما يسمع بأن هناك مادة ستنقص في السوق يشتري أكثر من اللازم أو بسبب هؤلاء المحتكرين؟ لذلك ماذا فعلنا مع هؤلاء المحتكرين؟ وهنا أتحدث مرة أخرى عن المنظومة الاتصالية مع الناس لنصل لتعديل السوق وتوفير المواد الأساسية للمواطن.

السيدة الوزيرة، لقد ذكرت السيدة وزيرة المالية بأننا وصلنا للتخفيض من العجز التجاري من خلال الضغط على الواردات ونتحدث هنا خاصة عن 3,3 % بخصوص المواد الأولية والمصنعات، أقول أن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد سامي، لقد تحصلت على أربع دقائق وبعض الثواني.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

أودّ أن أرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، لقد رأينا في عديد المرات أن الأسعار لا تنخفض ولا يتم الضغط عليها إلا بعدما يتدخل السيد رئيس الجمهورية، هذا جيد ولكن يد واحدة لا تصفق، هذا يعني أن الرئيس يجب أن يتدخل في رفع الفضلات ويتدخل في تجميد الأسعار ويتدخل في النقل إلى غير ذلك، هذه الوزارات جعلت اليوم والناس يتقاضون أجرا وخاصة السادة من المديرين العامين لأن الوزير دائما يبقى منصب شرفيا، يجب على هؤلاء الناس القيام بعملهم لنتحرك ولنقترح قوانين لأن الانطلاق في الردع يبدأ عبر القوانين، ونحن في دولة قانون ومؤسسات ولكننا لا نرى هذا.

هنا أود أن أشكرك السيدة الوزيرة على تفاعلك خاصة مع السادة النواب، لأنك تستقبلين النواب وتستمتعي إليهم ولست كبعض الزملاء الآخرين.

ثانيا، السيدة الوزيرة، وقد تحدث زميلي عن مخازن التبريد، إن المخازن هي بيت المؤونة للشعب التونسي، إن الشعبوية التي تم القيام بها في وقت ما وسأعطيك مثالا: عندما نقوم بجمع البطاطا فيجب جمعها في ظرف شهر فأين سنضعها؟ فإن أخذناها كلها للسوق فسيقع إغراق السوق ويصبح سعر البطاطا 200 مليم والبقية ستفسد وسيتم إلقاؤها في سلة الفضلات، لذلك يجب خزنها في المخازن، مثل العديد من المواد الأخرى كالتمور ومنتوجات التفاح وغيرها لقد أصبح الناس خائفين.

لماذا لا تقوم الوزارة هنا بتقنين الموضوع ويتم بعث منصة لهذا، هناك إدارات جهوية، لذلك عليها القيام بعملها، فمثلا عندما أجري تفقدا على أي مخزن فلا أجد لديه الكراس ويعلم بكل سلع تدخل إلى هناك، ونحن نعطي التعليمات لتخرج تلك السلع للسوق وهنا أريد أن أفتح قوس بما أنني تطرقت للإدارة الجهوية، أنا عبد القادر بن زينب مترشح على معتمدية سليمان أود أن أشكر بصفة خاصة السيد سمير المدير الجهوي بالإدارة الجهوية بنابل على سرعة تدخله وكنت دائما أتصل به وأدخله في العديد من المواضيع.

أمر آخر السيدة الوزيرة، بخصوص السلع التي تم حجزها وقد حضرنا عديد المرات سابقا في المجالس الجهوية ونحن الآن لم نعد نحضر فيها، السيدة الوالية الموجودة هناك لا تعترف بأي نائب يدخل إليها، تريد أن تعمل وحدها، نعرف أين تذهب تلك السلع، في المرة الفارطة حضرت على معتمد سليمان بعد حجز كمية كبرى من الماء جلب "trax" من البلدية وقام بدهسها كلها أي ماء معدني وقد

تم ذكر هذا في مجلس جهوي، السلطة الجهوية تسمع وتترك، لو يتم حجز ماء معدني فهل سيفسد الماء؟ فيمكن سقي الأشجار به. لذلك هناك الكثير من الأمور تسير خارج إطارها الصحيح.

لذلك عندما نريد اليوم أن نتدخل علينا بسن قانون، فعندما نسن قانون ونقوم بتطبيقه، إن لم يعجبنا القانون يمكننا تغييره، ولكن إن كان هناك قانون لنطبقه حتى نكون قادرين على القيام بما ينفع البلاد، علينا بحفظ تلك السلع المحجوزة، لدينا دار المسنين ولدينا "SOS" يمكننا أن نأخذ السلع لها، ولكن لا يجب أن نلقي بالسلع بعد حجزها وافتكاكها.

السيدة الوزيرة، بخصوص المخابز، لو كانت سلط الإشراف والبعض منها "il fait le partage" لأعرافهم في الولاية الموجودين في المحليات عليه التنسيق مع العمد ومع الناس لتتبع المخابز، أنا لدي خمسة أكياس من الفارينة يتم استدعاؤه للبحث، لأننا في فترة انتقالية وفي فترة صعبة، يجب أن نبعث العمدة إلى هناك، لدي خمسة مخابز يراقبها جميعها ويرى هل استغل الخمس أو الأربع أو الست أكياس من الفارينة ونبحث عن وسيلة للضغط على هذا وعلينا أن نزن الخبز.

فرق المراقبة تقوم بعملها، بارك الله فيكم ونحن لا نشك في هذا، ولكن عددهم ضعيف. لذلك على الوزارة أن تبحث في كيفية الزيادة من عدد فرق المراقبة، لأنه للأسف "الي يسرق يغلب الي يحاجي" وهذا يتم بتظافر الجهود، ولهذا السبب شكرتك السيدة الوزيرة، النواب تم انتخابهم من رحم الشعب فهم مطلعون على كل المشاكل وخاصة بالقانون الجديد الشخص المنتخب على معتمديته، فليس من العيب أو من العار أن أقبل نائبا، فمن جاء بهذه الفكرة فهو يريد أن يسبب قطيعة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وهناك أشخاص آخرون يصطادون في المياه العكرة، ليكون هناك تفرقة، فلو أنني لم آتيك كنائب وكممثل للشعب وأمدك بمعلومات صحيحة فكيف ستكونين على علم بذلك، فماذا يعني "عليك أن تحرر لي مكتوب"، ما معنى مكتوب هل هي رسالة غرامية؟ أذهب إليك وأتناقش معك وأجلب لك وثائق علّني أصل لنتيجة لأنه عندما سأخرج من عندك سيأتيك شخص آخر وسيقول لك لا، هذا غير صحيح...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم سامي السيد غير منتمي له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد سامي السيّد

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

كنا قد تقدمنا بأسئلة كتابية وتمت الإجابة عنها من قبل وزارتكم، مشكورة.

وكانت الأسئلة تتمحور حول جانبين: فقدان المواد الأساسية والغلاء المشط في الأسعار.

بكل صراحة إلى حدّ الآن ارتفاع الأسعار قد بلغ مستويات عالية جدّا، وقد تضاعفت الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة من ثلاث إلى أربع مرات ولم يعد باستطاعتنا أصلا الحديث عن المقدرة الشرائية في تونس التي تدهورت وخاصة بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة التي انحدرت ولم تعد قادرة على مقاومة. لذلك، ما هي الإجراءات المتخذة في هذا المجال وفي هذا الموضوع؟

بالنسبة إلى المراقبة وما يهم أسواق الجملة وغيرها، لا بد من تعزيز المراقبة لأسواق الجملة وخاصة في جهة بنزرت، لا بد من تعزيز المراقبة في أسواق الجملة لوجود الاحتكار والمضاربة وهذا تعرفونه السيدة الوزيرة، ومشكورة كنت قد وضحت لنا في اللجنة الأساليب التي تم اتخاذها لمقاومة هذه الظاهرة، ولكن هذا غير كافي، ولا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة.

السيدة الوزيرة، ارتفاع الأسعار في المساحات الكبرى، وأنا لا أعرف الآليات التي تقومون بها على مستوى الوزارة لمراقبة الارتفاع المشط للأسعار في المساحات الكبرى، لأنه في المساحات الكبرى بعد ثلاث أو أربعة أشهر عندما تأخذ مادة من المواد تجد سعرها قد تضاعف ثلاث أو أربع مرات، لذلك ما هي الإجراءات اللازمة لمراقبة مزودي المساحات الكبرى؟

الدفاع على المنتوج التونسي، أرى أن العديد من المنتوجات تأتينا من الخارج بينما نحن ننتجها في تونس، لذلك لا بد من مقاومة هذا والحد من توريد المنتوجات المتوفرة في تونس لأنه لا بد من تشجيع المنتوج التونسي في الأسواق التونسية.

السيدة الوزيرة، هذا طلب من أصحاب المخابز بجهة بنزرت، لا توجد لدينا مطحنة للحبوب وكما تعلمين ولاية بنزرت من أكبر الولايات المنتجة للحبوب، لا بد أن يتم التفكير في إحداث مطحنة بهذه الولاية على أن يتم التركيز دائما على المراقبة والاحتكار الموجود في كامل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لك بيننا،

في البداية، سأتحدث بكل وضوح في موضوع اعتبره من المواضيع المسكوت عنها في تونس على الإعلاميين أو على السياسيين أو حتى في مواقع التواصل الاجتماعي، يتم الحديث فيه بازدراء وبتهكم وبألفاظ غير لائقة وهو موضوع التجارة الموازية أو التهريب أو بالأصح "الكنترا"، ففي حملاتها وبرامجها و"كناطرية" وكذا وتهكم وشبكة و"bidon" وكذا.

ليعلم الجميع سيدتي الوزيرة،

السادة الحضور، في ولاية القصرين يوجد تقريبا أعلى نسبة للمعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا، هؤلاء الناس درسوا وطمحوا كبقية الشباب التونسي بأن يشتغلوا ويعيشوا حياة كريمة، لكن في ظل هذه البطالة اضطر هؤلاء إلى إمضاء "كمبيالات" وأنتم تسمعون من الدرك الجزائري أو من الديوانة التونسية في كل مرة تتم ملاحقة شاب بالرصاص وما يعانونه من التعب والأوساخ والوضعية الصعبة التي يعيشونها.

اليوم الناس الذين يزايدون في هذا الموضوع، تم غلق الحدود ونصب "الكاميرا" بالجزائر، واليوم يعلم الله بما يعانيه هؤلاء الشباب، فهم مرهونون بـ"الكمبيالات" والبطالة والأفق مغلق أمامهم، سأقولها بكل وضوح: في فريانة، ماجل بلعابس، حاسي

الفريد وفي تالة كلها مغلقة، تم غلقها ولم يتم التفكير في هؤلاء الشباب وما سينجر عن هذا، فمن حقهم العيش، وأشكر هنا بادرة الأمل التي برمجت بعث منطقة تبادل حر بتلابيت معتمدية فريانة، ولكن نظرا للظروف الموجودة والوضع المعيشي لهؤلاء هناك، لا بد من التعجيل بتنفيذ هذا البرنامج.

ثانيا وبعجالة، نسمع دائما من الجيد جدا أن التمور والزيوت تدخل العملة الصعبة، هناك أيضا بالقصرين منتوجات فلاحية بإمكانها إدخال العملة الصعبة، ولذلك يجدر بنا الاهتمام بها كالفزدق واللوز والتفاح، فلا يمكن أن ينتج الفلاح وبعد ذلك يسلم المنتوج للسماسرة والمضاربين لبيع منتوجاته بأرخص الأثمان.

لذلك كنقطة ثالثة، بالنسبة إلى المواد الغذائية ومراقبتها وقد تحدث عن هذا الزملاء، أقول أن أغلب سكان القصرين يعيشون بالريف، فعندما يذهب صباحا للمدينة للتزود بالخبز وببعض المواد الغذائية لا يجد شيء، لذلك لابد من إيجاد استراتيجية وآلية لتمكين شعبنا أيضا...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ضحى سالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي لها 12 دقيقة.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرافقيها من إطارات وزارة التجارة وتنمية الصادرات،

السيدة الوزيرة، نحن ندرك أن لوزارة التجارة دورا هاما ومركزيا في علاقة بالمواطن من خلال التحكم في الأسعار والتضخم والحفاظ على المقدرة الشرائية، في علاقة بالسوق من خلال التحكم في مسالك التوزيع والتصدي لفوضى السوق وفي علاقة بالاقتصاد الوطني من خلال التحكم في الواردات وتثمين المنتوج الوطني وفتح أسواق جديدة مع الخارج.

هذا نظريا طبعا، غير أنّ الواقع عكس هذا تماما، فالوزارة عاجزة تماما عن القيام بدورها، أو أنه لا إرادة لديها، وهي تكتفي بالخطاب الشعبوي أو القرارات الشعبوية والتي مع الأسف لا يتجاوز أثرها أبواب الوزارة أو حتى ثمن الحبر التي كتبت به ولنا في تحديد أسعار الموز والتفاح والبيض ولحم الدجاج والأعلاف أكبر دليل على ذلك.

السيدة الوزيرة، أنتم تتحملون مسؤولية قرارات مرتجلة ومرتبكة على غرار القرار الذي تم في الصائفة بعدم تزويد المخابز الغير مصنفة، وقد تراجعتم عن هذا القرار بعد 15 يوما.

أيضا القرار الذي اتخذتموه في شهر ماي بعدم توريد الموز في حين يتم تهريبه وبيعه بـ 17 دينار ولا تستفيد الدولة منه بأي مليم، والمستكرشون من هذا معروفون، فلو تم بيعه بالطريقة العادية، لتم بيعه بـ 7 دنانير ولاستفادت الدولة بـ 4 دنانير.

السيدة الوزيرة، أنت تعلمين بدون شك أن التضخم في مستوى عالي وأن الأسعار منفلتة وأن فوضى السوق لا حدود لها مع سيطرة السوق الموازية.

كما أن المسالك التي تراقبونها دون رقيب والتوريد دون ضوابط، من تجارة الشنطة إلى التهريب المقنع وغيرها، والوزارة غائبة تماما، بل إنها لا تتابع حتى القرارات والخطاب الرئاسي، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى نقطة هامة تشوبها نقطة استفهام: أتساءل لماذا لم يتم تنفيذ ما تم الاتفاق حوله مع الشقيقة الجزائر حول إقامة معبر حدودي في أم القصاب بقفصة؟ هاته المنطقة التي يستغلها كبار المهربين وهم معروفون وأصحاب نفوذ وهذا يشير إلى إمكانية وجود تواطئ بين جهات متنفذة في السلطة مع هؤلاء لاستمرارية ولديمومة التهريب عبر هذه المنطقة الجبلية، الأسبوع الماضي لقي شاب حتفه نتيجة مطاردة أمنية في هذه المنطقة الجبلية.

السيدة الوزيرة، الجميع يعلم أن البلاد تحولت تدريجيا إلى سوق كبير للاستهلاك في غياب الرقابة على التوريد وخاصة بعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بمنطقة التبادل الحرّ والاتفاقية التجارية مع تركيا وفتح السوق للمنتوجات الصينية التي لا تربطنا بها لا اتفاقيات تجارية ولا قمرقية، في حين أن الاتفاقيات ضمن الجامعة العربية والاتحاد المغاربي واتفاقية أغادير وحتى مع المكونات الإفريقية للأسف بقيت مجرد شعارات حيث مثلا تعثرت التجارة البينية مع الشقيقة الجزائر نتيجة خلاف حول ملف التمور وتراجعت المبادلات مع ليبيا التي سيطر عليها الأتراك.

السيدة الوزيرة، أنت تعلمين أن الوزارة قامت بمبادرة في هذا الاتجاه لتقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية مع تركيا، كما اشتغلت على تقييم العلاقة مع الطرف الصيني ولكن كل هذه الخطوات والإجراءات دفنت مع الأسف وتوقفت ووضعت في الرفوف بمجرد تغيير الحكومة، وكأن الموضوع ليس من المواضيع الوطنية التي لا يجب أن تتأثر بتغيير حكومة أو وزير. للأسف هذا ما حصل قبل وصولك ولا زال إلى اليوم.

السيدة الوزيرة، إن وزارتكم باتت عاجزة على التحكم في ملف المواد المدعمة، فهي لا تسيطر على مسالك التوزيع وتعجز في أغلب الأحيان على توفيرها، مما يجعل المواطن يلهث بحثا عن الحليب والسكر والأرز والخبز وغيره، في غياب للوزارة التي لم تتصدى للاحتكار وأطلقت أيادي لوبيات مع الأسف تعبث بالتونسيين والتونسيات.

إلى متى سيستمر هذا الخطاب، والكل يعلم أنه لا يمثل الحقيقة كلها، بل الحقيقة هي عجز المؤسسات المعنية على توريد وتوفير هذه المواد من سكر وحبوب وزيوت نباتية، هذه المواد التي مع الأسف يذهب أغلبها لغير مستحقيها، ونحن نعتقد أن الحل الوحيد اليوم يكمن في رقمنة مسالك الإنتاج والتوريد، توريد هذه المواد من خلال منظومة تقصي الأثر وقد سبق لوزارتكم أن بادرت في هذا الاتجاه بمبادرة دفنت هي أيضا مبكرا، فأين أنتم من هذا؟

السيدة الوزيرة، منذ 2012 نسمع ببعض المشاريع الهامة، مثل سوق الإنتاج الفلاحي بسيدي بوزيد، منطقة التبادل بين قردان، أسواق القوارص والتمور، وقد أنفقت مبالغ هامة في هذا الاتجاه، ووقع تحريك هذه المشاريع في مرحلة ما وحلت كل الإشكاليات في نفس سوق الإنتاج مثلا، وأعد مشروع قانون أساسي لمنطقة بن قردان لقي الموافقة من البنك المركزي، ثم دفن كل شيء كالعادة ونسيت الوزارة أنها المسؤولة عن الحفاظ على المال العام، وأنها

مسؤولة أيضا على متابعة إنجاز هذه المشاريع، فهل أنت على علم بهذا السيدة الوزيرة، أم أنه تم إخفاء هذا عنك؟ وفي كلتا الحالتين أنت مطالبة بعدم ترك الأمر دون إجابة.

السيدة الوزيرة، في موضوع الأعلاف وما أدراك ما الأعلاف، بالرغم من كل المحاولات السابقة المتصلة بالتحكم بأسعارها وكسر احتكارها في مستوى التوريد والإنتاج وفي مستوى التوزيع، لا يزال الأمر على حاله.

السيدة الوزيرة، إن الدولة وحدها هي صاحبة الحق في احتكار وإنتاج هذه المواد أو في توريد أي مادة.

فهل يمكن تمكين جهة واحدة خاصة أو لوبي متكتم في احتكار توريد أعلاف الدواجن المتمثلة في فاتورة السوجا والقطانيا ونحن نعلم أن هذه المواد تمثل قرابة 70 % من كلفة إنتاج لحم الدجاج والبيض؟ فهل يعقل أن يستمر الثلاث -أقول جيدا ثلاثة-كبار المنتجين في التحكم في 50 % من السوق وهو ما يتعارض مع قانون الأسعار والمنافسة؟

السيدة الوزيرة، المسالك التجارية تفرض تدخل ثلاثة فاعلين وهم: المنتج أو المورد، تاجر التفصيل وتاجر الجملة، وكل واحد من هؤلاء يوظف نسبة فائدة حسب القانون أو حسب العرض والطلب لكن الفضاءات التجارية الكبرى تضم نسبة فائدتين دون أي موجب قانوني والوزارة لا تحرك ساكنا.

السيدة الوزيرة، في كل بلدان العالم ذاك ما يسمى بمركزية شراءات الدولة "Centre d'achat publique" أما في تونس فتوزع هذه الشراءات بين الدواوين والوزارات. فمتى ستتقدم الوزارة بمشروع بعث مركزية الشراءات العمومية.

السيدة الوزيرة، في أغلب الدول هناك ما يسمى بالدفاع التجاري، وهي عبارة عن مؤسسة إدارية مستقلة متكونة من خبرات متعددة الاختصاصات والتكوين، يتمثل دورها في مراقبة الأسواق وحماية المنتوج الوطني من كل النواحي القانونية والتسويقية وتونس لا حياة لمن تنادي.

وهنا أسأل سيادتكم عما أعدته الوزارة بخصوص تفعيل آليات وإجراءات الدفاع التجاري إن وجدت طبعا في علاقة بالمبادلات التجارية الغير متكافئة تصديرا وتوريدا والتي أضرت وما زالت تضر بالمنتوج المحلي.

السيدة الوزيرة، هل تملكون تقييما جديا لمردود البعثات الديبلوماسية في الخارج أم أن الوزارة تمنح سياسات، تمنح بالمحاباة دون ضوابط، دون معايير بالوقت الذي تعج فيه وزارتكم بالكوادر من مديرين ومديرين عامين لا شغل ولا مشغل؟

السيدة الوزيرة، ماذا عن مجالس الإدارة، أكيد أنك تعلمين أن أحد مصنعي السكر الذي يقتني منه ديوان التجارة هو عضو في مجلس إدارة الديوان، ألاَ يعد هذا تضارب مصالح وفساد أم ماذا؟

كما نجد ممثلين لاتحاد الصناعة والتجارة هما عضوان في مجلس إدارة مركز النهوض بالصادرات، هذا المركز الذي يمنح امتيازات ومساعدات خاصة عند التصدير ومنهما من يستفيد من هذه الإجراءات. فهل تعتبرون هذا تضارب مصالح وفساد أم لا؟

السيدة الوزيرة، أريد أن أسأل في علاقة بمهمة وزارتكم، إلى أي مدى مثلت أحداث 2023 على غرار الصراع المسلّح في أوكرانيا وظاهرة الجفاف والكوفيد وطوفان الأقصى، تحولا حقيقيا في محاربتكم في الاعتماد على التعويل على الذات وفي إعطاء الأولوية المطلقة لإقامة علاقات تضامن وشراكة حقيقية لجنوب جنوب، بعيدا عن الشراكات التقليدية العمودية مع الغرب المبني على الإملاءات والابتزاز والهيمنة؟

السيدة الوزيرة، وزارتكم اسمها وزارة التجارة وتنمية الصادرات، لكننا لا نلاحظ أي نشاط فعلي ولا أهمية لاثنين من أهم المؤسسات تحت إشراف وزارتكم، فمثلا مؤسسة تونس للتصدير" CEPEX" هناك غياب كلي لتمثيلية هذه المؤسسة في الخارج إذ تحول نشاطها إلى مجرد عمل محاسبي لتمكين بعض النافذين في البلاد من الامتيازات المرتبطة بعمليات التصدير أو ببعض عمليات التصدير التي يقومون بها.

كما نشير أيضا لمؤسسة ثانية وهي مؤسسة ديوان التجارة التي تعاني من صعوبات مادية وهيكلية كبيرة. فهل يعقل أن نبقي على مؤسسة كل كوادرها ومديريها والمديرين العامين الموجودين فيها وما يتمتعون به من حوافز وأجور خيالية، فهل يعقل أن نبقي عليها لتوريد أربعة منتجات فقط التي هي الشاي والقهوة والسكر والأرز وهذه المهمة يمكن أن تقوم بها مصلحة تجارية متكونة من خمسة موظفين في أي شركة عامة أو خاصة؟

السيدة الوزيرة، على وقع العدوان الصهيوني على شعبنا في فلسطين وإذ نذكر ككتلة الخط الوطني السيادي، أننا لا زلنا متمسكين بسن مبادرة قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، إذ نناقش اليوم مشروع ميزانية وزارة التجارة وتنمية الصادرات من حقنا أن نسأل عن حقيقة وجود مبادلات تجارية، مع الكيان الصهيوني سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة خاصة أننا نعلم بأن الكيان الصهيوني قد صدر لبلادنا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2012 وسنة 2017 أسمدة زراعية ومواد كيميائية ومعدات طبية وصيدلية تقدر تقريبا بـ 12 مليون دولار، كما صدرت بلادنا إلى الكيان الصهيوني منتوجات فلاحية كاللحوم والزيوت والبقول والحبوب إضافة إلى الجلود والخشب والنسيج بقيمة تقدر بـ 5,5 مليون دولار سنة 2017 ونحن نعتقد جازمين أن هذه المبادلات التجارية مع الكيان الصهيوني لا زالت قائمة إلى اليوم.

السيدة الوزيرة، إن الموقف الرسمي للدولة التونسية والذي عبر عنه سيادة رئيس الجمهورية، الأستاذ قيس سعيد، في أكثر من مناسبة والذي يعتبر بأن التطبيع خيانة عظمى، أنتم مطالبون بالوفاء إليه.

شكرا السيدة الوزيرة على حسن الإصغاء وأنا على ثقة تامة من إرادتكم نحو التغيير وشكرا.

السيد أنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة آمال المؤدب عن صوت الجمهورية ولها ثماني دقائق، تفضلي.

السيدة أمال المؤدب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

تعتبر العملة الصعبة المتأتية من صادرات المنتوجات والخدمات التونسية من بين أهم الموارد التونسية لميزان الدفعات إن لم نقل أهمها إلى جانب عائدات السياحة وتدفق مداخيل الجالية التونسية بالخارج. لكن مع الأسف نلاحظ عدم وجود دراسة استراتيجية

للصادرات التونسية على المدى المتوسط والطويل على غرار الدراسات التي قامت بها وزارة الصناعة والمناجم والطاقة في آفاق سنة 2035.

في نفس السياق أستغرب غياب خطة استراتيجية ترويجية للخدمات والمنتوجات التونسية وخطة اتصالية للنهوض بالصادرات التونسية وهنا أتساءل: لماذا المجلس الأعلى للتصدير لم يجتمع منذ جانفي 2018؟ يعني منذ خمس سنوات، والحال أنه من المفروض أن يجتمع كل ست سنوات برئاسة السيد رئيس الحكومة وبعد دستور 25 جويلية يمكن لسيادة رئيس الجمهورية رئاسته إن أراد لذلك.

ماذا حدث لـ 20 قرار صادر عن الدورة الأولى لهذا المجلس؟ وهل وقع إعداد الهيكل التنظيمي له وإعداد ميزانية خاصة به، ومده بالموارد البشرية والمالية واللوجستية لكي يقوم بمهامه على أحسن ما يرام؟

أتساءل كذلك عن دور كل من وزارة التجارة ومركز النهوض بالصادرات في تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية خاصة أن وزير الشؤون الخارجية صرح عند حضوره معنا بوجود إدارة عامة تعنى بالديبلوماسية الاقتصادية وأن سفاراتنا لها التمويل الكافي للقيام بعملية ترويجية لصورة تونس بصفة عامة والمنتوجات التونسية بصفة خاصة.

أتساءل أيضا: لماذا لم يقع الترفيع في الميزانية المرصودة لصندوق النهوض بالصادرات لسفاراتنا بالخارج من 100 ألف دينار إلى 500 ألف دينار، عندما نعلم أن ميزانية الصندوق ارتفعت من 20 م د إلى 100 م د؟ وبذلك تعود سفاراتنا للعب دورها على أحسن وجه في العمليات الترويجية التي تقوم بها خاصة على صعيد الديبلوماسية الاقتصادية، وتعرّف بمنتوجاتنا وهذا تحت تصرف سعادة السفراء، وحينها يمكننا أن نفكر في فتح الحسابات البنكية للعمليات الترويجية للممثليات التجارية بالخارج تمول من طرف صندوق النهوض بالصادرات وتسهل الإجراءات.

وهنا أتساءل أين وصلت الدراسة الخاصة بإعادة هيكلة الممثليات التجارية بالخارج، ومتى تفتح مجددا، وهل وقع رصد ميزانية خاصة للغرض؟ كل هذا يعيدنا للسؤال الأساسي الجوهري: أين وصلت إعادة هيكلة وتحقيق الأمر الخاص للعمليات الترويجية للنهوض بصندوق النهوض بالصادرات "FOPRODEX؟"

سيدتي الوزيرة، سبق وأرسلت سؤالا كتابيا حول استراتيجية الوزارة في المهام الموكول لها، ومصالحكم مشكورة فقد تمت إجابتي وفي الإجابة أكدتم على مصادقة لجنة القيادة بالوزارة على التقرير النهائي للدراسة وإعادة هيكلة صندوق النهوض بالصادرات المنجزة من طرف مكتب الدراسات "Deloitte" في 2022/12/28.

سيدتي الوزيرة، أريد أن أعرف بعد سنة تقريبا على المصادقة أين وصلنا في التنفيذ؟ ونتمنى ألاّ تكون "الزغاريد أكثر من الكسكسي".

فيما يتعلق بالتجارة الداخلية أتساءل عن وضعية شركة اللحوم وتحديدا فيما يخص مآل القضايا الجزائية المنشورة أمام القطب القضائي والمالي والذي عرج عليه في تقرير الهيئة العليا لرقابة الإدارية والمالية الأخير.

والأمر يتعلق في الحقيقة بوجود تجاوزات عدة في عملية توريد الخرفان من رومانيا سنة 2012 وكلفت خزينة الشركة 12 مليار واليوم نحن مطالبون مرة أخرى بدعم هذه الشركة التي كان أولى أن تقوم بدورها التعديلي في السوق ولا يصل ثمن الكيلوغرام من لحوم الخرفان إلى 45 دينار.

في قانون المالية لسنة 2024 يرخص لوزارة المالية في حق الدولة وفي حق الشعب أن تتخلى عن مستحقات الدولة المتخلدة بذمة شركة اللحوم والمتمثلة في ديون ديوانية في حدود 4.5 م د وقرض مسند من صندوق إعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمات العمومية في حدود 2 م د.

إلى متى سنتحمل سوء التصرف وسوء الحوكمة و"نغطي عين الشمس بالغربال"، هذه مؤسسة عمومية لم تعد تستطيع تقديم دورها الذي تأسست من أجله وهذا واقع لا مناص منه.

نفس الشيء حسب التقرير 28 لسنة 2022 للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية فإن وزارة التجارة تغافلت عن تقصير الوكالة الوطنية للمترولوجيا وإحالة 25 محضر بحث على المحاكم المختصة قبل انقضاء الآجال القانونية.

السيدة الوزيرة، آن الأوان كي تكون لنا الجرأة الكافية لكي نقول أن هناك فسادا ينخر المؤسسات ذات المساهمات العمومية وبعض الإدارات التابعة للوزارة ولا بد من إصلاحات جذرية وغير ترقيعية للنهوض بالوزارة وبالتالي بالتجارة.

في موضوع موالي مهم له نفس الأولوية: التجارة الموازية، هذه التجارة ما زالت تمثل معضلة كبيرة في بلادنا ويمثل وزنها في الاقتصاد الوطني أكثر من 35 % وهذا ينجر عنه نقص في العائدات الجبائية بأكثر من 5 مليار دينار.

وللأسف في قانون المالية لسنة 2024 لم يتضمن إجراءات حقيقية لمحاربة توسع السوق الموازية وهنا أتساءل: أين هي مشاريع المناطق الحرة بين قردان وعلى الحدود التونسية الجزائرية؟ لماذا تأخر إنجاز هذه المشاريع ذات المصلحة الوطنية التي يمكن أن تحد من الاقتصاد الموازي؟

في نفس السياق أين وصل برنامج تأهيل مسالك التوزيع؟ رغم المجهودات المبذولة الإخلالات ما زالت قائمة وتمثل عائقا أمام الشفافية وتأهيل مسالك التأهيل.

أين وصل تقدم إنجاز بعض المشاريع كسوق الإنتاج بسيدي بوزيد وسوق القوارص بالوطن القبلي، وتوسعة سوق الجملة ببئر القصعة، وتأهيل المسالخ والأسواق البلدية؟

فيما يتعلق الآن بسياسة الأسعار، أظن أن الإجراءات الأخيرة المتمثلة في تسقيف أسعار عديد المنتوجات يمكن أن تحد ظرفيا من ارتفاع الأسعار ولكن مع الأسف سيكون لها تداعيات سلبية على أداء عديد القطاعات والمنتوجات التي تعاني من ارتفاع كلفة الإنتاج. هنا أتساءل: ما هو الدور الحقيقي الذي يلعبه ديوان التجارة التونسية؟ وأصلا هل ما زال هناك فائدة من وجوده؟

بالنسبة إلى مراقبة الأسعار، أظن أن ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للمراقبة الاقتصادية يحد من نجاعة هذا الجهاز. أتساءل عن خطة الوزارة لتطوير أداء ونجاعة المراقبة الاقتصادية؟

ويمكن أيضا إثارة نقطة تتعلق بمجلس المنافسة الذي لم ينعقد منذ أكثر من 11 سنة ويقتضي الحال إعادة النظر في قانون المنافسة والأسعار ودعم مجلس المنافسة بإمكانيات بشرية ومادية ضرورية لكي يلعب دوره في مجال مراقبة التجارة ومكافحة الاحتكار.

وفي الأخير أتساءل عن دور الإدارة العامة للتعاون الدولي، وغياب تحيين الاتفاقيات الخاصة بأوروبا والتي توقفت، والاتفاقيات التي وقع إبرامها خلال العشرية السوداء والتي تضررت منها تونس على غرار الاتفاقية مع تركيا.

مثلما سبق وتحدثت عنه لا بد أن تكون لوزارة التجارة وتنمية الصادرات الجرأة الكافية لإصلاح سوء التصرف في الأجهزة وبعض الإدارات التابعة لها، لا بد اليوم من اتخاذ القرارات الحاسمة وفي بعض الأحيان الموجعة لكي نقوم بإصلاحات جذرية بعيدا عن البيروقراطية وبعيدا عن قبول الأمر الواقع بروح انهزامية.

عندما تكون لدينا استراتيجية واضحة كل شيء يكون ممكنا وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد فتحي المشرقي غير منتمي وله دقيقتان.

السيد فتحي المشرقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، هل أجابت مهمة وزارتكم على الإشكاليات التي تهم المواطن في حياته اليومية وهنا سأعرض عليكم أهمها وهي:

ما هي النتائج الحاصلة من طرف الوزارة بعد كشف ومسك عديد التجار والمزودين المحتكرين للمواد الأساسية؟ وأين وصلنا في حربنا على مسالك التوزيع المهيمن عليها من قبل مافيات ولوبيات تماشيا مع سياسة رئيس الجمهورية قيس سعيد؟

إن أهم مشاغل الفلاحين وخاصة صغار ومتوسطي الفلاحين الذين يمثلون حوالي 85 % من جملة الفلاحين هو مشكل فقدان الأعلاف، وهي مادة حيوية لقطاع المواشي وحتى إن وجدت فيتم التلاعب فيها بالاحتكار والمضاربة وكل ذلك بسبب ضعف المراقبة فما هي حلول الوزارة في هذا القطاع الحيوي؟

ما هي نتائج البرنامج الوطني لمقاومة الاحتكار والمضاربة والتهريب؟

سيدتي الوزيرة، أين الأرز والسكر والسميد والفارينة والشاي والقهوة وغيرها؟ وهو سؤال الشعب التونسي الملح من الشمال إلى الجنوب، مثلا اليوم في الشارع الرئيسي المؤدي للبرلمان التونسي على بعد أمتار من هنا نلاحظ طوابير على مادة الحليب في عدة مغازات عامة فكيف تعاملت وزارتكم مع هذا الإشكال؟

سيدتي الوزيرة، إن أهم الإخلالات الرئيسية المعروفة على الأقل في طول مسالك التوزيع بين المنتج والمستهلك وضعف الرقابة علاوة على الاحتكار والتهافت وغلاء الأسعار وغياب حملات تحسيس في الإعلام فما هي خطة وزارتكم في هذا المجال؟

سيدتي الوزيرة، أكرر نفس مطلب زميلي بإنشاء وتركيز مطحنة بولاية بنزرت مع الشكر سيدتي الوزيرة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 40.

السيد أيمن البوغديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق،

سيدتي الوزيرة، إن فقدان الدولة لمواد أساسية أصبح الشغل الشاغل للمواطن التونسية يوميا ابتداء من جهتي برواد وجعفر وسيدي عمر من معتمدية رواد.

البارحة لا يوجد لا الحليب ولا السكر ولا الزيت ولا حتى القهوة في المقاهي التي أصبح معظمها مهددا بالغلق في الجهة والمخابز كل يوم مكتظة بالطوابير لأن الجهة تشهد نقصا كبيرا في الفارينة المدعمة ومعظم المخابز أصبحت تغلق أبوابها منذ التاسعة صباحا.

يجب إيجاد حلول عاجلة لأنه لا معنى للحديث عن الاحتكار في ظل ندرة المواد في السوق فضعف تزويد السوق أحد أسباب الاحتكار وقد اعترفتم سيدتي في قانون المالية التكميلي حيث 1283 مليار دينار تقريبا تحت عنوان تعويض النقص الحاصل في التزويد للعشرة أشهر الفارطة من هذه السنة. إذن لماذا لا نصارح المواطنين بحقيقة الوضع؟ وإلى متى سيستمر الأمر هكذا بدون حلول؟

السيدة الوزيرة، كلما جاء الحديث عن وزارتكم طرح الحديث عن الدعم والترشيد وغيره وللأسف اقترن دائما الحديث عن ترشيد الدعم أو رفعه بعجز الميزانية يأتي ضمن حزمة شروط صندوق النقد الدولي. وتم تناسي الهدف الأساسي للدعم وهو دعم أصحاب الدخل المحدود والمعوزين الذين يشكلون أغلبية المجتمع حاليا من عمال وموظفين وصغار الفلاحين ومعطلين وعمال موسميين وغيرهم ودون الاعتراض على مبدأ ترشيد الدعم سواء بتوجيهه لمستحقيه أو فرض الأداء على غير مستحقيه، لأن النتيجة هي موارد مالية مضافة. لكننا في تونس دائما نصر على البقاء في دائرة الحلول الترقيعية.

السيدة الوزيرة، ألم يكن الأجدى قبل الحديث عن ترشيد الدعم ورفعه في ظل أزمة خانقة مطلوب فيها من الدولة مزيد دعم الفئات الهشة والفقيرة؟

سيدتي، هل منظومة الدعم محكمة في تونس؟ أليست مشتتة على أكثر من وزارة وأكثر من هيكل؟ لذلك قبل الحديث عن الدعم عليكم إصلاح المنظومة القائمة على الدعم، ونحن في كتلة لينتصر الشعب نقترح ثلاثة مقترحات ونرجو أن يتم الانتباه إليها ومتأكدون أن بتطبيقها سيتغير الكثير في تونس.

أولها، توحيد هياكل منظومة الدعم: ديوان الحبوب والمطاحن والمخابز ونقل الحبوب عبر الطرقات في وكالة أو هيئة عليا.

ثانيا، رقمنة مسالك التوزيع وتطوير المنظومة الإلكترونية للمخابز لتشمل كل الاستعمالات المهنية للمواد المدعمة.

ثالثا، استثمار الدولة في مسالك التوزيع من خلال تأسيس شركة قابضة تجمع الديوان الوطني للتجارة وشركة أسواق الجملة وتكون لها صلاحية إبرام عقود إنتاج مع الفلاحين والبحارة، تقدم بمقتضاها الدعم المالي والفني وتتولى تسويق منتوجاتهم حصرا كما تقوم بإحداث سلسلة من الفضاءات الكبرى...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي لها سبع دقائق، المقعد 112.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا للجميع،

تحية وطنية لجميع الحضور،

مرحبا بك السيدة الوزيرة، ومرحبا بالوفد المرافق لك،

أنا عن كتلة الخط الوطني السيادي أتقدم بتحية لجيش الجبارين، لفلسطين، ذاك الجيش الذي لا ينكسر ولشعب غزة الذي لا ينهزم، عاشت غزة حرة أبية ولا عزاء للصهيونية التي خذلها الأطفال وستلعنها الأجيال، الحق في الحرية هو كالحق في حياة كريمة وفي مستوى عيش محترم.

لا يخفى على أحد أن ما يعيشه المواطن التونسي من ضغوطات نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وتراجع المقدرة الشرائية أمام ارتفاع كل الأسعار بل اشتغالها وأمام عجز المواطن عن توفير أوكد حاجياته، أصبح المواطن يستغني عن الكماليات مقابل تحصيل قوت يومه.

سيدتي الوزيرة، وزارة التجارة ينتظر منها جميع المواطنين تلبية الاحتياجات الأساسية، تحسين مستوى معيشتهم توفير السلع وجعلها في متناول اليد وقتا ومكانا وسعرا.

سيدتي الوزيرة، إن الحفاظ على مستوى الأسعار والحد من التضخم يتطلب وجود ثلاثة عناصر تقريبا ألا وهي وفرة العرض، أيضا التحكم في مسالك التوزيع والقدرة على رقابة السوق بما في ذلك السوق الموازي وأيضا التوريد.

غير أن المعطيات المتوفرة في السوق تؤكد أن هذه المواد هي في اشتعال وفي تسارع دائم والأسعار تتزايد يوما بعد يوم وهي لا تمس فقط المواد المدعمة بل تشمل أيضا بقية المواد من أدوية وغيرها.

أيعزى ذلك إلى عدم قدرة الوزارة على بعض اللوبيات التي تتحكم في السوق أم إلى عدم وجود سياسة من وزارتكم قادرة على الحد من اشتعال الأسعار؟

سيدتي الوزيرة، أعلنت وزارتكم السنة الفارطة عن تطبيق جزئي لمفهوم الدعم لمستحقيه وحددت اعتمادات في الغرض فهل نظفر بهذا في ميزانية 2024؟

ملف الدعم هو من الملفات الأزلية وإلى الآن تقف الوزارة عاجزة على خلاص المستفيدين من الدعم في المخابز والمطاحن ولدى منتجي الحليب مع استمرار الأزمات والندرة في السوق كالحليب والفارينة والأرز والقهوة وغيرها.

هل تعود هذه الأزمة للاحتكار والمضاربة فقط أم أن كل الشر في السوق، يعني هل هناك لوبيات تتحكم في السوق مثلما قلت؟

ألا ترون أن هناك رفعا للدعم في ضوء وجود ندرة في المواد الأساسية والغذائية وغيرها مدعمة كانت أو غير مدعمة؟

ما جدوى منصة تسجيل المواطنين من أجل الدعم لمستحقيه؟ هل تخلت الحكومة عن هذا الخيار؟ طبعا نريد توضيحا سيدتي الوزيرة في هذا الغرض لارتباط هذا بحياة المواطنين وقوتهم.

هل عدم توفر الإمكانيات البشرية يمكن أن يكون السبب وراء عدم قدرة الوزارة عن المراقبة أو تفشل ربما في هذه المراقبة؟

سيدتي الوزيرة، في إطار مراجعة مسالك التوزيع سعت وزارة التجارة إلى إحياء مشاريع سوق الإنتاج وهي كثيرة ومن بينها المنطقة اللوجستية في مجاز الباب من ولاية باجة، فما هي التطورات في هذا المشروع خاصة وأن المجموعة الوطنية قد تكبدت نفقات كثيرة في سبيل إحياء هذه الشركات؟

عن موضوع العلف وما أدراك ما العلف الذي يوفر لنا مادة الحليب، ونعرف جيدا أن جهة الشمال الغربي وبالخصوص جهة باجة وغيرها توفر نسبة كبيرة من مادة الحليب وتمثل تقريبا ثلاثة أكبر منتجين لمادة الحليب في تونس.

سيدتي الوزيرة، أدعوكم إلى العمل على توفير ما يكفي للجهة من الأعلاف، هناك نقص في مادة العلف ويجب تطبيق القانون ومراقبة كيفية توزيع الأعلاف لتجاوز التلاعب والتحيل الموجود في هذا الإطار.

في علاقة بأسعار زيت الزيتون والتمور وغيرها من المواد التي يحتاجها المواطن التونسي وهو محروم تقريبا منها وحتى اللحوم والأسماك وغيرها، ونحن مقبلون على شهر رمضان هل لكم سياسة للتقليص من غلاء هذه المواد والتقليل من حدة اشتعالها في الأسواق؟

صدر منذ أيام قليلة بلاغ من وزارة التجارة للتحكم في بعض الأسعار مثل المصبرات ومواد التنظيف وحديد البناء، فما مدى قدرة الوزارة على تطبيق هذا البلاغ، وقدرتها على إلزام المتعاملين بهذه المواد؟

سيدتي الوزيرة، هناك مشكلة الوسيط ونعلم هذا جيدا، الوسيط يتدخل في ترويج الإنتاج الفلاحي وفي بيع الخضر والغلال وغيرها وبالتالي يولد هذا عجزا لدى صغار الفلاحين على ترويج إنتاجهم عبر المسالك المنظمة لعدة اعتبارات أهمها ضعف الإمكانيات وغلاء كلفة التنقل، فيضطر صغار الفلاحين إلى بيع إنتاجهم بالوساطة قبل نضجه، وهو ما يجعل الوسيط المتحكم في الأسعار ويجعل الفلاح مقابل ذلك الأقل ربحا في سلسلة التوزيع.

سيدتي الوزيرة، يجب أن تجد وزارتكم حلا كأن تتكفل الدولة بقبول إنتاج الفلاحين. وقد يساعد ذلك على بناء مراكز لتجميع الخضر والغلال وغيرها من المنتوجات الفلاحية ومنها عديد المشاريع المعطلة والتي يمكن أن تساعد في هذا الغرض. ضرورة الإسراع سيدتي في إنجازها.

مشكلة التصدير والعمل على المضاربة من أجل تصدير عشوائي يضر بالسوق الداخلية، هذه أيضا معضلة يجب أن تتحمل الدولة مسؤولية مركزة هذا التصدير من أجل مراقبة دقيقة لكل عملياته.

سيدتي الوزيرة، الشركة التونسية للسكر بباجة معضلة يمكن أن توقعنا في ما لا يحمد عقباه، وننتظر دائما توضيحات وإيضاحات، هل هناك إرادة فعلا من وزارتكم نحو إنقاذ هذه المؤسسة؟ والحال أن السيد رئيس الجمهورية يدعو إلى حماية المؤسسات العمومية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر لشعب وله ثلاث دقائق، المقعد 151.

السيد مختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير زملائي الكرام،

كل التحية والتقدير للسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والفريق المرافق لها،

السيدة الوزيرة، إن الإعداد والاستعداد بعناية وتبني مقترحات واقعية تعتبر مرتكزات أساسية في حسم الأزمة ومواجهتها وفي اعتقادي أن المدخل الرئيسي الناجح في إدارة هذا النوع من الأزمات هو التصرف السريع والمخلص من جانب الوزارة.

التعامل مع الأزمة كالتحرك السريع لإصلاح ما يمكن إصلاحه والحرص الشديد على تحقيق هذا الإصلاح يتركان انطباعا إيجابيا لدى عموم الشعب.

السيدة الوزيرة، سأترجل كثيرا في هذه الكلمة، أنا نائب عن دائرة ذهيبة رمادة تبعد أكثر من 700 كلم على تونس العاصمة. هذه المنطقة همّشت على مدى عقود من قبل كل الحكومات المتعاقبة وبمجرد زيارتك لهذه المنطقة ستتأكدين حتما من أنها إما همشت لغرض ما أو أسقطت من حسابات التنمية على مدى عقود.

السيدة الوزيرة المحترمة، همّ هؤلاء الوحيد أنهم سكان الجنوب ويبعدون على العاصمة وكل الحكومات تنساهم في منوال التنمية، لم يتمتعوا بحقهم لا في التنمية ولا في المشاريع الاستثمارية ولا يتمتعون بحقهم في المسؤولية الاجتماعية من الشركات البترولية المنتصبة في الصحراء ولا يتمتعون بحقهم في النقل من وإلى العاصمة، ولا يتمتعون بحقهم حتى في التشجيع على الاستثمار الفلاحي ولا يتمتعون بحقهم حتى في المطار الموجود هناك، والذي تم الإعلان عنه في منطقة رمادة سنة 2017 وإلى هذه الساعة معطل.

ومنذ سنة 2017 لم يتم حتى دعم المنطقة الفلاحية سهل الرومان التي تهمك السيدة الوزيرة وتم المراهنة عليها من بعض الدول الأوروبية، السنة الفارطة تم تصدير كل المنتوجات الفلاحية بسهل الرومان إلى دولتين في الاتحاد الأوروبي، وهذه السنة هناك خمس دول راهنت على المنتجات الفلاحية بسهل الرومان.

السيدة الوزيرة المحترمة، راسلتك منذ ما يقارب الشهر حول إحداث منطقة تبادل تجاري حر بمنطقة الذهيبة وكان الرد لا شك ولا اختلاف أن هذا المعبر مهم جدا وسيساهم في خلق مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة وإحداث مشاريع تنموية في المناطق المجاورة، وقلت في ردّك أن هذا المشروع قابل لمساندة كبيرة من قبل الأمانة العامة "ZLECAf" والأمانة العامة "للكوميسا" وسيكون له مفعول إيجابي وامتداد لمعبر رأس جدير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة ريم الصغير غير منتمية ولها ثلاث دقائق، المقعد 78.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيد الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلام على قلوب الفكر النيابي الجديد،

سأتدخل اليوم في نقطة هامة وهي نقطة الاستثمار في الشريط الساحلي ودوره في تعديل وتنمية الصادرات والميزان التجاري.

أرى أن الاعتمادات المرصودة 4716 م د للاستثمار ونفقات التجارة الخارجية لم يتم ترسيم أي تعهدات، فقط لماذا السيدة الوزيرة لم يتم ترسيم أي تعهدات؟

عندما نقول استثمار شريط ساحلي آليا يجب أن نقول اتفاقيات دولية، والاتفاقيات الدولية على الشريط الساحلي تكبل الاستثمار في تونس.

سيدتي الوزيرة، هل لديك مشروع قانون سيقدم في الآجال القريبة على مجلس النواب لدراسته من ناحية مراجعة هذه الاتفاقيات؟

عندما نقول شريط ساحلي أقدم لك رؤية لبنة معتمدية الميدة عندما أنجز بها مرفأ ومدرسة بحرية، الشاب الذي كان يفكر في اجتياز الحدود خلسة وإيطاليا تبعد عنه فقط 70 كلم، سيتوجه حينها للمدرسة ويقوم بصناعة السفينة وهو نفسه الشاب الذي يتعلم قيادتها ويحمّل الإنتاج الفلاحي لمعتمدية الميدة بأكملها، التي تؤمن وتزود سوق الجملة لتازركة، يمكنها أن تصبح محل تبادل تجاري على كامل الشريط الساحلي لولاية نابل انطلاقا من لبنة.

سيدتي الوزيرة، كنا قد قدمنا لك طلب نقلة الأصل التجاري لمخبزة بقليبيا إلى عمادة تفلون وذلك لكي ندخل في توزيع عادل للخبز في المنطقة، خصوصا أن معتمدية الميدة تضم أكثر من 40 ألف ساكن وتتوفر فيها مخبزتان فقط لكن للأسف لم نجد تفاعلا.

سأتدخل في نقطة حمّلتني إياها الأخت ريم، في تونس هناك 250 مصنع قهوة فيهم أربعة مصانع يستهلكون 800 من مادة القهوة، أكثر من 240 مصنع كانوا يستهلكون 20 % من القهوة الموردة من الديوان التونسي للتجارة، يمكن أن تشتري وزارة التجارة 20 % من الاستهلاك الوطني وهكذا يمكن أن نجني من جهتين المصانع الصغيرة تكمل العيش والوزارة تعدل بهم السوق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد عصام بحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد عصام بحري جابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سندخل مباشرة في صلب المهمة في النفقات ذات الصبغة التنموية للمهمة وهي بزيادة بـ 2024 ألف دينار خاصة أنها موجهة أساسا لدعم المشاركين العرضيين التونسيين.

هذا ينطبق عليه مثل "يا مزين من بره آش حالك من داخل"، لو وجهت 2024 ألف دينار لنفقات الاستثمار لكان أفضل، خاصة في تأهيل أسواق الجملة إضافة إلى أننا في سنة تقشف، يعني لو وجهت 2024 ألف دينار في نفقات الاستثمار أفضل من المعارض والمشاركات.

نبقى في سنة التقشف السيدة الوزيرة، شراء الوقود التقديرات 1050 ألف دينار وحصة الوقود لفائدة الإطارات المكلفين بخطط وظيفية 790 ألف دينار وأؤكد وأكرر أننا في سنة تقشف و1050 دينار مبلغ كبير.

نمر إلى نفقات الاستثمار، شراءات تجهيزات مختلفة، نتمنى أن تبيني لنا السيدة الوزيرة ما معنى تجهيزات بـ560 ألف دينار، يعني تجهيزات ومصاريف مختلفة يجب أن يبين ما هي والتجهيزات

الإعلامية ونحن في سنة تقشف، لو وجهت 520 ألف دينار لاقتناء معدات مراقبة الجودة لكان أفضل وهي 40 ألف دينار، يعني الإعلامية يمكن أن تنتظر قليلا هذه السنة ونمر لاقتناء مراقبة الجودة أو تأهيل سوق الجملة، لدينا سوق الجملة في قابس كأنه مصب نفايات وينتظر التدخل من وزارة التجارة، والسوق القديم والسوق الجديد يتكبدان خسائر كبيرة لأنه لم يتم تأهيل سوق الجملة لولاية قابس.

وهنا سأنتقل إلى الشأن الجهوي، السيدة الوزيرة قمت بزيارة ولاية قابس في فصل الصيف وعبرت مباشرة لك في ولاية قابس عن الاستياء من هذه الزيارة لعدم توجيه النواب وصوت الشعب أن المواد الأساسية مقطوعة والبارحة كنت في قابس ولا وجود لأي مواد في ولاية قابس وأنا شخصيا لم أجد لا الحليب ولا الفارينة ولا السكر، نتمنى منك التدخل العاجل وقمت بالاتصال بالتجارة لكن دون جدوى.

هناك حملة أمنية الآن لكن ولاية قابس لا يتوفر فيها أي مواد أساسية، وحتى في المراقبة هناك تجاوز في الأسعار.

فيما يخص النقائص نتمنى تزويد ولاية قابس بسيارة والسور الخارجي، نريد المراقبة بحق ونعطي آليات العمل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق، المقعد 13.

السيد علي زغدود

شكرا السيد الرئيس،

تحية إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق،

سيدتي الوزيرة، أنا نائب عن جهة بن قردان نعاني من مشكل حقيقي في الجهة وهو مشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية، هذا المشروع الذي كثر الحديث حوله، ست سنوات الآن منذ الإعلان عن هذه المنطقة وما زال على أرض الواقع ما عدا التهيئة الخارجية لمنطقة الأنشطة التجارية واللوجستية لبن قردان.

سيدتي الوزيرة، هذا المشروع أخذ وقته، متى سيظهر أو تتم المصادقة على ملف شركة التصرف واستغلال المنطقة الحرة خاصة وأننا اليوم في أمس الحاجة لهذا المشروع الاستراتيجي، وهو الذي سيكون بوابة تونس على إفريقيا؟

ونحن نعلم جيدا أن التقدم في مستوى مصادقة مجلس إدارة الديوان التونسي للتجارة في 17 ديسمبر 2022 على النظام الأساسي أيضا سلطة الإشراف في ديسمبر 2022 أحالت سلطة الإشراف ملف شركة التصرف واستغلال المنطقة منذ سنة 2022.

متى ستقع المصادقة على شركة التصرف في هذه المنطقة وطال انتظار الأهالي لهذا المشروع الذي يريد أن يرى النور قبل ملحمة 7 مارس 2024.

نرجو منك سيدتي الوزيرة زيارة المنطقة وتكون الشركة جاهزة ونعطي إشارة انطلاق هذه الشركة التي ستغير المشهد الاقتصادي للبلاد التونسي وللجنوب الشرقي عموما.

سيدتي الوزيرة، جهة بن قردان تعاني من غياب المواد الأساسية وتعاني أيضا من اضطراب في عملية التوزيع، نرجو من سيادتكم الحضور والإذن لمصالحكم في الجهة لتوفير المواد الأساسية الغائبة وتشهد خللا كبيرا في مستوى التوزيع.

هذه المنطقة هي منطقة حدودية ومنطقة مرور لعديد المسافرين نرجو أخذ هذا بعين الاعتبار في توفير الكميات اللازمة لأهالينا في منطقة بن قردان.

أيضا من المشاكل الأخرى المتعلقة بالقطاع التجاري هي ضرورة الحضور ومد شبكة توزيع مقننة خاصة مع انتصاب بعض الشركات الخاصة في إطار العلاقة مع التبادل البضائعي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد صالح مبارك عن مكتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق، المقعد 147.

السيد صالح مباركي

شكرا السيد الرئيس،

السيدة وزيرة التجارة،

شركة اللحوم بالوردية من ولاية تونس شركة وطنية مقامة على مساحة 15 هكتار وتحوي عددا من المسالخ وغرف تبريد بمواصفات حديثة، كانت خلال السنوات الأخيرة تشغّل حوالي 1800 عامل قار من أبناء منطقة الكبارية ومتساكني الأحواز الجنوبية للعاصمة. هذه الشركة تخلت عن عمالها في ظروف غامضة ولم يبقى لديها سوى 40 عاملا فقط، ولا أحد يدري ما الذي حل بوضعيتهم.

هذه الشركة أحدثت منذ 62 سنة ويتداول أن خسائرها بلغت حوالي 40 م د مع آفاق سلبية، وبما أنها منشأة عمومية خفية الاسم تخضع لإشراف وزارتكم، المرجو إفادتنا بحقيقة ما لديكم حول وضعية هذه الشركة؟ وهل توجد لديكم نية في إنقاذ وضعيتها حتى تتمكن من استئناف نشاطها من جديد بما يضمن توفير مواطن شغل لعديد أبناء الجهة العاطلين عن العمل وتنشيط الدورة الاقتصادية للبلاد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد صالح الصيادي غير منتمي وله ثلاث دقائق، المقعد 117.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق.

تونس تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج زيت الزيتون، ومن الممكن أن نرتقي هذه السنة إلى المرتبة الثالثة بحكم تراجع الإنتاج بإيطاليا وسعر تصدير الزيت يخضع لقاعدة البورصة العالمية وشهدت السنة الفارطة والسنة الحالية نقص في الإنتاج في حدود 40% بالدول المنتجة، وهذه فرصة لتونس للتموقع وترويج زيت الزيتون بطريقة أفضل.

تصدر تونس الزيت تقريبا 90 % سائلا و10 % معلب، فمثلا إسبانيا تنتج سنويا من مليون ألف طن إلى مليون و600 ألف طن وهذه السنة إنتاجها يقارب 600 ألف طن وهو معدل استهلاكها ومع ذلك ستستورد 800 ألف طن لتغطية أسواقها العادية وهنا لا بد للبنوك أن تتدخل لتدعيم المنتجين وأصحاب المعاصر والمصدرين، وخلق سياسة جديدة لعملية الترويج والتصدير وغزو أسواق جديدة

مع تبسيط الإجراءات الإدارية، وذلك لتنمية مداخيل الدولة والتي كانت في السنة الفارطة في حدود 3400 مليون دينار بالعملة الصعبة مقابل 180 ألف طن.

سيدتي الوزيرة، تتزود المنستير من المواد المستهلكة من الولايات المجاورة بحكم أنها غير منتجة وليس بها مطاحن ووحدات تعليب للزيت النباتي، فالرجاء الزيادة في الكمية المخصصة لاجتناب السوق السوداء والبيع المشروط.

لماذا لا تقع الشراكة بين وزارة التجارة ومسالك التوزيع بالجملة للمنتوجات الفلاحية والصيد البحري والاستغناء عن الفوترة اليدوية باستعمال الفوترة الميكانيكية مثل الشراكة الموجودة بين وزارتكم وسوق الجملة بئر القصعة؟

لماذا نيابات الحليب لا تمكن أصحاب المقاهي من التزود عند وجود نقص في السوق؟ المخابز المدعمة يطلبون الزيادة في كمية الفارينة، البن مفقود في السوق بالرغم من الزيادة في الأسعار وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم شكري البحري غير منتمي له أربع دقائق والمقعد 16.

السيد شكري البحري

صباحكم سكر رغم أن السكر مفقود، والزيت النباتي غير موجود، والخبز بالصف، الحليب "بالوجوه"، الأرز مفقود والفارينة لأناس معينة، القهوة مفقودة، اللحم من يقدر عليه، لحم الدجاج باهض كذلك الاسكالوب، "الحوت فال"، الغلة لا يمكننا الاقتراب منها، الخضر باهضة جدا، العلف متوفر بكميات قليلة، الأغنام والأبقار ماتت جوعا، البشر في الأرياف وفي العمادات بالمعتمديات منسية لا تصلها المواد الأساسية.

أزمة تتلوها أخرى، أزمات، غلاء مشط وتجارة موازية وتهريب، اقتصاد بيد أربع عائلات، المعيشة أصبحت غالية، الأسعار مشطة، لهفة واحتكار "marché noir"، المواطن التونسي يعاني ولم يعد قادرا على توفير قوت يومه، عائلات، لوبيات، محتكرون، وسطاء وأقلية من الموظفين والمسؤولين والكل يأكل مع الكل والكل يتستر على الكل.

ما هو الحل؟ أين وزارة التجارة؟ ماذا فعلت وماذا هي فاعلة؟ إلى متى ستبقى تلعب دور المتفرج؟ وزارة عاجزة على حماية المستهلك وتوفير المواد الغذائية الأساسية وتطوير وتكثيف عمليات المراقبة الاقتصادية وتطبيق القانون.

رقابتكم في حاجة لرقابة، باختصار وزارة عاجزة لم تجد حلولا لارتفاع الأسعار، لم تجد حلولا للقضاء على الاحتكار، لم تجد حلولا للتجارة الموازية والغش والتهرب الضريبي، لم تجد حلولا لمراقبة ومتابعة مسالك الإنتاج والتوزيع ومخازن التبريد، لم تفكر في حلول للتوريد لتحرير التجارة وافتكاك الرخص، لم تقم بحلول لتطوير الاقتصاد التونسي والمنتوج التونسي، لم تسوق للمنتوجات المحلية ولم تتابع الأسواق الخارجية، لم تبحث عن أسواق جديدة، لم تدافع عن مصالح السوق التونسية في الخارج، هذا ما يقوله المواطن التونسي وهذا ما يشعر به المواطن التونسي وهذا كيف يعيش المواطن التونسي.

سيدتي الوزيرة، صباحكم سكر، بعد ما نقلت لكم ما يقوله التونسيون يجب أن نجد له أجوبة، أردنا الحديث عن البلاغات والقرارات الخاصة بالتحكم في الأسعار وحسب رأيي لم تكن بلاغات وقرارات التحكم في الأسعار يمكن أن تتحكم في الأسعار وعن تجربة أنتم حددتم تسعيرة المياه المعدنية في أوت الفارط، فضلا قولوا لنا أين يباع الماء بالسعر الذي حددتموه؟

منذ أن سعرتم الموز فُقد ولم نعد نأكله، ثمن الكيلوغرام 17 دينار يدخل بالتهريب و"marché noir"، سعرتم البطاطا بـ 1450 ومنذ أن سعرتموها فقدت وأصبحت تباع بطرق أخرى بـ 1800 مليم. الأسبوع الفارط اتخذتم قرار تجميد الزيادات في الأسعار لبعض المنتوجات الاستهلاكية منها البيض حددتم سعرها بـ 1400 مليم وقد ذهبت للبائع اليوم صباحا قال لي بأنه يبيعها بـ 1500 مليم ولم تفكر وزارة التجارة يوما في مصلحة التجار ولا في توفير مناخ يشجع على العرض والطلب ولم تقم بقرار يساهم في تطوير الإنتاج ويشجع على الاستثمار.

فيما يخص مهمتكم لدي ملاحظتان، ملاحظة تخص نفقات التسيير، حصص الوقود لفائدة الإطارات المكلفين بخطط وظيفية لماذا 790 مليون في حين أن الاعتناء بالبنايات 350 مليون فقط، بخصوص نفقات الاستثمار لماذا ستقومون بشراء 13 سيارة بمليار واستكمال مشاريع بناء مقرات في 4 ولايات مليار و900 وستقومون بتجهيزات إعلامية بـ 520 مليون والتجهيزات المختلفة بـ 560 مليون، في حين معدات مراقبة الجودة سوف تقتنونها ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم هشام حسني غير منتمي له ثلاث دقائق والمقعد 212.

السيد هشام حسني

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أريد أن أتقدم بالشكر لوزارة التجارة على المجهود الذي تقوم به رغم ضعف الإمكانيات البشرية،

شكرا السيدة الوزيرة على رحابة صدرك واستقبالنا في مكتبكم صحبة إطاراتكم وهذا أعفانا من تقديم تساؤلات كنا تلقيناها لكن تبقى بعض الملاحظات التي يجب أن أسوقها أولا على مستوى التجارة الداخلية.

صحيح هناك ضعف كبير في الموارد البشرية لكن ضرورة تكثيف المراقبة وصرامة العقوبات وقد ناديت بهذا في السابق، منذ سنة 2012 ونحن نقول إذا لم يكن هناك عقوبات صارمة وسالبة للحرية بعيدا عن المخالفات الغرامة المالية فإننا لن نستطيع القضاء على الاحتكار وترفيع الأسعار وغيره، لا بد من مراجعة هذه العقوبات، فعقوبات الغلق والعقوبات المالية لن تردعهم. بالأمس كيلو البطاطا كما كان يقول زميلي اشتريته شخصيا بـ 2500 مليم.

على مستوى التجارة الخارجية، لا بد من التوريد الهادف، اليوم ما زال هناك توريد عشوائي وأقول توريدا عشوائيا باعتبار أن هناك اتفاقيات ولا بد من مراجعتها، أقول توريدا هادف مثل توريد قطع غيار الأجهزة "électroménager" لأن الإصلاح أفضل من شراء الجديد وهذا يعدل في الميزان التجاري.

ثانيا على مستوى الصادرات، لا بد من غزو أسواق جديدة، تنويع الشركاء الاقتصاديين، يكفينا من الشركاء التقليديين، نحن نتكلم عن السيادة الوطنية لكن ما زالت اتفاقياتنا اتفاقيات استعمار اقتصادي، اليوم السوق الإفريقية مفتوحة وأريد أن ألفت

انتباه الحكومة كافة للتنسيق فوزارة التجارة لا يمكنها أن تعمل بمعزل عن وزارة الخارجية، فبالنسبة إلينا سفراؤنا لا يقومون بدورهم في الاقتصادية الديبلوماسية، نحن نقول لهم حاجياتنا من الأسواق وهم يجلبون لنا هذه الأسواق.

نفس الشيء في التوريد، لا بد من التنسيق مع وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة ووزارة التكنولوجيا، هناك مواد حديثة قابلة للتصدير، اليوم يجب فتح هذه الأسواق، اليوم يجب استغلال الصراع القائم بين صندوق النقد الدولي و"BRICS"، نتجه إلى دول "BRICS" ونقوم معها بشراكات جديدة وخاصة خاصة نقول للسوق الإفريقية أننا نحن أقرب من أوروبا للقيام معها بشراكة وشكرا

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق والمقعد 130.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى وزيرة التجارة والوفد المرافق لها من إطارات الوزارة،

وزارة التجارة تمس جميع شرائح المجتمع التونسي لذلك لها أهمية رائدة في المحافظة على الطاقة الشرائية للمواطن، علاوة على توفير جميع السلع وتنظيم تواجدها وأتوجه لهم بالشكر الجزيل على المجهودات التي تقوم بها الوزارة بضرب المضاربة والاحتكار اقتداء بتوجهات سيادة الرئيس قيس سعيد.

سأطرح عديد النقاط:

النقطة الأولى: مراكز التبريد ودورها في توفير السلع وإعطاء موازنة في الأسعار بالعرض والطلب، هذه المراكز فقدت منذ مدة تأثيرها لغلق العديد منها، هل فكرت الوزارة في إعطاء دفع جديد لهذه المراكز وحصرها والتدخل في إعادة تشغيلها باعتبارها ثروة وطنية يجب المحافظة عليها ودعمها؟

ثانيا المراقبة الاقتصادية، الرجاء التدخل بفرق وطنية متنقلة تعمل بكامل تراب الجمهورية حسب روزنامة تضبطها الوزارة وذلك لضرب الاحتكار والمضاربة.

النقطة الثالثة مشكل السجائر، هناك مضاربون تنظموا في شكل عصابات يأخذون الكثير من الرخص عن طريق الكراء ويتحصلون على كميات سجائر ويحتكرون بيعها، فالرجاء من الوزارة التدخل وذلك بالتنبيه على أصحاب الرخص بفتح محلات البيع بالتفصيل ومراقبتها أو خلاف ذلك سحب الرخصة على غرار ما قامت به ولاية المهدية إذ وقع سحب 60 رخصة.

النقطة التالية المواد المهربة، لماذا لا تفكر الدولة بجدية في بعث مناطق حرة مراقبة تضمن العمل للشباب وتضمن كذلك مداخيل للدولة؟

باعتباري نائب شعب عن دائرة جبنيانة العامرة أؤكد على الحالة الاستثنائية التي نعيشها في هاتين المعتمديتين بتواجد آلاف الأفارقة الذين يستهلكون مع المتساكنين، لذلك أطلب من الوزارة الأخذ بعين الاعتبار هذه الوضعية وتزويد التجار بكميات إضافية من المواد الاستهلاكية وكذلك المخابز بتوفير مادة الدقيق. أذكر ببعث سوق جملة، سوق إنتاج، قامت بلدية جبنيانة ببنائه وهو ضرورة مؤكدة للجهة.

أخيرا أتوجه بالشكر الجزيل لوزارة الداخلية وعلى رأسها السيد الوزير وكذلك كافة الأعوان المباشرين لاستتباب الأمن رغم ما تعيشه جبنيانة والعامرة من ظروف استثنائية، شكرا على عملهم وعلى مجهوداتهم في كل الأماكن وفي كل الأوقات، عاش الوطن حرا منيعا أبد الدهر والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، والمقعد 103.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق لها.

في الحقيقة أحمّلك رسالة من أبناء شعبنا،

السيدة الوزيرة، أين السكر وأين الحليب وأين الخبز، أين بقية المنتجات، وأخيرا أين القهوة؟

وأنا قادم للمجلس لم أكن أنوي التدخل، ولكن في طريقي وجدت طابورا من المواطنين أمام المغازة العامة بالدندان وهُيّئ لي أن هناك grève عمال المغازة العامة، ولكن عندما تساءلت قالوا لي نحن نقف في الصف في انتظار السكر.

السيدة الوزيرة، ما يروّج اليوم من وزارتكم أنّ النقص في الإنتاج المحلي وارتفاع التضخم هو من الأسباب المباشرة الذي تسبب في فقدان بعض المواد من السوق التونسية، ولكن اسمحوا لي واسمحي لي سيدتي الوزيرة المحترمة أن أقول أن هناك سياسة فاشلة في جزء كبير في وزارتكم، لماذا؟ لأنني اليوم عندما أقرأ الأرقام ونقول بأن هناك 1600 عون مراقبة يراقبون المنتجات والتزود والبيع في كامل تراب الجمهورية، هناك نقطة استفهام.

فيما يخص الخبز، المخابز اليوم تتحصل على نفس "quota" التي كانت تتحصل عليها في السابق، لكن أين المشكل اليوم إذا؟ لماذا عندما فعّلتم وأطلقتم الحملة الوطنية للمراقبة عاد ثمن الخبز بـ 190 مليم وتكون مكتوبة أمامك 190 مليم ويكتب ثمن الكيس وعندما ابتعدنا عن المراقبة أصبح ثمن الخبز 200 و250 و300 و400 مليم.

سيدتي الوزيرة، أصبح التونسي اليوم مطبعا مع الزيادة ومع فقدان المواد الأساسية، اليوم القهوة أحببتم أم كرهتم نحن نتحدث عن "monopole"، اليوم الديوان التونسي يشتريها ويبيعها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة المستقلة له ثلاث دقائق والمقعد 138.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السيدة الوزيرة، والوفد المرافق لها.

اليوم خيّرت أن أتحدث بلغة الشعب وهي اللغة العامية، وأنقل جزءا من معاناة الشعب التونسي بلغته على اعتبار أني واحد منهم.

السيدة الوزيرة، النقص الموجود في السكر يمكن أن نتقبله، النقص في الخبز رغم أنه صعب لكن يمكن أن نتقبله، أما أن يذهب تلاميذ للدراسة لا يجدون حليبا ورضعا يظلون ليومين بدون نوم

لأنهم لا يجدون الحليب، وآباؤهم غير قادرين على شراء الحليب المعلب من الصيدلية لأننا نعرف أنه باهض الثمن، إذن هي معاناة كبرى، وهذه المعاناة يجب أن نجد لها حلا، ليس لدينا أي خيار، الحليب لا جدال فيه، يمكن أن نستغني عنه نحن الكبار، ويمكن أن يضرنا صحيا، ولكن الرضع والأطفال اليوم هم من يطلبون منكم وليس نحن أن تحلوا لهم هذا الإشكال مهما كانت التكاليف لأنهم لم يعودوا يصبرون، انظروا إلى الطوابير أمام المغازات والمحلات، ليس هذا شكل ولا صورة تونس التي تربينا عليها، تونس بلاد خيرات ولكن يجب أن نجد الحلول للخروج من هذا المأزق، هذه نقطة.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة السلع والبضائع التي تغزونا من أقطار العديد من المناطق في العالم وخاصة البضاعة التركية التي لم يقصر الإخوان الذين انطلقوا من عباد الشمس الأبيض وقلنا حسنا، اليوم السلع تأتينا من كل مكان وتضر بالاقتصاد وبالصناعة الوطنية، وهذا أمر غير مقبول.

النقطة الثالثة السيدة الوزيرة التي حمّلني إياها أشخاص متضررون اشتروا سيارات من نوع "KENBO" والملف موجود لديكم، تقريبا ألف سيارة اشتراها المواطن من تونس، لم يشتريها من دولة أخرى ودفع المبلغ وأخذ قرضا لذلك ولكنه وجد نفسه غير قادر على تغيير أبسط قطعة غيار في هذه السيارة وإذا لم نجد حلا لهذا المشكل فكأن الدولة تحيلت عليه، فأنا تركتك تشتري السيارة وتُرتهن للبنك عند حصولك على القرض وبعد ذلك إذا تعطبت قطعة في هذه السيارة تصبح غير صالحة للاستعمال، الملف بحوزتكم ويجب أن تجدوا له حلا في أقرب وقت، فهذا ليس ذنب المواطن، الوزارة عليها أن تجد حلا.

النقطة الأخيرة، أؤكد عليكم أن النقص الكبير في المواد الأولية وراءه لوبيات تعمل، يجب التكثيف من الرقابة والضرب بقوة على يد كل محتكر أو من تخول له نفسه التلاعب بقوت المواطن التونسي، وهذا شعار السيد رئيس الجمهورية ونعرف جيدا أن الأيادي تعبث، الإخوان، الإخوان، الإخوان يعبثون ولذلك لا بد من الضرب بكل قوة لتطهير الإدارة منهم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، المقعد 247.

إذن انتهت التدخلات نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة لتتمكن السيدة الوزيرة من إعداد الردود على مختلف التدخلات.

(كانت الساعة الواحدة إلا الربع بعد الزوال)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة التجارة
وتنمية الصادارات

(كانت الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نمر الآن إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات، فلتتفضل.

المصدح للسيدة الوزيرة.

السيدة كلثوم بن رجب قزاح، وزيرة التجارة وتنمية الصادارات

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السادة النواب على تدخلاتهم واهتماماتهم بسياسات قطاع التجارة ونحن نثمن كل المقترحات الجادة والنقد البناء ونسعى دوما إلى الاستفادة منه في إصلاح الأوضاع إن شاء الله.

وأنا سعيدة اليوم لأنني فعلا استمعت لاقتراحات جدية وإن شاء الله سيتم التواصل مع السادة النواب للأخذ بها والاستفادة منها.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة على الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال مناقشة ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات وعلى دقة ما جاء بالتقرير.

كما أثمن كل المقترحات الذي استمعت لها في اللجنة كذلك وسنسعى للاستفادة منها في رسم الاستراتيجية المستقبلية للوزارة.

السيدات والسادة النواب،

قبل التطرق إلى الردود حسب أهم المحاور التي وردت في تدخلاتكم، أود الإشارة إلى جملة من الملاحظات العامة:

إن تونس لا تعيش بمعزل عن سياق عالمي، يشهد عموما إحساسا متزايدا بغلاء المعيشة، يعكس صعود التدخل إلى مستويات قياسية حتى في الاقتصاديات القوية مثل منطقة الأورو والمملكة المتحدة.

وفي تونس إلى جانب التضخم المستورد والناجم أساسا عن تداعيات الارتفاع المشط لأسعار الطاقة وسائر المنتوجات المستوردة وتكاليف الشحن، تأثرت هيكلة الأسعار في تونس بتعاقب الجفاف للعام الثالث على التوالي، حيث اضطرت بلادنا لأول مرة في تاريخها كما تعلمون إلى استيراد كل احتياجاتها تقريبا من الحبوب البالغة 24 مليون قنطار.

لكن ورغم هذه العوامل الصعبة وتداعيات عجز المالية العمومية فإن نسبة التضخم في تونس تظل بعيدة كل البعد عن المستويات التي وصلت إليها أغلب الدول غير النفطية، كما تشهد منذ شهر مارس الفارط منحى تراجع تأكد من شهر إلى آخر من 10,4 إلى 8,6 خلال شهر أكتوبر وذلك بفضل ديناميكية هياكل الدولة والحرص على تجميد الأسعار.

وأود الإشارة كذلك إلى أن كل المسائل المتعلقة بارتفاع الأسعار وبعدم حوكمة مسالك التوزيع، كل هذه المسائل الوطنية تتطلب جهدا تشاركيا ومسؤولية من كافة الأطراف، لأن هامش المناورة للسلط العمومية لوحدها في بعض المسائل يبقى نسبيا ومحدودا في ظل نظام الحريات الاقتصادية لنموذج اقتصانا: حرية التوريد، حرية الأسعار التي تكرسها المنظومة القانونية والاتفاقيات الدولية التي نعمل في إطارها فكما تعلمون 80 % من الأسعار حرة وبالتالي لا بد أن تعتمد الوزارة على صيغة التشاور في إطار سياستها للترشيد والتسعير الظرفي لبعض المواد طبقا لما يخوله القانون.

ونحن في وزارة التجارة نعول على تجاوب مختلف القطاعات المهنية والمجتمعية وإسهامها في تخطي الصعوبات والبناء لإصلاحات

هيكلية تدعم السير الطبيعي للأسواق وتوازن المنظومات وتعزز مناعة القطاعات الإنتاجية والتعويل على المنتوجات الوطنية.

بعد هذه الملاحظات العامة أمر إلى الردود وأود في البداية أن أرد على النائبة الفاضلة التي قالت بأن الوزارة فشلت في سياساتها وأن الوزارة شهدت قبر عديد الملفات منذ حلولي على الوزارة المعنية.

أنا لا أعلم هل أن هناك تقصيرا للوزارة في سياستها الاتصالية أو أن السيدة النائبة لم تبذل جهدا كبيرا لمعرفة إنجازات الوزارة. فعلى سبيل المثال بخصوص الدفاع التجاري، سيدتي النائبة كما تعلمين، تم إحداث جهاز الدفاع التجاري بمقتضى المرسوم عدد 69 لسنة 2022 وقامت الوزارة منذ صدور المرسوم بإعداد أمر لإحداث هيئة الدفاع التجاري وهذا الأمر كما تعلمين يضم إجراءات واستشارة لمجلس المنافسة واستشارة المحكمة الإدارية واستشارة عديد الوزارات المعنية وبالتالي فإنه قد استكمل هذه الرحلة وهو الآن في رئاسة الحكومة وسيصدر إن شاء الله عن قريب.

الملف الثاني الذي أشرت إليه والمتعلق بمجلس المنافسة وقد أشار إليه أيضا العديد من النواب الآخرين، مجلس المنافسة معطل في جزئه المتعلق بنشاطه القضائي، لكنه قام في سنة 2023 بعديد الاستشارات وقد صدر عنه 30 رأي عن جلسة عامة.

وفي الحقيقة إن تعطل المسار القضائي وتعطل العمل القضائي للمجلس يقلقنا نحن كثيرا لأن مجلس المنافسة كما تعلمون هو آلية وجهاز هام جدا ونعول عليه كثيرا في إرساء مناخ المنافسة وللبت في عديد الملفات المعروض عليه ومن بينها عديد الملفات التي نشرتها وزارة التجارة، من بينها ملف الأعلاف والذي تمت الإشارة إلى أنه يتم احتكاره من قبل ثلاث شركات وقامت الوزارة بالبحث والتحقيق وتقدمت بقضية لدى مجلس المنافسة.

المشكل في تسمية القضاة فقد انتهت مدتهم، ليس بخصوص الرئاسة لأن نائب الرئيس موجود لكن بقية الأعضاء من القضاة انتهت مدتهم وفي كل مرة يتم توجيه مقترحات وقد تسبب التغيير الحكومي الأخير في إرجاعها وإن شاء الله ستصدر قريبا ولن يتعطل كثيرا.

المسألة الثانية تهم المنطقة الحرة واللوجستية بن قردان: هذا الملف يجب تقديم بعض التوضيحات بشأنه باعتبار أن كل أشغال التهيئة الخارجية أنجزت تقريبا وهي بصدد استكمال إجراءات إنشاء الشركة التي ستتولى التصرف في هذه المنطقة اللوجستية وكنا نأمل أن تتكون الشركة في 7 مارس 2023 لكن في آخر لحظة تبين أن أحد المساهمين لديه مشكل.

لجنة التحاليل المالية اعترضت على أحد المساهمين وتعطل المشروع وبقينا ننتظر إلى أن تم استكمال مخطط التمويل ووجدنا مساهمين آخرين والملف الآن موجود على مستوى رئاسة الحكومة، وانعقدت لجنة فنية وقبلت الملف وهو في طور التعليل وإن شاء الله خلال أول جلسة لـ "CAREP" سيمر وإن شاء الله خلال هذه السنة في 7 مارس سنحضر وسنزور بن قردان للاحتفاء بهذا الحدث، لأن إرساء هذه المنطقة من شأنه أن يساهم في حل مشاكل المنطقة ويساهم في حل مشاكل التجارة الموازية لأنه ليس بمجرد إنشاء هذا المشروع يمكنك أن تستوعب التجارة الموازية.

التجارة الموازية تدخل فيها عديد الهياكل ليس فقط وزارة التجارة، ليس لأن اسمها "تجارة موازية" فإن وزارة التجارة هي المسؤولة، فهذا عبء كبير في الحقيقة، التجارة الموازية تتدخل فيها وزارة المالية، كذلك وزارة الداخلية التي تعني أيضا التهريب على الحدود وعندما نقول تجارة موازية فإننا نقول انتصاب فوضويا ونقول أيضا ممارسة أنشطة دون التصريح بها، لذلك فإن عديد الهياكل تتدخل في هذا الموضوع.

سنربط مع المناطق الحرة التجارية: وعيا من وزارة التجارة بأن المناطق الحرة التجارية رافعة للتنمية ومن شأنها أن تحل مشكل البطالة وتساهم في الحد من التجارة الموازية واستيعابها، قامت وزارة التجارة بإنجاز دراسة عن طريق مكتب دراسات لإعداد مخطط مديري بإنشاء مناطق حرة تجارية على الحدود التونسية الجزائرية وأفضت إلى اقتراح أربعة مواقع لإنجاز مناطق حرة تجارية: في توزر والقصرين والكاف وولاية جندوبة.

ولكن لا يخفى عليكم، الدراسة حاضرة وسيتم توجيهها إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط وسيتم عرضها على مجلس وزاري لترتيب الأولويات لنعرف بأي منطقة سنبدأ ويتم بالتوازي مع هذا القيام بمشاورات مع الشقيقة الجزائر، لأنه عندما تريد القيام بمنطقة تجارية حرة يجب التنسيق مع الطرف الآخر لإنجاح هذه المنطقة، فلن تقوم بها من جانب واحد، يجب أن يكون هناك مقاربة ونحن بصدد العمل على هذا الموضوع وخلال آخر اجتماع للجنة العليا التونسية الجزائرية الذي انعقد في شهر أكتوبر 2023 تم التطرق إلى الموضوع ويجري التشاور الآن بين الطرف الجزائري والطرف التونسي لتفعيل هذه الدراسة، يجب قياس جدوى كل منطقة من الناحية التنموية والتجارية بالتنسيق بالطبع مع الشريك الآخر.

عديد المداخلات تعرضت للتزويد والنقص في التزويد ونقص المواد الأساسية: لا يمكننا أن نقول فقدان ولكن يمكن أن نقول اضطرابات في التزويد، في الحقيقة سنة 2023 كان هناك اضطرابات ولكن الوزارة قامت بمجهود جبار لضمان البعض من الانتظامية في التزويد خاصة خلال الفترات الاستهلاكية الكبرى: في شهر رمضان والمولد النبوي الشريف أو خلال فترات نقص الإنتاج.

هذا النقص على مستوى التزويد خاصة في المواد الفلاحية ناتج عن الظروف المناخية الصعبة التي أثرت على الإنتاج المحلي وبالطبع فقد عوّلنا على ما توفر لدينا من الإنتاج الوطني وفي بعض الوضعيات نلتجئ للتوريد، مثلا منذ حين قال أحد النواب اشتريت الكلغ من البطاطا بـ2500، في الحقيقة خلال الأسبوع المنقضي وبالرغم من أننا في فجوة إنتاج وباعتبار أنه تم إعداد مخزون تعديلي فقد حافظت البطاطا على سعر 1600 مليم وقد اندهشت من السعر الذي ذكره وأنا اشتريت الكلغ من البطاطا بـ 1600 مليم من السوق، ربما 2 دنانير سعر البطاطا الجديدة.

بالنسبة إلى الخبز، الكمية التي تم استيرادها من القمح إن قارناها بالسنة الفارطة نجد أن الكمية المستوردة هذه السنة أكثر وهذا أمر عادي لا محالة باعتبار كما ذكرنا أننا اضطررنا هذه السنة إلى توريد كل حاجياتنا، لكن بالنسبة إلى الحبوب التي نستخرج منها الفارينة التي يصنع منها الخبز والتي نستعملها في الخبز المدعم وبالنسبة إلى الفارينة الرفيعة أيضا.

بالنسبة إلى القمح اللين فقد استوردنا الكميات الكافية والتزود تم تنظيمه حسب "les quota" لدينا المخابز المصنفة يتحصلون على النصيب المخصص لهم وهناك المخابز الأخرى الغير مصنفة وهم غير

متحصلين على رخصة لممارسة النشاط، فبمجرد الحصول على "باتيندا" يتسلمون" code" للحصول على الفارينة من المطاحن. لذلك فإن كمية الفارينة كانت كافية وحتى خلال الفترة الممتدة بين شهر جويلية وأوت أي خلال الفترة الصيفية قمنا بضخ الفارينة في السوق وأضفنا للمخابز كميات استثنائية لتلبية كل الحاجيات المتزايدة والتي ارتفعت بمناسبة حلول الموسم السياحي وكذلك العطلة ورجوع عمالنا بالخارج إلى أرض الوطن.

لذلك ما حصل بالنسبة إلى الخبز وكما ذكر أحد السادة النواب عندما توقفت المراقبة أصبح الخبز متوفرا، ما حصل هو أن الصفوف أحيانا مفتعلة وهناك ممارسات وقد ألقينا القبض على هؤلاء وتفطنا لممارساتهم وعاينا مخالفات بشأنهم، تجد الصف موجودا والخباز يقول "مازال، ارجع بعد ربع ساعة، الخبز سيجهز بعد نصف ساعة" ولكن عندما تدخل المخبزة تجد الخبز موجودا ومن يقوم بهذه الممارسات إما ليبيع أنواع الخبز الأخرى الرفيعة ولذلك قال السيد رئيس الجمهورية أريد خبزا واحدا موحدا لكل التونسيين وهذا ما جعلنا خلال تلك الفترة نطلب من المطاحن الزيادة من كمية الفارينة المدعمة لتوفير الخبز المدعم لكل التونسيين.

كما قمنا بإجراء مسح ميداني لكافة المخابز سواء كانت مخابز مصنفة أو غير مصنفة وكانت الغاية من هذا المسح أن نعرف كم يجب أن يكون هناك من مخبزة مصنفة في كل منطقة، أي في كل منطقة كم يجب أن يكون هناك من مخبزة تبيع الخبز المدعم بسعر الباقات 190 مليم والخبزة الكبيرة بـ 230 مليم.

آخر مسح قمنا به كان سنة 2008 وأردنا إجراء تحيين نظرا إلى تغير الوضع، هناك امتداد جغرافي وهناك تغير حتى على مستوى التركيبة، لذلك أردنا أن نرى حاجيات كل منطقة من هذه المخابز المصنفة لتوفير الخبز المدعم لكل التونسيين.

المسح الميداني تم والمعطيات التي توفرت لدينا الآن نقوم بإدراجها في منظومتنا وبعد ذلك سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة ولهذا السبب السيدة النائبة قالت أرادت تغيير مكان مخبزة من مكان إلى آخر، أقول نحن في انتظار مخرجات هذا المسح التي سنأخذ على ضوئه قرارات عدد المخابز في كل منطقة.

هناك العديد من المطالب يتم تقديمها كلها "stand by" سنرى مع اللجنة الموجودة في رئاسة الحكومة مخرجات هذا المسح وبعد ذلك سيتم اتخاذ القرارات، علما أن إسناد رخصة مخبزة لا يتم من قبل وزارة التجارة بل يتم على مستوى الولاية.

اقترح أحد النواب إدخال 10 مليم فعندما تصبح الباقات بـ 200 مليم- وهنا دائما في علاقة بالخبز- وسعر الخبزة الكبيرة بـ 250 مليم فإننا سنربح في السنة 30 مليون دينار وهذا المبلغ يمكننا استيراد به شحنة قمح، إن شاء الله مع المسح، مع أن الخباز لا توجد لديه 10 مليم ليرجعها للمشتري ولا المشتري يطالب بها وفي الأخير نقول يتم شراء الباقات بـ "chiffre rond".

بخصوص المقرونة، ربما ستدخل لنا أموالا أكثر عندما نضيف 40 مليم لسعر شرائها، لكن كل ما هي مادة مدعمة فإنها حساسة بعض الشيء ويجب الانتباه لهذه المسائل، 40 مليم لا تعني لك شيء وربما شخص آخر يقول لقد رفعت في سعر المقرونة خاصة مع الإشاعات التي تنتشر، ففي كل مرة يقال سيتم رفع الدعم، رفعوا المدعوم ولم يرفعوا الدعم.

بالنسبة إلى وزارة التجارة فإن المسألة واضحة وهي حماية منظومة الدعم التي لن يتم التخلي عنها، ستتم حمايتها وكيف سيتم ذلك؟ بالحوكمة وعندما أقول ترشيد نفقات الدعم ماذا يعني هذا؟ أي أن الدعم لا يذهب إلا للمواطن، للاستهلاك العائلي، لا يجب أن يذهب للاستهلاك المهني، فليس له أي معنى أن تعطي مادة مدعمة ليخرج في الأخير منتوج حرّ، هي مادة مدعمة والدولة تتحمل كلفة ذلك الدعم وبعد ذلك تجد من يبيع هذه المادة بيع حر، تجد ثمن قطعة الحلويات بـ 5 دنانير وفي الأخرى بـ 10 دنانير بينما هو في الأصل قد استعمل فارينة مدعمة.

إذن بالنسبة إلينا المحافظة على منظومة الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه أي للمواطنين وسنعمل على إتمام رقمنة مسالك توزيع المواد المدعمة هذه، فمثلا لدينا منظومة مخابز، منظومة إعلامية نتابع بها "les quotas" التي يتم توزيعها من المطاحن للمخابز، هذه المنظومة موجودة لدينا وتم إعدادها بمجهود من أبناء وزارة التجارة ونحن بصدد إثراء هذه المنظومة بالمعطيات والبيانات التي نتحصل عليها من الهياكل العمومية الأخرى بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية، لأن المعلومات والبيانات التي سنأخذها من "STEG" مثلا أو من وزارة المالية أو من "CNSS" ستجعلك تتأكد هل أن تلك المخبزة تعمل بالفعل أم أنها تأخذ الفارينة وتقوم ببيعها لاستعمالات أخرى.

بالنسبة إلى المواد الموردة من قبل الديوان التونسي للتجارة وهناك سؤال تم طرحه بخصوص الديوان التونسي للتجارة حول الفائدة من بقاء هذا الديوان وهو يقوم بجلب أربع مواد، صحيح أن دوره عندما تم إحداثه كان أكبر، التصدير والتوريد ويمكن أن يكون "plateforme commerciale" ويتم بجميع الشراءات العمومية لمَ لا، نحن نقوم بدراسة هذا الموضوع لإعادة النظر في دور الديوان التونسي للتجارة، يمكن أن يكون دوره أكبر من الدور الذي يقوم به.

الآن من الأولويات هي المحافظة على الديوان التونسي للتجارة كمؤسسة عمومية، وقد قال السيد الرئيس المؤسسات العمومية خط أحمر، يجب المحافظة على المؤسسات العمومية والديوان التونسي للتجارة لديه احتكار من الدولة لتوريد بعض المواد، فهو يقوم بتوريد السكر والقهوة والأرز والشاي، بالقانون لديه احتكار من الدولة، عندما شهد السوق بعض الاضطرابات ولم يسمح له وضعه بتوفير الكميات المطلوبة وخاصة القهوة التي تعيش منها شركات سواء "TORRÉFACTEURS" أو المقاهي ذاتها أعطت الدولة استثناءات لبعض هذه الشركات "TORRÉFACTEURS" محمصي القهوة وقاموا باستيراد كميات من القهوة "soit lavé ou non lavé".

لقائل أن يقول لماذا لا نجعله حرا بما أننا أعطينا لهؤلاء، إن سمحنا للخواص باستيراد القهوة فسترون كم سيصبح سعر القهوة وسترون إلى أين ستصل الأسعار، لذلك فإن ديوان التجارة عندما يحتكر مادة معينة فذلك للمحافظة على الأسعار، هذه مواد مؤطرة ومسعرة، إذن دوره هو المحافظة على تلك الأسعار كما أن له دورا تعديليا على بعض الوضعيات.

السكر نفس الشيء، ديوان التجارة كما لاحظتم قام مؤخرا بالترفيع في سعر السكر الصناعي والسكر المخصص للاستعمال العائلي لم يتم الترفيع في سعره، بل تم الترفيع في سعر السكر الموجه للصناعيين بإضافة دينار على اعتبار أن الكلفة التي يتحملها الديوان كلفة كبيرة سواء بخصوص الأسعار العالمية التي ارتفعت، أسعار

النقل نفس الشيء وحتى "Les frais financiers" نفس الشيء، لذلك لضمان نوع من التوازن على الوضعية المالية للديوان التونسي للتجارة تم إدخال بعض التعديلات على أسعار المواد الغير موجهة للاستهلاك العائلي، الشاي هناك أنواع تم الترفيع في سعر الشاي الرفيع مثلا، الأنواع الأخرى من الشاي: الأحمر والأخضر العادي لم يشهدا ترفيعا في الأسعار.

الأرز الأبيض لم يتم الترفيع في سعره، الأرز "basmati" وهو "luxe" هذا النوع تم الترفيع في سعره والأرز"étuvé" كذلك تم الترفيع في سعره بـ 500 مليم ويتكلف سعر الكلغ على الديوان أكثر من 3 آلاف مليم ويقع بيعه الآن بـ 2800 مليم. صحيح أين هو؟

(تدخل نائب دون استعمال المصدح)

صحيح أين هو؟ ذاك أرز جلبه الخواص وكلامك صحيح وأنا نفسي سألت المدير العام للتجارة قلت له أين الأرز؟ ألم يأت وقمتم بتعليبه؟ وسألت حتى الإخوة في الوزارة في هذا الخصوص، قالوا لي السوق "شائح" وظهور الأرز في السوق يتطلب فترة من الوقت.

لقد جلبنا كميات وسترونها في السوق -حسب ما أخبروني-بعد أسبوعين، لأننا جلبنا كميات على مراحل، ما يكفي إن شاء الله لمدة شهرين وهدفنا تكوين مخزون استراتيجي من كل مادة لنضمن الانتظامية في التزويد وإن شاء الله سينتهي هذا الاضطراب في التزويد مع موفى سنة 2023، لأننا مررنا ملف "OCT" على جلسة عمل وزارية وقد تم اتخاذ قرار أن يتم بعث مجمع بنوك لتمول شراءات الديوان على سنة 2024 لنضمن عدم الانقطاع في التزويد أو حصول أي اضطراب للمستهلك إن شاء الله.

إحدى النائبات الفاضلات قالت لقد استوردنا كميات من السكر أكثر من السنة الفارطة، هذا صحيح وحبذا لو نقلل من استهلاك السكر لأنه مسبب للأمراض ولكن لسائل أن يسأل أين ذهبت الكميات التي تم استيرادها، حقيقة هذا سؤال يطرح لكن أينما وجد فارق في السعر سنجد "fuite" بما أن سعر السكر المعلب المخصص للاستهلاك العائلي بقي على حاله ونوع السكر الصناعي الآخر ارتفع سعره ستجد في "chaine" انفلات، سيتم تحويل وجهة السكر المخصص للعائلات للمهنيين. لذلك ما الحل؟ الحل هو التقوية من طاقة تعليب السكر الموجه للاستهلاك العائلي لأنه عندما يتم تعليب السكر في "باكو" كلغ من الصعب أن يشتري المهني الكثير من السكر لأغراض مهنية وكلما يتم بيع السكر غير معلب فإنه من السهل أن نجد "fuite".

نستهلك تقريبا 360 ألف طن في السنة من السكر، نصف هذه الكمية يذهب للاستهلاك العائلي والنصف الآخر يذهب للاستهلاك الصناعي، يجب الترفيع في طاقة التعليب ولكن لا يمكننا تعليب سوى 60 ألف طن من السكر، لهذا السبب ستجد دائما النقص ومصالح المراقبة تقوم بعملها ونجد يوميا من يخفي كميات من السكر وهناك من يحتكر كميات من الحليب.

نعود إلى الحليب: تعلمون بأن هناك فترات يتقلص فيها الإنتاج وهذا معروف، هذا "cycle normal" فترات تقلص إنتاج الحليب تبدأ من شهر أكتوبر، في شهر سبتمبر لو تتذكرون فقد الحليب في السوق مدة يومين وخرج شخص يدور من وسيلة إعلامية إلى أخرى يقول سينقطع الحليب ولا أدري ماذا وفي ظرف يومين فقد منتوج الحليب تماما من السوق. لذلك عندما يتم نشر معلومة مغلوطة الله أعلم عن حسن نية أو عن سوء نية فإنها تتسبب في "panique" ومن العادي أن المواطن الذي كان يشتري "باكو" حليب سيشتري "ستيكا" والمواطن الذي كان يشتري "ستيكا" من الحليب سيشتري أربعة، نحن عشنا هذا، الحليب فقد فما هي الإجراءات التي قمنا باتخاذها؟

تم استدعاء اتحاد الفلاحين ومركزيات الحليب، يجب توفير الحليب المدعم نصف الدسم بالكميات المطلوبة وفرضنا هذا عليهم وقد استجابوا لذلك بألاّ يصنعوا النوعيات الأخرى من الحليب، لا يتم توفير الحليب كامل الدسم ولا يتم توفير الحليب خالي الدسم ويترك فقط بعض النوعيات التي تحتوي على بعض الفيتامينات للرضع، ويتم التخفيض من كميات الحليب الموجهة لصنع الياغورت بنسبة 20% لضخ وتوفير الحليب الطازج الذي يتم به صنع الحليب المدعم والذي يتم بيعه بـ 1350 مليم بينما يتكلف على الدولة 2400 أي تقوم الدولة بدعمه تقريبا بدينار.

لدينا معمل لتجفيف الحليب ولا يتم تجفيف الحليب إلا عندما يكون لدينا وفرة في الإنتاج ولكن لدينا نقص في إنتاج الحليب منذ سنة 2022 نتيجة الجفاف وغلاء الأعلاف، إذن كلها مرتبطة ببعضها البعض، لذلك فإن الدولة في سنتي 2022 و2023 خصصت حصص تعريفية بقانون المالية لتستورد كميات من الحليب الجاف ليتم تخصيصه لصنع مشتقات الحليب من جبن وياغورت وليتم استعمال الحليب الطازج الذي ننتجه في تونس للحليب نصف الدسم المدعم.

عندما قمنا بهذه الإجراءات أعطت أكلها وقد طلبنا من المساحات الكبرى أن تبيع لكل مواطن 2 "باكو" من الحليب لنحد بعض الشيء من اللهفة والإقبال المتزايد على شراء الحليب. بقيت الأمور مستقرة ولكن خلال الأسبوع الفارط لاحظنا وجود نقص كبير في السوق وهذه حقيقة وتوفرت لدينا معلومات أن هناك كميات من الحليب موجودة على مستوى التجميع لأن هناك "chaine" بأكملها، سمعنا بأن هناك حليب لم يعد يذهب للمصانع بل أصبح يتوجه لصنع الأجبان ومشتقات الحليب الأخرى التي فيها أرباح باعتبار أن الحليب مدعم ويبقوا ينتظرون وصول أموال دعمه.

المهم أننا سنتصدى لهذه الوضعية باعتبار أن أعوان المراقبة بالتنسيق مع أعوان الشرطة ومع أعوان الحرس يقومون بعمليات مراقبة، فاليوم بالذات هناك عمليات مراقبة مشتركة لمراقبة كافة مراحل التوزيع من مرحلة إنتاج الحليب وتجميعه إلى صنعه في مركزية الحليب.

لكن لا يجب أن ننكر أيضا وهذا واقع موجود حتى لدى بائعي المواد الغذائية، صحيح أنه يأتي في آخر مرحلة لكن هو بدوره يمارس الاحتكار، يوميا يعاين أعوان المراقبة عمليات احتكار، عندما تذهب لبائع المواد الغذائية وتسأله هل لديك حليب، يقول لا يوجد لدي، خاصة عندما لا تكون من حرفائه أو أنه يبيعك "باكو" الحليب ببيع مشروط، يقول لا يوجد لدي حليب وعندما تدخل لداخل الدكان تجد لديه "stock" من هذه المادة التي يقوم ببيعها ببيع مشروط ويمكن أن تقول أنه هو أيضا يتم بيع الحليب له ببيع مشروط، لذلك فهي سلسلة كاملة.

لذلك سنحاول إن شاء الله الحد من هذه الممارسات وسيعود إن شاء الله نسق إنتاج الحليب إلى سالف نشاطه في آخر شهر ديسمبر.

بالنسبة إلى ارتفاع الأسعار والحديث عن انفلاتها ودور الوزارة في التحكم في المنحى التصاعدي للأسعار، كما تعرفون الوزارة لها المبدأ والحرية لكن الفصل 4 يخول لها أن تتدخل وتسقف وتسعر وقال أحد النواب بأن الوزارة فشلت في التسقيف وخير مثال على ذلك قرار تسعيرة الموز بـ 5 دنانير ولا بأس أن أتحدث حول هذا الموضوع.

نعرف أن استهلاك التونسيين للموز يكثر في شهر رمضان وفي ذلك الحين ومع تقاطع الفصول لا توجد أنواع عديدة من الغلال يوجد فقط التفاح ولو تتذكرون في قانون مالية السنة الفارطة تم الترفيع في المعاليم حيث أصبحت "taxation" 134%، إذن سيكون السعر باهظا ولا يمكن بيعه بـ 6 دنانير، لأنه حين يتم توريده من دولة ليست لنا معها اتفاقية تجارة حرة سيسدد "toutes les taxes" وسيكلف تقريبا 7.500 مليم وحينها يمكن أن نورد الموز من مصر وقد فعلنا ذلك وهناك أيضا ما تم توريده من جهات أخرى.

حين يتم توريده من مصر تكون التكلفة 4 دنانير أو حتى أقل، إذن يمكن بيعه بـ 5 دنانير ونحن لن نبقى نبحث عن المصدر. قلنا باعتبار أن سعر الموز حين يكون مرتفعا هو"produit porteur" يعني يرتفع السعر، فحددنا سقفه حتى نتحكم أيضا في سعر المواد الأخرى وقد اشترى العديد من التونسيين الموز بـ 5 دنانير حقيقة وأتحدث عن شهر رمضان ونحن لسنا في حاجة للموز.

بعد انقضاء شهر رمضان اتخذنا قرارا بإخضاعه للترخيص ومن غرة ماي 2023 لم تسند وزارة التجارة أي ترخيص لاستيراد الموز وما تجدونه بـ 18 أو 17 دينارا فهو مهرب وقد أعلمت وزارة التجارة وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة المالية وقلنا لهم بأننا أخضعنا الموز لرخصة وذاك مهرب.

وتعرفون أن بضاعة مجهولة المصدر هي جريمة ديوانية بامتياز وبالتنسيق مع الديوانة والأمن أمسكنا العديد ممن يبيعون الموز وتم الحجز والبيع وإلى حد الآن لم يتم منح أي ترخيص لتوريد الموز.

نبقى في موضوع الأسعار، اتخذت الوزارة مؤخرا قرارا بتجميد الأسعار وهذا ليس بين ليلة وضحاها أو كأية جمعية من الجمعيات نزل القرار من الوزارة صباحا وأصبح رئيس الجمعية يتنقل من إذاعة إلى أخرى ويبين مساوئ القرار وعدم جدواه وأنه سيضر ويؤدي إلى نتائج كارثية.

بالطبع يحق لكم أن تعرفوا كيف ستطبق الوزارة هذا القرار ولماذا اتخذته، اتخذته باعتبار أنه تمت معاينة ارتفاع الأسعار في عديد المواد الغذائية ومواد التنظيف وحتى السيارات حيث ارتفعت أسعار السيارات بصفة جنونية خلافا للسيارات الشعبية.

وقبل الأخذ به تم التشاور مع المهنة ومن يتابع الصفحة الرسمية للوزارة سيجد أنه تم عقد اجتماع يوم 10 نوفمبر مع المهنيين ومع "UTICA" وممثلي القطاعات التي سيشملها القرار وتم الاجتماع والتشاور معهم وشرعوا في تطبيقه، فحين تجمد الأسعار لن ترتفع ولا يمكن ترفيعها إلا بعد إعلام وزارة التجارة وتزويدنا بتركيبة الأسعار ونتشاور، فإن كانت تكلفة ذلك المنتوج باهظة نظر لأنك تستورد المواد الأولية أو أن الكلفة فعلا مرتفعة ويجب الترفيع، لا بأس يمكن أن نتفق ونسمح لك أن ترفع بنسب معقولة لمراعاة المقدرة الشرائية للمواطنين وبدأت عديد القطاعات بمدنا بذلك والاتصال بالوزارة وهم منضبطون.

بالنسبة إلى سعر البيض لمن قال بأنه اشتراها بـ 1500 مليم، صحيح لأن المخزون قديم وعندما يصدر قرار التسعيرة يبقى مدة معينة لأنه اشتراها منذ مدة بسعر مرتفع.

أيضا في موضوع تسعيرة المياه فإننا كوزارة تجارة نعتبر أننا نجحنا في معالجة الوضعية في فصل الصيف وقد راهنت العديد من الأطراف على أنه ستحدث أزمة في الماء وكان الخوف من الجفاف والحمد لله مرت على خير وقد نسقنا مع تجار الجملة الذين خافوا من مسألة الاحتكار فقد سعوا للتخزين حتى لا يبقوا دون سلع خلال فصل الصيف، فطلبنا منهم إعلامنا كوزارة التجارة والتصريح بعناوين مخازنهم والكميات وطبعا لن يتعرضوا لشيء، إذن من صرح لوزارة التجارة بالكميات التي في مخازنه فلا يمكن أن يتم التعرض إليه بتهمة الاحتكار.

هذا جوابا على سؤال طرحه العديد من السادة النواب في ما يتعلق بمخازن التبريد حيث يجب التصريح للوزارة بمخازن التبريد وكمية هذه المواد وحين تصرح بها يمكنك تخزين ما تريده فقط الالتزام بالتصريح للوزارة التي لديها منظومة إعلامية وهي بصدد إدراجها في قائمات المخازن وعلى هذا الأساس أيضا ستضبط فيما بعد عرض ذلك المخزون، فإلى متى سيتم التخزين؟ لعلك بذلك تعمد للاحتكار؟

هناك أمور فنية وربما ينقصنا تحسيس الفلاحين وتفسير الإجراءات لهم ولكن من يعلم وزارة التجارة بمخزنه وبالكمية فلا يخاف من أي إشكال آخر.

دائما في موضوع قرار تجميد الأسعار الذي تضمن مسألة أخرى وهي تحديد سقف أقصى لخدمات التعاون التجاري بين الموزعين والمزودين بين 5 و10% من رقم المعاملات حسب نظام سعر المنتوج، فإن كان المنتوج مؤطرا 5% وإن كان حرا 10%، ماذا يعني هذا؟ تم إنجاز ذلك خاصة للمساحات الكبرى "la marge arrière" التي يتحدث عنها الجميع حددناها، وهناك من يقول بأنها تصل في بعض الأحيان إلى 30 و35%، إذن تحددت بسقف أقصى وبالطبع بخصوص المزودين فإننا كمصالح مراقبة ننتقل للمعاينة ونطلب منهم عقود التعاون التجاري حتى نرى نسب هامش ربحهم.

تحدثتم جميعا عن محدودية عدد الأعوان والإطارات العاملين بوزارة التجارة، نحن واعون بأن هذا العدد من شأنه ألا يجعل الوزارة تقوم بمهمتها خاصة الرقابية على أحسن وجه، لذلك ومن هذا المنبر أتوجه بالشكر الجزيل لأعوان الأمن من شرطة وحرس الذين يساندوننا ويدعمون وزارة التجارة سواء بالأعوان أو بالعتاد أيضا وحتى السيارات حيث أن بعض الإخوة يقولون قليل وهناك من يقول الوقود كثير، لماذا 700؟

80% من أسطول السيارات بوزارة التجارة تجاوز عشر سنوات من ناحية السن ونحن في حاجة لتجديد أسطولنا، لذلك تم رصد اعتمادات في ميزانية مهمة وزارة التجارة لاقتناء سيارات جديدة لكن رغم ضعف العدد هناك إرادة قوية لتنفيذ هذا القرار وسننفذه وإن شاء الله سننجح فيه واعتمدنا على المؤسسات التي تحت الإشراف مثل "CEPEX" وسوق بئر القصعة وديوان التجارة سيساعدنا ويضع على ذمتنا بعض السيارات أو أيضا الأعوان لمساعدة أعوان المراقبة في مهمتهم ومراقبة مدى تطبيق قرار تجميد الأسعار وإن شاء الله يشعر المواطن بذلك في معيشته اليومية.

طبعا، هو شكل من أشكال التصدي للممارسات الاحتكارية والمضاربات والممارسات المخلة بالمنافسة التي ينتج عنها الترفيع في الأسعار.

في ما يتعلق بالأعلاف وغلاء الأسعار وقد حضر بينكم السيد وزير الفلاحة وكما تعرفون الأعلاف التي يتم توزيعها على أساس قائمات الفلاحين والتي يعتريها تلاعب كبير جدا، يعني أنها تضم أسماء موتى أو ليسوا من الفلاحين ووزارة التجارة ليست هي الهيكل الذي يحدد هذه القائمات وهناك خطة مع وزارة الفلاحة أن نتعاون وننسق فيما بيننا في إطار مراقبة مسالك التوزيع، يجب أن يتم إسناد بطاقة مهنية للفلاحين عبر وزارة الفلاحة، لأنها تعرف الفلاحين وتعرف من لديه مواشي وكم لديه من خلال التلاقيح التي ينتفعون بها ومن خلال العديد من الخدمات التي تقوم بها المصالح الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة وإن شاء الله يتم تنظيم وإسناد الفلاحين بطاقة مهنية ستساعدهم بدورها على أساس قائمات أو نيابات أيضا.

الوزارة تتدخل في توزيع الأعلاف وقد حجزت خلال هذا العام قرابة 400 ألف طن من هذه الأعلاف إما مخزنة أو تم اقتناؤها بصفة ملتوية وهناك مراقبة ولكن يجب حوكمة الموضوع ككل، يعني ننطلق من البداية من تحديد قائمات الفلاحين والنيابات والاطلاع على كراسات الشروط. وقد بدأنا مع وزارة الفلاحة بتنظيم المسألة، وهناك أوامر ونصوص ترتيبية جاهزة ستصدر إن شاء الله سواء السداري أو كل ما له علاقة بمسالك التوزيع.

بالنسبة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف، وقد تقصدون بذلك الشعير حيث ارتفع سعر القنطار من 50 إلى 80 دينارا ويستورده ديوان الحبوب وليس ديوان التجارة وهو يرجع بالنظر لوزارة الفلاحة وفي الحقيقة كانت المبادرة من قبل وزارة الفلاحة ونحن متفقون معه وحتى القرار تم اتخاذه بصفة مشتركة باعتبار أن ديوان الحبوب مطالب بتوفير كميات لازمة حتى يوفر هذا المنتوج في السوق.

هناك أيضا مسألة أخرى تخص الشعير المحلي، كما تعرفون هو حر ويقع بيعه حسب اعتقادي بسعر 130 أو 120 إذن أصبح هناك trafic في الشعير المورد باعتبار أن القنطار بـ 50 وحتى يتمكن الديوان من جلب وتوفير الكميات اللازمة ويتم أيضا الحد من هذا "trafic" تم الترفيع في السعر باعتبار أن الفلاح طالب بتوفيره بغض النظر عن السعر وبرهن عن استعداده للشراء حتى بسعر 110 أو 120.

بالنسبة إلى جهاز المراقبة الاقتصادية، في الحقيقة سعدت اليوم خاصة في الصباح لأن تدخلات السادة النواب تغيرت فيما بعد حيث ثمّن العديد منهم مجهود المراقبة الاقتصادية، صحيح عددهم قليل جدا ومهما حاولت لا يمكن لك أن تقوم بالمهمة المناطة بعهدتك على أحسن وجه فعددهم لا يتجاوز بين المحلي والمركزي 750، 112 على المستوى المركزي و645 على المستوى المحلي بالإضافة إلى هياكل الرقابة الأخرى أي الجبائية على المستوى الجهوي تجد فقط إدارة جهوية ولا تجد تفرعاتها على مستوى المعتمديات أو على المستوى المحلي وهذا نقص كبير، على مستوى ولاية صفاقس كما تحدث منذ حين السيد النائب وكلامه صحيح، 30 أو 15 عون كيف سيعملون؟ هل في مراقبة الخبز أو الأعلاف؟ وبسيارات أقل ما يقال عنها أنها كارثية ومخيفة ولا تضمن حتى السلامة.

إذن الحل طلبنا هذه السنة انتداب 1000 عون وسيكون ذلك على مراحل ومن خلال التحكيم وافقت وزارة المالية على 200 عونا وسيتم في كل سنة توفير 200 عونا آخرين وبذلك سنعزز الرقابة ولكن الحل الذي نعتبره هاما وهو مفصلي هو الرقمنة، إذ يجب أن تكون لدينا منظومة معلوماتية مندمجة فيها كافة المتدخلين، لأن لدينا بعض المنظومات لكنها غير مكتملة، لذا يجب أن ننهي "chaîne"حتى الأخير، لدينا مثلا تجار الجملة ولكن ليس هناك تجار التفصيل في المنظومة، لذا يجب إدراج تجار التفصيل أيضا حتى نتمكن فيما بعد من متابعة المسلك من البداية للنهاية.

كما يجب توفر منظومات لتقفي الأثر مثلما قالت السيدة النائبة، لنتمكن من رقمنة كافة مسالك التوزيع، ولدينا عمل كبير وقد صدر المرسوم عدد 47 منذ جويلية 2022 وفيه عديد النصوص التطبيقية التي تعتبر مجرد قرارات لكنها قرارات مشتركة، مثلا في مسألة الرقمنة هناك قرار مشترك يجب أن يصدر من وزيرة التجارة ووزير الفلاحة ووزير تكنولوجيات الاتصال، وهو ليس قرارا وحيدا بل عدة قرارات ومن شأن ذلك أن ينظم مستقبلا مسألة مسالك التوزيع.

وكان القرار أن كلفت فريق عمل على مستوى وزارة التجارة وأعددنا نصوص القرارات الترتيبية وسنعرضها إن شاء الله على الوزارات المعنية المتداخلة وإن شاء الله في 2024 يكتمل الإطار الترتيبي لمسألة مراقبة مسالك التوزيع.

كذلك بالنسبة إلى عديد المقترحات التي استمعنا إليها في الصباح في علاقة بهيكل المراقبة الاقتصادية أعددنا مشروع تنظيم هيكلي لإعادة تنظيم المصالح والهياكل الراجعة بالنظر للوزارة حتى تتلاءم مع المهام الجديدة التي توفرت لها لأن الهيكلة تعود إلى 2001 وتطورت الأمور لكن بقيت الهيكلة غير مطابقة مع متطلبات المرحلة الجديدة.

لتشجيع الأعوان وتحفيزهم أعددنا أيضا مشروع نص لإعادة النظر في منظومة التحفيز على غرار بقية هياكل الرقابة في الوزارات الأخرى، فحين نجري عملية الحراك الوظيفي الآن، لا يريدون الالتحاق لأنهم سيجدون العمل المضني ولن يجدوا امتيازات وأعيش هذا الإجهاد مع أعوان المراقبة رغم الكلام والاتهامات العديدة الموجهة لهم، أعوان المراقبة يجب أن يخضعوا إلى مراقبة.

في الحقيقة هم أناس يعملون والأكيد أن هناك تجاوزات ولكن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، هم يعملون ليلا نهارا ولدينا فريق "WhatsApp" ونعمل يوم السبت والأحد وفي الليل دون توقف ويقومون بدور كبير ولو لا الدور الذي يقومون به لحدثت عدة مسائل مفتعلة ولا يخفى عليكم أن هناك عديد الأطراف التي تفتعل الأزمات والصفوف ونقص المواد وتحتكر، هذا موجود ونحن نعيشه ولمسناه.

بالنسبة إلى مسألة الدفاع التجاري قد أجبتك عنها لكن لم أجبك عن مسألة، تعرفون أن هناك إجراءات حمائية نص عليها قانون 98 لم يتم تفعيلها، تم تفعيلها لأول مرة في 2023 وهناك قرار سيصدر قريبا وأعلمني الإخوة منذ حين أنه تم عقد جلسة وتم التوافق في رئاسة الحكومة، لأول مرة إجراءات حمائية لقطاع معين بالإضافة إلى العديد من عمليات التحقيق التي قام بها الأعوان العاملون في التجارة الخارجية رغم أن الهيئة لم تركز بعد وإن شاء الله حين تركز الهيئة ستكون حماية حقيقية للنسيج الوطني.

بالنسبة إلى التصدير، أعتقد أن النتائج على مستوى التجارة الخارجية طيبة حيث تم الحد من العجز التجاري والنقص هام، نسبة تنمية الصادرات 7.6% نعتبره رقما جيدا ونحن لن نتوقف عند ذلك بل سنسعى لما هو أفضل.

في استراتيجية الوزارة على مستوى الاتفاقيات التجارية حيث تطرقتم إلى الاتفاقية مع تركيا، أخذنا "mandat" من مجلس الوزراء أن نتفاوض مع الجانب التركي ولدينا حلان إن لم نتفق لدينا لجنة الشراكة، نتخذ إجراء أحاديا وإن اتفقنا وحققنا ما نصبو إليه فلا نأخذ إجراء أحاديا من الممكن أن يضرنا مستقبلا حين تتم مراجعة السياسات التجارية في الدولة التونسية والتي بها "notation" وستجري "OMC" في 2024 اختبار مراجعة السياسات التجارية.

المهم أنه بعد مفاوضات صارت في تونس وجولة أخرى من المفاوضات صارت مؤخرا في تركيا وصلنا لاتفاق أنه سيتم إخضاع قائمة لا بأس بها من المنتوجات التي لها مثيل مصنوع في تونس للمعايير، مما سيوفر لنا موارد إضافية وفي نفس الوقت ربطنا هذا الاتفاق بالاستثمار وسيتم عقد منتدى استثماري في تركيا ربما في الثلاثية الأولى من سنة 2024 لكي يأتوا للاستثمار هنا.

ليست لدينا اتفاقية مع الصين وسأقول لكم معلومة، فقد علقت المغرب الاتفاقية مع تركيا وندمت والأردن ألغتها والآن تسعى إلى إعادة الاتفاقية مع تركيا وقد اتخذنا إجراء أحاديا في 2017 فتفاقم العجز مع تركيا ولم ينقص.

إذن حين تجد تجاوبا وتملي شروطك فهذا هو المطلوب، وهو مراجعة الاتفاقيات مع شركائنا وتطويرها ونكون ندا للند ونربط كل اتفاقية مع دولة أخرى بالتنمية والاستثمار وعند ذلك لا نتزعج ونكون منفتحين.

تم طرح سؤال حول المبادلات التجارية مع الكيان الصهيوني، لم أكن على رأس الوزارة من 2012 إلى 2017 وما قاله لي الاخوة أنه ليست لدينا أية مبادلة تجارية مباشرة كوزارة تجارة لكن سنتحرى إن كان هناك بطريقة غير مباشرة وسنمنعه.

اطلعت منذ مدة أنه تمت سنة 2018 معاينة منتجات مكتوبة بالعبرية وتم التدخل مع الديوانة التونسية وتم سحبها من الرفوف، فإن كان لديكم السادة النواب أية مسألة تفضلوا وسنتحرى فيها، لأنه لا يعقل أن نسمح بالتعامل مع الكيان الصهيوني في هذا الظرف.

سوق الإنتاج بسيدي بوزيد في كلمتين، الشركة موجودة كما تعرفون لكن متوقف على استكمال مخطط تمويله وفي العادة هو 116 مليون دينار المشروع ككل وإلى حد الآن لم يتم توفير سوى 52 مليون دينار، وقد عبر بعض المساهمين عن رغبتهم في الترفيع من مساهماتهم، وقمنا نحن من خلال وزارة الاقتصاد والتخطيط ببعث مشروع حتى نرى إن كان هناك ممولين آخرين، لأن هناك وعدا -ولا أريد أن أذكر اسم الدولة- بأن توفر 45 مليون دينار وإلى حد الآن لم يتم تجسيمه.

المهم أننا بصدد استكمال وتم توفير الأرض، هناك 50 هكتار وقد صدر مؤخرا الأمر في تغيير صبغتها ونحن بصدد العمل عليه ومتابعته وهناك أيضا تصور آخر في أنه من غير الضروري إنجازه بصفة كلية بل بصفة مرحلية ويمكنك السيد النائب أن تتفضل بيننا ونمدك بكل الأجوبة.

في خصوص الصادرات لدينا "CEPEX" وطرح سؤال حول صندوق النهوض بالصادرات ومركز النهوض بالصادرات ونحن أيضا نريد أن نقيم تمثيلياتنا وقد أنجزنا دراسة في ذلك -لدينا 15 الآن- وتعرفون أن هذه التمثيليات هي جزء من الديبلوماسية الاقتصادية التونسية ونحن يوميا ننسق تنسيقا تاما بين وزارة الخارجية والإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري في الوزارة وما بين "CEPEX".

هناك تنسيق تام بيننا، وأغلب السفراء الجدد زاروني في المكتب وأرادوا معرفة تركيبة الصادرات والواردات مع كل دولة تم تعيينهم فيها.

بالنسبة إلى صندوق النهوض بالصادرات تمت الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلته وهناك مشروع أمر عرض على الوزارة، لدينا بعض التعديلات التي سندخلها عليه وإن شاء الله سيتم عرضه على الجهات المعنية ويصدر.

بالنسبة إلى صندوق النهوض بالصادرات كأنه "boite à outils" حيث تطلب الشركات الدعم على مستوى النقل مثلا، ولكن ليس على حساب استراتيجية الدولة، إن أرادت النهوض بقطاع ما أو أن تركز على كل ما فيه طاقة بديلة لذلك نتوخى تنقيحه والأمر جاهز وورد باللغة الفرنسية وطلبت ترجمته للغة العربية، أدخلنا عليه بعض الإصلاحات وسيتم تمريره إن شاء الله.

السيد الرئيس، كلمة فقط فيما يخص استراتيجية التصدير، انطلقت الدراسة التي سيؤمنها مركز التجارة الدولية وأول اجتماع سينعقد في 20 ديسمبر في ما يتعلق باستراتيجية التصدير لدينا استراتيجية لذلك.

في خصوص المجلس الأعلى للتصدير، أحدثنا في هذا العام المجلس الوطني للتجارة الخارجية، بالطبع دائما يسبق المجلس الأعلى للتصدير وجمعنا المقترحات التي صدرت من المجلس الوطني للتجارة الخارجية وأعددنا لعقد المجلس الأعلى للتصدير إن شاء الله سيكون في الثلاثية الأولى لسنة 2024 ومن جملة 20 مقترح الذي قام به المجلس الأعلى للتصدير في سنة 2018 أنجزت وزارة التجارة 13 مقترح المحمولة عليها وهي بصدد متابعة بقية المقترحات التي هي من أنظار وزارات أخرى.

والمعذرة إن أطلت عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيدة كلثوم بن رجب قزاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها.

والآن نمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة التجارة وتنمية الصادرات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت، تفضل المصدح للجنة.

السيدة المقررة

شكرا سيدي الرئيس،

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة التجارة وتنمية الصادرات

اعتمادات التعهد.....3.757.276.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 3.759.300.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة ..... لا شيء

الصندوق العام للتعويض..... لا شيء

صندوق النهوض بالصادرات..... لا شيء

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

للتوضيح لم يتم الغاء هذين الصندوقين في قانون المالية وعليه يبقيان قائمين قانونا. وفي ما يتعلق بالموارد التي عادة ما توضع على ذمتهما فقد تم إدراجها هذه السنة في مشروع ميزانية الوزارة في باب التدخلات. للتوضيح لذلك ذكر لا شيء، لا شيء.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن ببداية التصويت.

نتيجة التصويت: 127 صوتا نعم مقابل 4 محتفظين و6 اعتراضات.

وتبعا لنتيجة التصويت تمت المصادقة على اعتمادات مهمة التجارة وتنمية الصادرات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

الشكر موصول للسيدة كلثوم بالرجب وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب،

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية، على أن نواصل أشغالنا على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الثانية والنصف ظهرا)

استئناف الجلسة
وعرض ومناقشة مشروع ميزانية
مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2024

(كانت الساعة الثالثة والنصف ظهرا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيد نزار بن ناجي وزير تكنولوجيات الاتصال وكافة أعضاء الوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

يتم تنظيم سير هذه الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بالترتيبات التي أقرها مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2023 لضمان حسن تنظيم الجلسات فيما يتعلق على وجه الخصوص بطلب التدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت خلال النقاش العام.

وتبعا لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومقاومة الفساد.

زميلاتي وزملائي الأعزاء،

يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتب اللجنة المذكورة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على كل المجهودات المبذولة وأحيل إليها الكلمة لتقديم أعمالها حول مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، المصدح للّجنة.

السيد رضا الدلاعي، رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا سيدي الرئيس،

بدوري أرحب بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له،

تعهدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمهمة تكنولوجيات الاتصال في جلسة دامت ست ساعات تقريبا وكانت جلسة ثرية ساهم فيها كل أعضاء اللجنة وكذلك العديد من الزملاء وقدّمت فيها الوزارة الرؤية الوطنية للتحول الرقمي والبنية التحتية في اتجاه المساهمة في خلق الثروة وتنمية الاقتصاد.

وهذا التقرير يتضمن هذه التصورات وهذه الرؤية وأكيد من خلال النقاش العام وما سيقدمه السيد الوزير ستتضح التمشيات والرؤية المستقبلية للبلاد التونسية باتجاه التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات الإدارية والسعي إلى أن يكون الاقتصاد التونسي اقتصادا تنافسيا في مستوى عالمي ويمكن أن يكون هناك إدماج لهذا الاقتصاد بما يواكب التحولات الرقمية العالمية وأحيل الكلمة إلى مقرر اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد مراد الخزامي، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدات والسادة ممثلو إدارة المجلس الأفاضل،

نرحب بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال وكافة الإطارات والكفاءات المرافقة له.

نعرض على أنظاركم:

تقرير لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد حول
مهمة تكنولوجيات الاتصال
من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

أولا: التقديم

في إطار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عُهد إلى لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد إبداء الرأي في مهمة تكنولوجيات الاتصال. واستنادا إلى ما جاء بوثيقة المهمة المحالة على اللجنة فقد تمّ ضبط النفقات المقترح ترسيمها لسنة 2024 باعتبار صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في حدود 175.150م.د مقابل 150.150م.د مرسمة في سنة 2023 أي بزيادة قدرها 25 م.د تمثل نسبة 16.6%. وتتوزع اعتمادات سنة 2024 على برنامجيْن اثنيْن (2) كما يلي:

برنامج التنمية الرقمية	141.668 م. د
برنامج القيادة والمساندة	33.482 م. د

هذا، وتنصهر استراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025 والتي تتمثل محاورها الاساسية اجمالا في مراجعة الأطر التشريعية وتحسين نظام حوكمة القطاع الرقمي وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصال وتدعيم القدرة على ايواء المنظومات الوطنية ورقمنة الإدارة وتبسيط الاجراءات وتطوير مناخ ريادة الاعمال والتشجيع على الابتكار والتجديد في المجال التكنولوجي.

وتكمن أهداف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025 في تغيير جذري في المناهج وطرق العمل التي تتطلب اتخاذ عديد الاجراءات لاسيّما منها تطوير الأطر التشريعية والترتيبية وذلك من خلال حرص وزارة تكنولوجيات الاتصال على استكمال مشروع المجلة الرقمية الجديدة التي تهدف الى وضع إطار تشريعي جديد يأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات.

كما تتمثل الأهداف الاستراتيجية لمهمة تكنولوجيات الاتصال في تحقيق الاندماج الآمن الرقمي والمالي وإرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة مستخدميها اضافة الى تنمية الاقتصاد الرقمي. وتكمن الغاية من تنفيذ المهمة خلال الفترة القادمة في العمل على تكريس مقوّمات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك بالحد من الفجوة الرقمية وارساء إدارة الكترونية توفر خدمات ادارية رقمية سريعة ذات جودة وكلفة معقولة اعتمادا على برنامج لتطوير البنية التحتية الرقمية كركيزة أساسية وعامل محوري لتحقيق هدف الشمول الرقمي والتنمية المستدامة.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت اللجنة جلسة يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2024 استمعت خلالها إلى السيد نزار بن ناجي، وزير تكنولوجيات الاتصال الذي كان مرفوقا بثلّة من الاطارات السامية.

المداخلة التقديمية للسيد الوزير:

في مداخلته التقديمية حول مشروع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2024، قدم السيد الوزير الإطار العام لإعداد الميزانية التي ترتكز على جملة من المحدّدات والتوجّهات حيث تطرق إلى محاور الاستراتيجية الوطنية الرقمية ومشاريع مخطط 2025 المتمثلة في:

مراجعة الأطر التشريعية للرقمنة وتحسين حوكمة القطاع،

الادماج الاجتماعي والمالي،

تطوير البنية التحتية،

دعم التحول الرقمي للإدارة،

حماية الفضاء السيبرني الوطني،

الحوكمة القائمة على البيانات وتطوير أنظمة الذكاء

كما تعرض في ذات السياق الى الربط بشبكة الألياف البصرية من خلال مشروع EDUNET10 الذي انطلق سنة 2023 ويكتمل سنة 2024 ويتعلق بربط 3307 مؤسسة تربوية بشبكة اتصالات ذات تدفق عالي وخدمات أنترنات بكلفة 132 مليون دينار ومشروع Wifi Campus المتعلق بربط 12 مركبا جامعيا و19 معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية بشبكة ألياف بصرية وشبكة لاسلكية خارجية خلال سنة 2024. هذا بالإضافة الى تركيز شبكات داخلية كالشبكة الداخلية التربوية "LANEDUCATION" لفائدة 2191 مؤسسة تربوية بكلفة 50 م د والشبكة الداخلية لفائدة مراكز النهوض الاجتماعي بكلفة 1 م د.

كما تم التطرق الى خدمات الانترنات الساتلية وتطوير قدرة إيواء مراكز البيانات الوطنية والقطاعية على غرار المركز الوطني للإعلامية ومركز الإعلامية لوزارة الداخلية والمركز الوطني لتكنولوجيات التربية ومركز الاعلامية لوزارة الصحة ومركز السجل الوطني للمؤسسات. وأضاف السيد الوزير أنه سيتم الشروع في إطلاق الجيل الخامس من خدمات الاتصالات (G5) خلال السداسي الثاني من سنة 2024.

بخصوص دعم التحول الرقمي للإدارة، استعرض السيد الوزير جملة الاجراءات التي تم اتخاذها والتي من بينها إرساء منظومة المعرّف الوطني الوحيد للمواطن منذ سنة 2022 وتطوير المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية والقطاعية انطلاقا من سنة 2023 التي تستعملها بعض الوزارات في تأمين عدد من الخدمات الإلكترونية والعمل على تعميمها نظرا لأهميتها حيث يمكن تبادل الوثائق عن بعد بين الادارات دون الحاجة الى تنقل طالب الخدمة، وقد تم الانطلاق في مرحلة أولى بالعمل على الوثائق المجانية في انتظار تطوير المنظومة الى بقية الوثائق التي يتم تسليمها بمقابل. هذا اضافة الى تركيز وتعميم استعمال الهوية الرقمية على الجوال وتطوير بوابة المواطن للخدمات الإلكترونية.

وبخصوص المشاريع المبرمجة خلال السنة المقبلة في إطار دور الوزارة في دعم التحول الرقمي، بيّن السيد الوزير أنه سيتم العمل على تركيز السجل الوطني للعناوين بتكلفة تقدر بـ 1.6 م د كأحد أهم المنظومات التي من شأنها أن تحفّز المواطن على تقديم عنوان اقامة واحد يتم اعتماده في جميع المعاملات والمراسلات لتفادي الاشكاليات المرتبطة بطلب شهادة الإقامة، مع التأكيد على أنه سيتم اعتماد العناوين الرسمية فقط من قبل هياكل الدولة لتكون بذلك المسألة مضبوطة من الجانب الأمني.

هذا بالإضافة إلى جملة من المشاريع الاخرى على غرار تركيز خزنة الوثائق الإلكترونية الخاصة بالمواطن بتكلفة تقدر بـ 1.6م د وبوابة الخدمات الإلكترونية التابعة لوزارة العدل (E-justice) بكلفة 3.3 م د ومنظومة السجل العدلي بكلفة 3.3 م د وبوابة الخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية "E-Consulat" بكلفة 1.2 م د ونظام مدمج للبريد التونسي " ERP LAPOSTE" بكلفة 30 م د حيث سيتم دمج جميع التطبيقات الموجودة في البريد التونسي لتسهيل استعمالها. وكذلك تركيز منظومة رقمنة خلاص الشراء العمومي " E-PAYEMENT TUNEPS" بكلفة 1م د والتي تمّكن من إضافة مسألة الخلاص الالكتروني لبقية مراحل الصفقة.

وحول حماية الفضاء السيبرني الوطني، تم التطرق اجمالا الى البرنامج الوطني للتدقيق في سلامة الأنظمة والشبكات التابعة للهياكل العمومية خلال سنة 2024 وتركيز منظومة الإبلاغ الالكتروني (E-IBLAGH) سنة 2022 والانطلاق في تطبيق مقتضيات المرسوم المتعلق بالسلامة السيبرنية سنة 2023. إضافة إلى إعداد أدلة مرجعية حول:

حماية الأطفال على الخط من قبل وزارة الاسرة والمرأة والطفولة وكبار السن التي توفر جملة من النصائح الموجهة للمؤطر والمربي والولي حول تأطير الطفل في كيفية استعمال الهواتف الذكية ومخاطره العديدة.

الإجراءات التقنية المستوجبة عند التفويت في الأجهزة الإعلامية وطرق حمايتها عند فسخ المعلومات بصفة تامة دون ترك أي أثر لها لتفادي الولوج الى معطيات الدولة بمختلف مؤسساتها.

إدارة صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية وذلك من خلال العمل على توعية جميع مستعملي الأنترنات على التحلي باليقظة التامة في هذا المجال.

وبخصوص الحوكمة القائمة على البيانات وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي تم التعرض إلى:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي،

- إحداث المرصد التونسي للرقمنة قصد توفير معطيات حينية للفاعلين الاقتصاديين والمواطنين حول آخر التطورات في المجال الرقمي ونشر استعمال التكنولوجيات الحديثة،

- الاستشارة الوطنية الالكترونية،

- منظومة المساعدة على أخذ القرار في قطاع التربية (BI EDUCATION) خلال سنة 2023 بكلفة 1 م د،

- تركيز نظام أخذ القرار في الموارد البشرية للوظيفة العمومية (BI INSAF) خلال سنة 2023 بكلفة .81 م د.

وفيما يتعلق بتطوير الكفاءات وتطوير الثقافة الرقمية، تطرق السيد الوزير الى اعداد مسارات عالية الاستقطاب للتكوين في مجال حماية المعطيات الشخصية واستكمال وضع بوابة رقمية لتكوين إطارات القطاع العمومي في المجالات الرقمية وإدارة التغيير والاتصال خلال سنة 2023 بكلفة 1 م د.

وحول التشجيع على المبادرة الخاصة وريادة المشاريع، تم تقديم احصائيات خاصة ببرنامج تونس الناشئة اضافة إلى إعادة تهيئة 19 مركزا جهويا ذكيا وكذلك من خلال دعم المؤسسات الناشئة للمشاركة في التظاهرات الدولية.

بخصوص الاتصال وإدارة التغيير، بيّن السيد الوزير أنه سيتم تكوين مكوّنين حول التغيير والامتثال للرقمنة كتوجه للدولة والقيام بحملة تحسيسية وطنية قبل وأثناء انجاز المشاريع. كما تطرق إلى التعاون الدولي كخيار مهم سواء التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف وذلك من خلال اكتساب الخبرات والتعلم من التجارب المقارنة مثل دولة إستونيا كدولة أولى ناجحة في مجال الحكومة الالكترونية والرقمنة.

كما قدم السيّد الوزير مصادر تمويل المخطط الوطني الاستراتيجي 2025 والمتمثلة في القرض المبرم مع البنك الافريقي للتنمية (بنسبة 20 %) والقرض المبرم مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بنسبة 35%) اضافة إلى صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (بنسبة 45%). وأوضح السيد الوزير أن جزءا من الموارد المبرمجة للصندوق لسنة 2024 قرابة 97 م د ستخصص منها 67 م د لتغطية عجز ميزانيات منشآت ومؤسسات القطاع و30 م د لتنمية مشاريع القطاع.

وفي ختام مداخلته، تولى السيد الوزير تقديم بسطة حول توزيع ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال حسب طبيعة النفقات وذلك على النحو التالي:

نفقات التأجير: 17,450 م د

نفقات التسيير: 6,907 م د

نفقات التدخلات: 71,320 م د

نفقات الاستثمار: 79,473 م د

السيد سامي الرايس، نائب رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

تساؤلات ومقترحات أعضاء اللجنة والنواب الحاضرين:

إثر إحالة الكلمة للسيدات والسادة الأعضاء، تم تقديم جملة من التساؤلات والملاحظات والمقترحات التي تمحورت اجمالا فيما يلي:

الدعوة إلى وضع استراتيجية اتصالية من خلال التكثيف في الحملات التحسيسية التي من شأنها أن تساهم في التحول من الاعتماد على إدارة تقليدية الى إدارة مرقمنة،

الإشارة إلى عدم وجود مشاريع رقمنة مع بعض الوزارات المهمّة مثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الصناعة والطاقات المتجددة،

التأكيد على ضرورة وضع الضمانات الكافية لحماية المعطيات الشخصية وتأمين سلامة التعاطي معها بخصوص المشاريع المتعلقة برقمنة البطاقات الشخصية على اعتبار أنّ ذلك يمسّ من الأمن القومي،

الإسراع في إحداث مشروع البنك البريدي لما له من ايجابيات عديدة على مستوى الجهات من خلال تمويل أصحاب المشاريع الصغرى والتقليص من البطالة نظرا لتغطيته كامل تراب الجمهورية وثقة المواطن في المرفق البريدي،

تثمين المجهود المبذول في رقمنة المؤسسات التربوية وربطها بالألياف البصرية والاستفسار عن برنامج الوزارة في خصوص المناطق البيضاء،

التأكيد على وجود الكثير من العوائق الخاصة بالتحول الرقمي نظرا للصعوبات العديدة التي تعترض المواطن في معاملاته اليومية مع الإدارة خاصة منها تلك المتعلقة بضعف التغطية. والتساؤل في نفس السياق عن أسباب عدم ورود مشاريع قوانين لتطوير مجال الرقمنة.

الاستفسار عن أسباب غلق العديد من مكاتب البريد في مناطق مختلفة من الجمهورية وما يسبّبه من اكتظاظ وصعوبة في الحصول على الخدمات البريدية والتساؤل عن إمكانية وجود برمجة لإعادة فتحها مع الدعوة إلى توفير مكاتب بريد متنقلة تصل إلى المناطق الريفية.

دعوة ممثلي الوزارة لمزيد العمل على تشجيع الشباب وفتح آفاق جديدة لهم عن طريق وضع الإطار القانوني الملائم لتنظيم التجارة الإلكترونية.

التساؤل عن أوجه التعاون الدولي لوزارة تكنولوجيات الاتصال لدعم التحول الرقمي والتجارب المقارنة المعتمدة

وحول العجز المالي لبعض المؤسسات تحت إشراف الوزارة، أقر السيد الوزير بأن الديوان الوطني للإرسال الاذاعي والتلفزي لديه متخلدات بذمة شركات الإعلام والمؤسسات الاذاعية والتلفزية خاصة بعد التراخيص الكبيرة التي تم إسنادها من طرف الهيئة

العليا للاتصال السمعي والبصري وتتم تغطية هذا العجز من طرف صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. أما بخصوص شركة اتصالات تونس، أفاد السيد الوزير أنها تشتغل في مناخ تنافسي مبيّنا أن الوزارة في سعي متواصل لتحسين حوكمتها خلال سنة 2024 مضيفا أن تمشي الإنقاذ والإصلاح للشركة انطلق من خلال جملة الاجراءات التي من بينها اختيار الرئيس المدير العام للشركة عن طريق التناظر اعتمادا على الكفاءة والجدارة.

وفيما يتعلق بإحداث البنك البريدي، أشار السيد الوزير أن المشروع معروض على أنظار وزارة المالية والبنك المركزي التونسي وسيكون موضوع مجلس وزاري مضيّق. مشيرا إلى دعمه التام لهذا المشروع باعتباره سيمثل حلا لعديد الاشكاليات كالبطالة ودافعا للتنمية في الجهات عبر اسناد القروض الصغرى.

وحول التساؤل المتعلق بعدم وجود مشاريع رقمنة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الصناعة والطاقات المتجددة، أفاد السيد الوزير أن وزارة تكنولوجيات الاتصال تعمل وفق خطة وطنية مع جميع الوزارات.

وبخصوص عوائق الرقمنة، أقرّ السيد الوزير أن التغيير في اتجاه التحول الرقمي يتطلب الكثير من العمل والوعي مبيّنا أن العائق الأكبر يتمثل في القوانين التي تجاوزها الزمن ولم تعد تتلاءم مع التطورات مما يقتضي ضرورة العمل على تغييرها إضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية.

وبالنسبة إلى اتغطية المناطق البيضاء بشبكة الاتصالات، أفاد السيد الوزير أن المشغلين الثلاثة (3) للاتصالات ببلادنا مطالبون بتغطية كامل تراب الجمهورية مشيرا أنه خلال المرحلة الأولى تمت تغطية 94 عمادة و164 مدرسة و59 مركز صحة أساسية وتوفير خدمات لـ 180 ألف مواطن بكلفة 38 م. د والوزارة في طور إعداد المرحلة الثانية من المشروع مع الحرص على التسريع فيه.

وحول المشاريع العاجلة للوزارة، أكّد السيد الوزير أنها تتمثل في برنامجيْ الهوية الرقمية وبطاقة التعريف البيومترية لأنه لا يمكن الحديث عن رقمنة المعاملات الادارية بدونهما، مبيّنا أن الوزارة تعمل من أجل تحقيق محاور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بكل أبعادها لضمان انخراط بلادنا في هذا المسار التحديثي. وذكّر أن أول مرسوم تم اصداره هو المرسوم عدد 1 لسنة 2021 المؤرخ في 22 أكتوبر 2022 المتعلق بجواز التلقيح الخاص بفيروس كوفيد، إضافة إلى أن الوزارة تساند الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من خلال العمل على الجوانب اللوجيستية عند تنظيم الانتخابات والاستفتاء في تأكيد على أن وزارة تكنولوجيات الاتصال تعمل بصفة أفقية مع جميع الوزارات في ملف الرقمنة. وفيما يتعلق بمسألة التجارة الالكترونية، أفاد السيد الوزير أن هذا الموضوع محلّ تدخّل عديد الأطراف من وزارة التجارة والبنك المركزي والبريد التونسي، وهو موضوع يجب التعامل معه بصفة تشاركية وبالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة.

وبخصوص التساؤل المتعلق بعدم ورود مشاريع قوانين في مجال الرقمنة، أشار السيد الوزير أن الوزارات المعنية بهذه المشاريع هي المدعوة الى المبادرة بتنقيح القوانين وتوفير الموارد لذلك على أن تتدخل وزارة تكنولوجيات الاتصال إثر ذلك بتأمين وتدعيم الاليات لإنجازها. كما أكّد بخصوص العمل التشاركي مع مجلس نواب الشعب، استعداد الوزارة لعقد جلسات أخرى ذات صلة بمجال تدخلها ضمن مقاربة تشاركية ناجعة تمّكن من تحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع.

وحول اشكالية ضعف التغطية، أقر السيد الوزير بوجود الاضطرابات مشيرا الى ان هذه الاشكالية في عدد من الادارات تعلة يقع استعمالها للتغطية على أسباب أخرى مبيّنا أن آليات الصيانة السيبرنية مفروضة على جميع الهياكل من أجل تأمين مواصلة السير العادي للخدمات.

وبخصوص حفظ البيانات، أشار السيد الوزير أنهّا تتم معالجتها والتعاطي معها وفق منظومة البيانات المفتوحة تحت اشراف رئاسة الحكومة، مبيّنا أن مقترح توحيد جميع الهياكل في نفس المنصة الرقمية مسألة مُكلفة من الناحية المادية وخطيرة من الناحية الأمنية نظرا لاحتوائها للعديد من المعطيات، موضّحا في نفس الإطار أن منصة الترابط البيني بين الادارات جُعلت لهذا الغرض.

وفيما يتعلق بتعثّر المشاريع التي يتم انجازها بمقتضى اتفاقية القرض المبرم مع البنك الافريقي للتنمية منذ سنة 2018، بيّنت ممثلة الوزارة أن انجاز مشاريع النظم المعلوماتية يتطلب حيّزا زمنيا كبيرا وذلك مرورا بجميع المراحل المتعلقة بإنجاز الصفقة بالإضافة إلى ما يتطلبه الرجوع الى اللجنة العليا الوزارية للصفقات في عدد من هذه المراحل. بالنسبة إلى مسألة التلوث الكهرومغناطيسي والتأثير الصحي للمحطات القاعدية للهاتف الجوال، تم التأكيد على أن الوكالة الوطنية للترددات تسهر على سلامة المحيط وتتولى أخذ القياسات اللازمة مشيرة الى وجود منصة "EMF.TUNISIA " تمّكن المواطن من أخذ قياس حيني لمستوى الحقول الكهرومغناطيسية. وفي نفس السياق أكد السيد الوزير على أهمية تحيين المنشور عدد 33 لسنة 2008 المؤرخ في 23 أكتوبر 2008 المشترك بين وزارة الداخلية والتنمية المحلية ووزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة الصحة العمومية حول تركيز هوائيات محطات الهاتف الجوال بأملاك الخواص في اتجاه اعتماد معايير جديدة.

وحول الخدمات البريدية، تمت الاشارة إلى أن البريد التونسي يحتل المرتبة الأولى من حيث القرب للمواطنين وفق المعايير الدولية المعتمدة حيث يتم قياس مدى نجاعة الشبكة الداخلية للبريد من قبل اتحاد البريد العالمي على أساس توفير مكتب بريد كل 5 كلم ولكل 10.000 ساكن. وتفاعلا مع الأسئلة المتعلقة بمكاتب البريد التي تم غلقها بيّن السيد الرئيس المدير العام أنه تمت خلال سنة 2024 برمجة فتح 18 مكتب بريد جديد وإعادة تهيئة وفتح 63 مكتبا. كما سيتم تعزيز مكاتب البريد المتنقلة بإحداث 10 مكاتب جديدة.

هذا، وتمّ الإقرار بكثرة الطلبات على البريد التونسي في كامل تراب الجمهورية والاشارة في الآن ذاته إلى وجود عدة اشكاليات متمثلة في عزوف المقاولين على انجاز المشاريع الخاصة بالبريد التونسي إضافة الى نقص الموارد المالية والبشرية خاصة في ظل السياسة المتبعة بالمنع من الانتداب. كما تمت الاشارة إلى أنه يتم العمل حاليا على توفير انتداب استثنائي لتغطية النقص الحاصل وذلك بتأمين 140 انتدابا محليا لمكاتب بريد قريبة جدا من العمادات المعنية.

كما شاطر ممثلو الوزارة آراء النواب في دعم مشروع البنك البريدي الذي سيساهم في تمويل الاقتصاد الصغير وخلق توازن بين البعد الاجتماعي والربحي لضمان ديمومة البريد التونسي.

وحول جملة المسائل والاستفسارات المتصلة بشركة اتصالات تونس تمت الإشارة إلى أنّ الشركة تمتلك حوالي 6 مليون حريف وأن نسبة التغطية تبلغ نسبة 99% ومحطات الشركة مجهزة بالألياف البصرية بنسبة 90% وهو ما أكسبها ميزة تنافسية مقارنة مع باقي المشغلين. كما أن مجمّع اتصالات تونس حقّق قفزة نوعية على كل المستويات خلال السنتين الأخيرتين وأن كل المؤشرات كانت إيجابية.

كما تمت الاشارة إلى أنّ مشروع تغطية المناطق البيضاء يعدّ من المشاريع النموذجية في تقريب الخدمات من المواطن، مع التأكيد على حرص الشركة الدائم على أن تكون سباقة لتحديث خدماتها وتطويرها رغم الصعوبات المالية.

إضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى الإشكاليات التي تحول دون تطوير شركة اتصالات تونس وفي مقدّمتها الإطار القانوني الذي يعرقل مرونة التصرف بما يتماشى مع خصوصية القطاع، إضافة إلى تنامي الاعتداءات على منشآت الشركة خاصة عمليات السرقة التي ارتفعت خلال السنوات الاخيرة متسببة في خسائر مالية كبيرة.

ثالثا: توصيات اللجنة

مزيد تدعيم السياسة الاتصالية للوزارة من خلال تكثيف الحملات الإشهارية لتعريف المواطن بالتطبيقات الموجودة بما يضمن انخراط أكبر عدد ممكن من المواطنين في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي تونس 2025،

التسريع في حل الإشكاليات المرتبطة بضعف التغطية في شبكة الانترنات نظرا لتعطيلها لمصالح المواطنين وتأثيرها المباشر على جميع المعاملات الادارية على الخط،

الدعوة إلى مزيد الاستثمار في قطاع تكنولوجيات الاتصال بما يحقق الانتقال الرقمي لبلادنا كأحد الروافد الاساسية لجلب الاستثمار ودفع عجلة الاقتصاد.

وأخيرا دعوة الوزارة إلى اعتماد مقاربة تشاركية مع لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد من خلال تشريكها في مواكبة التظاهرات والملتقيات التي يتم تنظيمها في مجال الاتصالات والرقمنة،

ثم أنهت اللجنة النظر في مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والجاد والآن ننتقل للنقاش العام والقائمة الأولية تضم الزميلات والزملاء المحترمين عزيز بن الأخضر وسيرين المرابط ونبيل الحامدي وصالح الصيادي وسنياء بن مبروك وباديس الحاج علي والناصر الشنوفي والفاضل بن تركية ومنير كموني وبوبكر بن يحي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له ست دقائق، المقعد 190.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي رئيس المجلس،

أهلا وسهلا بالسيد الوزير وكل الطاقم المرافق،

أتقدم إليكم اليوم بنقاش يعبر عن قلقي وتطلعاتي نحو مستقبل قطاع تكنولوجيا الاتصال في بلادنا تونس، نحن أمام فرص لا تعد ولا تحصى للقفز باتجاه التطور والابتكار وأعتقد أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ حلول جذرية لتحقيق هذا الهدف.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي علينا تعزيز التعليم وللتدريب التكنولوجي مع التركيز على تطوير المهارات الرقمية للشباب، يمكن أن تكون الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال محورية لتحقيق نقلة نوعية أو تكون علاقة مباشرة للوزارة مع الشباب التونسي وتكون أكثر نوعية.

ثانيا، يتعين علينا الاستثمار بشكل مكثف في بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع التركيز على توفير أنترنات سريع وبأسعار معقولة لكل فرد، وهذا سيدفع بالتطبيقات الرقمية للابتكار نحو مستويات لم نشهدها من قبل والتوجه نحو المناطق الداخلية وخاصة الأرياف لضمان حقهم في التطور ومواكبة التحديات والتكنولوجيا والحال أن معتمدية مرناق التي تفتقر أغلب عماداتها إلى "téléphonique réseau" نذكر على سبيل الذكر منطقة القصيبي، برج السوقي، القنة، عين الرقاد، الزواوين، سيدي سالم، مرغنة، النوالي.

سيدي الوزير، أتصور أنك تفاجأت ويمكنني أن أذكر لك أكثر من ذلك، هذا لم يعد مقبولا، يجب مراجعة توجهاتكم وبرامجكم بالنسبة إلى معتمدية مرناق في خصوص مشاريع تدخل الوزارة في المناطق البيضاء وما يسمى "GSM" ونأخذ حصتنا مثل المعتمديات والولايات الأخرى ولا يمكننا أن نبقى رهين شركات خاصة.

سيدي الوزير، نفس الشيء، أريد أن أتحدث عن مكتب البريد بمعتمدية مرناق الذي يعطي اليوم حقيقة صورة مذلة ومهينة في شخص المواطن وفي صورة مركز سيادة يرفع فوقه العلم التونسي رغم المجهودات المبذولة من طرف الأعوان الحاليين.

وعندما نقول كما قلتم في تقريركم ونحن نحترم "Les normes" هناك مكتب بريد لكل 5 كم ولكل 10 ألاف ساكن، أقول لك لا سيدي الوزير فالمواطن بمعتمدية مرناق يقطع 25 كم ليصل إلى مكتب بريد، اليوم مكتب بريد المدينة يعمل لفائدة 50 ألف ساكن، عندما نتبع "Les normes" فكل 6000 مواطن يلزمه شباك، فلا بد من وجود 8 نوافذ والحال أنه يعمل بثلاث نوافذ وفي الحقيقة يعمل بـ 2 فقط نظرا إلى الغيابات الحاصلة والعطل.

هناك ملف إحداث مركز بريد بمنطقة الزاوية معتمدية مرناق يراوح أدراج المسؤولين منذ سنوات ولعلمك سيدي الوزير أنه تم تخصيص البناية وهي جاهزة، فالرجاء إعطاء هذا الملف كل الأهمية.

ثالثا، يمكن أن تكون إعادة هيكلة البيروقراطية والتسهيلات الإدارية لتشجيع روح المبادرة وتسريع عمليات اندماج التكنولوجيا في جميع القطاعات خطوة أساسية لتحفيز التنمية الاقتصادية.

رابعا، يجب علينا إطلاق حملات تسويق وتعزيز لجذب الاستثمارات لقطاع التكنولوجيا والابتكار وتوفير المزيد من المزايا والتشجيع على المشاريع البحثية سيكون لها تأثير إيجابي على الابتكار. يجب أن ننظر إلى تحفيز روح ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة خاصة "Les start-up" من خلال توفير بيئة تشجيعية وتسهيل الوصول إلى التمويل يمكننا تعزيز نمو الشركات الابتكارية.

سيدي الوزير، هذه خطوات تأسيسية للقفز نحو مستقبل تكنولوجي مزدهر، أتمنى أن تأخذوا بعين النظر كل هذه الاعتبارات

والمقترحات وتتخذوا الإجراءات الضرورية لتحقيق هذا التطور المنتظر.

سيدي الوزير، نملك اليوم أقوى "les développeurs" وأقوى "les applications" في العالم أصحابها شباب تونسيون، شباب تونسيون يبيعونها خلسة بعناوين أخرى لا تمت للواقع بصلة لأننا صادرنا حقهم ولم نضع التشريعات اللازمة، أقول "لأننا" لأننا نحن مسؤولون سويا عن عدم وضع التشريعات اللازمة التي تخدم مصالحه ومصالح الدولة في الآن نفسه ونحن اليوم دولة تنجز "application" يحدث فيها "des bug" هذا أمر مضحك وغير مقبول.

اليوم الاستشارة الوطنية للتربية والاستشارة الوطنية للدستور، ما رأيناه فيها غير مقبول لدولة تريد العمل على التكنولوجيا و" des axes de base de sécurité ou des bandes passantes" أنا أفهم قليلا ولدي فكرة بسيطة بخصوص هذا الموضوع وحقيقة هذا غير مقبول.

سيدي الوزير، نريد الرقمنة، قوموا بمبادرات وطنية قوموا بـ "think tank" مع الشباب التونسي واطلبوا ما تريدون وسترون النتيجة، لماذا عديد الشركات الأجنبية المنتصبة في تونس تقوم بهذا وتأخذ أفكارنا بأرخص الأثمان، اليوم هذا يمثل سوق جديدة يجب معرفة استغلالها والتعامل معها، اليوم هذه السوق يمكن أن تدخل للدولة مبالغ مالية هامة من العملة وهي بصدد إدخال هذه المبالغ ولكن للأسف أقولها إن الشباب التونسي بصدد التحيّل وبصدد وضع أمواله بالخارج نظرا إلى عدم مطابقة التشريعات والقوانين التونسية لذلك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيي الآن الزميلات والزملاء المجتمعين بلجنة المالية ولجنة السياحة وبمجرد انتهاء الاجتماع سوف يلتحقون بقاعة الجلسة.

أحيل الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق، المقعد 12.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال، والوفد المرافق له.

صراحة أنتظر مناقشة هذه المهمة بفارغ الصبر، لأن لدي سؤالا لم أجد من يجيبني عنه. منذ بداية هذه الجلسات العامة المخصصة لمناقشة هذه الميزانية، وأعلم أنك لست المسؤول بصفة مباشرة ولكن نحن نعيش في وحدة مؤسسات الدولة ولا بد من التنسيق، هل ترى كل هذه الكتب سيدي الوزير، هذه نصف الكمية الباقي في المكتب وفي المنزل، كل هذه الكتب في إطار مناقشة ميزانية الدولة.

من خطط وموّل ونفذ قرار طباعة المهام الخاصة بكل وزارة في شكل كتب لتوزيعها على النواب؟ هل هذا يندرج في سياسة التقشف؟ جاءتنا "semi-remorque" محملة بالكتب، هل هذا يندرج ضمن تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر نجاعة على عمل النائب؟ هل هذا يندرج في إطار الحفاظ على البيئة والمناخ؟

سيدي الوزير، بكل صدق أريد إجابة على هذا لأني منذ أن استلمت هذا الكم الهائل من الكتب وأنا أقلّب كفيّ عجبا. كان بإمكانكم إرسال قرص مضغوط أو "flash" لإرسال هذه الوثائق وتوفرون الأموال للدولة وتطبقون نظرية الرقمنة الذي يتحدث عنها كتابكم، هذا تبذير وسوء تصرف قد يرتقي إلى عمل إجرامي، ففضلا أجبني سيدي الوزير، ربما تنقصني معلومات موضوعية بخصوص هذا الموضوع.

هذه مقدمة لأقول أن الرقمنة ومواكبة التطور التكنولوجي هي عقلية وإذا كانت الدولة والقائمين عليها ما زالت تعتقد أن الثقة تكمن في الوثيقة فلا بد من تغيير العقول قبل تغيير أدوات العمل "change management the" نحن بلد "réseau" المعطل وبلد عد يوما آخر وبلد عندما تريد استخراج وثيقة يجب عليك استخراج 7 وثائق من 7 إدارات أخرى.

سيدي الوزير، هل تعلم أن بعض السفارات الأجنبية قامت باقتناء آلة "fax" للتواصل مع الدولة التونسية وهذه من المضحكات المبكيات، أنا مكلفة بالإعلام والاتصال وأعيي ما أقول، خاصة أن المصدر من وزارة الشؤون الخارجية، هناك بلدان اقتنت آلة "fax" خصيصا لدولتنا.

لن أتحدث في تفاصيل أمور الميزانية لأني بكل صدق يئست من كل شيء يسمى رقمنة، منذ عقود ونحن نتحدث عن الهوية الرقمية، أين هي؟ الله أعلم، منذ عقود ونحن نتحدث عن استخراج وثائقنا عن بعد، حتى أن موضوع المضمون الرقمي مشروع دشنته كل الحكومات وإلى اليوم لا أثر له على طوابير الحالة المدنية التي يكبر فيها الشخص.

سيدي الوزير، أعطنا أرقاما ومعطيات واستراتيجية وتواريخ إنجاز، أعطنا أملا، ليس أمل رئيس الحكومة، نريد القليل من الأمل الواقعي.

متى سيتم تطوير الإدارة؟ الاقتصاد الرقمي متى؟ "PayPal" متى؟ المحفظة الإلكترونية متى؟ متى سيتم التخلي عن الأوراق؟

سيدي الوزير؟ لقد تم الشروع في دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق الشغل وبدأوا في إصدار إحصائيات ومحاكاة لواقع العمل للعشرين سنة المقبلة وأين نحن من هذا؟ ذكاؤنا الفعلي وليس الاصطناعي بصدد الهجرة لأنه علم أنه لا مجال للعيش في دولة آلة "fax" ودولة الورقمنة وأنت تعرف "Brain drain".

المرة الفارطة جاءنا السيد وزير الشؤون الاجتماعية السيد مالك الزاهي وقال أن الوزارة وزعت بطاقات بنكية على العائلات المعوزة وعلى المتقاعدين وغيرهم وهذا من قبيل "تحضير الحصيرة قبل الجامع" لأن العديد من المناطق لا يوجد بها لا مركز بريد ولا بنك وتخرج من المدن الكبرى لا تجد حتى "réseau" وهذا ما يجعلني أذكر سيادتكم بخصوص منطقة العويثة التي قدموا أهاليها لوزارتكم بكتب هبة قصد بعث مركز بريد بالجهة وفي الحقيقة مشكورون مصالح وزارتكم الذين تواصلوا معي لمزيد التوضيح والاستفسار.

سيدي الوزير، في 11 جويلية 2023 استقبلكم السيد رئيس الجمهورية وتناول اللقاء توظيف شبكات التواصل الاجتماعي لنشر أخبار زائفة وبث إشاعات وهتك أعراض إلى جانب القذف والثلب الذي طال العديد من المسؤولين داخل أجهزة الدولة بهدف الإرباك وإدخال الريبة والشك في الجهات الرسمية وتعطيل أو ضرب المسار، فماذا فعلت وزارتكم في هذا الموضوع؟

الاتحاد الأوروبي أعلن بصفة رسمية منع أي منشور إلكتروني يدعو إلى الكراهية والعصيان أو العنف وسيتم حجب شبكة التواصل الاجتماعي مع تحميل الجهة المعنية المساءلة القانونية وأين

نحن من كل هذا سيدي الوزير؟ اليوم "c'est une urgence" للتعامل مع الجرائم الإلكترونية وقد وضعتموها ضمن الأهداف الاستراتيجية لوزارتكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، المقعد 91.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح الصيادي غير منتمي له دقيقتان، المقعد 177.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق.

إن مكاتب البريد بالمنستير تعاني نقص في الأعوان، والسيد المدير الجهوي السابق طلب من الوزارة 0 انتداب محلي للسنة الفارطة، متى ستنطلق صيانة وتهيئة مكتبي بريد المنستير وبريد خنيس علما أن كل الإجراءات الإدارية والمناقصات تمت منذ جوان الفارط؟

مكتب بريد العمران جاهز منذ فيفري 2023 في انتظار الأعوان ويمكن أن يعوض مكتب بريد المنستير عند انطلاق أشغال تهيئته وصيانته.

الرجاء التدخل لصيانة وتهيئة مكتب بريد المحطة بالمنستير لدى مصالح صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية علما أن الإدارة الجهوية تقدمت بمطلب في الغرض منذ 2019 وكانت إجابة الصندوق أن العمارة يجب ترميمها لأنها متداعية للسقوط وإلى حد الآن ما زالت على وضعها السابق ومكتب البريد في وضع مزري ويفتقد لأبسط الضروريات.

سيدي الوزير، في إطار تقريب الخدمات البريدية للمواطن فإن متساكني سقانص وسطح جابر في انتظار إذنكم لفتح مكتبي بريد.

وفي الختام نرجو إنشاء البنك البريدي التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة سنية بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل لها ثلاث دقائق، المقعد 102.

السيدة سنية بن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له.

سيدي الوزير، لدي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى تتعلق بالتغطية بالنسبة إلى الهاتف القار وما يطرحه هذا الإشكال من تعطيل للشركات الناشئة، الرهان اليوم في تكنولوجيات الاتصال هو ضمان السيادة الوطنية في المجال الرقمي والرهان الثاني هو تشجيع أصحاب المبادرات الخاصة من الشبان على خلق "Les start-up".

سيدي الوزير، الشركات الناشئة في حاجة إلى توفير تغطية شاملة بالألياف البصرية وخاصة في بعض المدن الصغرى والأرياف حتى لا تجد هذه الشركات الناشئة نفسها مجبرة على الاستقرار في المدن في حين أنها في حاجة لتسهيلات في الدفع وأسعار معقولة.

الملاحظة الثانية تتعلق ببرنامج الوزارة لترسيخ ثقافة الدفع الإلكتروني حتى يقع تعميمه على كامل البلاد وعلى كل الفئات الاجتماعية.

سيدي الوزير، ماذا فعلت الوزارة للتحسيس بذلك وتشجيع المواطنين على تقنية الدفع الإلكتروني؟ متى سيتم تغطية الأماكن العمومية والمنتزهات بـ "réseau 4G"؟ ماذا فعلت الدولة التونسية ممثلة في وزارة تكنولوجيات الاتصال لتحفيز الكفاءات التونسية على البقاء بالبلاد؟ وهذا نعتبره مشكلا كبيرا.

سيدي الوزير، أنت تعلم أن الكفاءات التونسية تختار الهجرة وأريد أن أذكركم أن 90% أو أكثر من خريجي الجامعات التونسية في مجال الاتصال يشتغلون اليوم في " les grandes boites de développement numérique dans le monde" مثل "Sup'Com Tunisie" و"ESPRIT".

سيدي الوزير، يجب ألا ننسى أن هذه الكفاءات تكونت في تونس وتونس من أنفقت عليهم واليوم هذه الكفاءات نجدها في فرنسا وكندا وألمانيا ودول الخليج وفي المقابل يطرح مشكل التشغيل في بلادنا، فهل فكرت الوزارة في خطة بديلة؟

في الأخير، أتساءل عن مركز البريد بالكرم الغربي الذي تم إغلاقه سنة 2019 وكان لي لقاء مع السيد الرئيس المدير العام للبريد مشكور وكان تفاعله إيجابيا ووعدني أن الأشغال ستنطلق خلال الثلاثي الأول من سنة 2024 على أقصى تقدير في شهر مارس بتكلفة جملية بـ 600 ألف دينار، أريد أن أعرف: هل تم تقديم طلب عروض؟ وهل أن الأشغال ستنطلق في هذه الآجال المذكورة أم لا؟ شكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مساء الخير للجميع،

نجدد الترحيب بالسيد الوزير نزار بن ناجي وزير تكنولوجيات الاتصال وكافة أعضاء الوفد المرافق له، مرحبا بكم.

الكلمة الآن للسيد الزميل النائب المحترم نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق والمقعد 91، تفضل.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

سأبدأ مداخلتي اليوم بثلاثة أسئلة:

السؤال الأول منذ سنة 2003 أدخلت الدولة التونسية المنافسة في قطاع الاتصالات، ما هي نتائج ذلك؟

السؤال الثاني منذ سنة 2006 تم بيع 35 % من اتصالات تونس لدولة الإمارات، ما نتيجة ذلك؟ ماذا ربحنا وماذا خسرنا؟

السؤال الثالث الخدمات الدولية للاتصالات، ما هي النسبة المئوية من مداخيل العملة الصعبة من الاتصالات للبلاد التونسية؟ وأين تم استثمارها؟

سيدي الوزير، سؤال بسيط: هل استيقظت في يوما ما وقمت بجولة على مراكز البريد؟ فلو ذهبت يوما من الأيام إلى مراكز البريد واطلعت على ما يحصل هناك لقررت القيام بخيارات جديدة لفائدة هؤلاء الفقراء الذين يستيقظون على الساعة الرابعة أو الخامسة صباحا ويقفوا بالصف ليتمكنوا من الحصول على رواتبهم.

اليوم سأتحدث عن كبار السن من كهول وكبار السن "العزايز" سأقولها بالدراجة حتى يسمعوننا وحتى نقول بأن لدينا وزير يشعر بنا، وهذا الوزير سيتخذ قرارات ثورية من أجلهم.

سيدي الوزير، أريد أن أسأل عن صفقة "les distributeurs" الذين تم تركيبها وهي معطبة، لماذا تم القيام بهذه الصفقة؟ سأعطيك مثالا: لدينا "distributeur" في السبيخة عندما تضع البطاقة عوض أن تخرج الأموال لخارج "distributeur" تدخل هذه الأموال إلى داخله بالإضافة إلى وجود العديد من الأعطاب في هذه الآلة، ووجود العديد من الأموال الناقصة ويتحمل أصحاب المراكز مسؤولية هذا.

السيد الوزير، اليوم في منطقة كالسبيخة والوسلاتية وعين جلولة، سأتحدث عن السبيخة التي يوجد بها مركز بريد وحيد ومركز البريد الثاني في سيدي مسعود تم غلقه وأخذ كل التجهيزات.

سيدي الوزير، في منطقة هند الزيتونة، هناك مركز بريد يفتح أبوابه ويغلقها كما يريد ويعود العمال إلى منازلهم متى أرادوا.

هناك أيضا هبة لأهالينا بالعويثة في سيسم، تم تقديم هبة لاتصالات تونس من أجل إنشاء مركز بريد بالعويثة حتى يستطيع الأهالي الوصول إلى هذا المركز وتسلم "les mandats".

سيدي الوزير، الوسلاتية منطقة تضم أكثر من 30 ألف ساكن يوجد مركز للبريد وحيد وسط المدينة، نقول مبروك علينا بعث مركز بريد بعين جلولة ويمكن أن يكون هذا أفضل إنجاز حققناه بعد الثورة.

سيدي الوزير، أطلب منكم ومن كل إطارات وزارتكم تنظيم هذا القطاع من أجلنا ومن أجل أبنائنا ومن أجل الأجيال القادمة ومن أجل الرقمنة، أريد أن أعرف ماذا فعلنا بالرقمنة في تونس؟ وماذا سنفعل بها؟ لأن كل إطاراتنا وأبنائنا لم يجدوا أي تشجعيات من بلادنا ليستقروا بها وتم استقطابهم من البلدان الأوروبية ليتم استثمار قدراتهم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم بديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار له دقيقتان، تفضل.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال وإطارات الوزارة المرافقة له،

السيد وزير تكنولوجيا الاتصال، تعتبر وزارتكم اليوم عماد اقتصاد المستقبل وعندما نتحدث عن اقتصاد المستقبل فإننا نتحدث عن الاقتصاد الرقمي والرقمنة والاستخلاص الإلكتروني ونتحدث عن حجز مكان للدولة التونسية في اقتصاد المستقبل.

اليوم شبابنا لا يتحدث سوى بالرقمنة وتكنولوجيات الاتصال، أعلم بأن هذا التحوّل لن يحصل بين ليلة وضحاها ولكن إن لم نعمل على هذا اليوم، فإننا بعد خمس أو عشر سنوات عندما يصبح كل العالم يتعامل بالرقمنة لن نجد مكاننا بينهم.

اليوم عندما نتحدث عن الرقمنة فإننا نقصد بذلك تعميم الرقمنة على كافة الإدارات للقضاء على البيروقراطية والرشوة، ولا نتحدث عن الرقمنة التي هي سجل "en ligne" وتأتيني برزمة من الوثائق معرفة بالإمضاء في البلدية، في حين أننا نعيش اليوم عصر الإمضاء الإلكتروني، عندما نتحدث عن المعرف الوحيد والاتصال الأفقي بين وزارتكم ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الداخلية وكل ما يهم بنك المعلومات.

عندما نتحدث عن الرقمنة والاقتصاد الرقمي، فإننا نتحدث عن القضاء على الرشوة، لأنه كلما كان هناك أوراق وكلما كان هناك إمضاء وكلما كان هناك "cachet" يكون هناك "risque" للفساد.

وسأختم مداخلتي بالشأن المحلي في مخطط التنمية لولاية مدنين، منذ سنة 2016 المشاريع المقترحة على المجلس الجهوي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، تفضل.

الكلمة الآن للسيد الفاضل بنتركية عن الوطنية المستقلة له خمس دقائق، تفضل.

السيد الفاضل بنتركية

شكرا السيدة الرئيسة،

الشكر الموصول للجنة على تقريرها المقدم،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أعتقد أنه من أهم استراتيجيات وزارة تكنولوجيا الاتصال هو التحول الرقمي في جميع الميادين، لأننا لا يمكن أن نتحدث عن إصلاحات عميقة وعلمية ومدروسة في الاقتصاد بدون أن نتحدث عن الرقمنة واستخدام التقنيات الحديثة وخاصة تطوير البنية التحتية لشبكة الاتصال، أنا لا أجد تقدم كبيرا في رقمنة الإدارة، حتى أننا حلمنا ببعض الخدمات الإدارية الأولية والبسيطة ولكن ما زلنا ننتظر الإنجازات في البرامج المتقدمة وخاصة في ميدان الأمن الوطني والجيش بدون أن ننسى الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير، على إثر زيارة السادة الوزراء إلى المجلس، قدّم كل وزير برنامجه الخاص بوزارته إلى الخدمة الإلكترونية، فهل هناك نية للتنسيق بين الوزارات والإدارات الحكومية للوصول إلى تطبيقة الحكومة الإلكترونية "E-Gouvernement" التي أصبحت تمثل طموح كل تونسي في بلادنا، ولنا الكفاءات في ذلك، مع العلم أنني عملت 17 سنة في الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية كمستشار بالديوان ولدينا هناك إطارات كثيرة وكثيرة جدا في هذا الميدان يجب الاستفادة من خبرتهم.

السيد الوزير، لا يمكن أن نتقدم في التحول الرقمي بدون تطوير الأطر التشريعية ونحن كنواب ننتظر منكم، وقد حان الوقت لنضع إطارا تشريعيا جديدا يأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي.

السيد الوزير، ما هي استراتيجية الوزارة بشأن تغطية بعض المناطق بشبكة الاتصالات خاصة المدارس والمراكز الصحية؟ كما أن خدمة الدفع الإلكتروني لم ترتقي إلى حد الآن إلى المستوى المطلوب، نحن نتفهم الظروف المادية الصعبة التي تمر بها البلاد، كما نعلم أيضا ارتفاع أسعار التجهيزات والخدمات الخاصة بميدان الاتصالات وخاصة ميدان الألياف البصرية لتوصيل الانترنات والتي ما زالت محدودة جدا.

فهل هناك استراتيجية قريبة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى لإدخال الألياف البصرية إلى كامل تراب الجمهورية؟ هذا ما نحلم به ونتمنى أن يجده أبناؤنا.

السيد الوزير، هل هناك برنامج ودراسة وتكوين يكون بالتنسيق بين وزارتكم ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي لتحقيق التوازن والتكافؤ بين جميع الجهات بشأن امتلاك جهاز كمبيوتر بسيط أولا، وتوصيل الخدمات إلى المدارس في الأماكن المحرومة من ذلك؟

السيد الوزير، لا يمكن أن نقارن طفلا يدرس في تونس في حي النصر أو في مكان آخر بطفل يدرس بجهة الوسط أو ببعض الأرياف من ناحية التجهيزات التكنولوجية نظرا لظروفهم الخاصة، لذا أعتقد أنه بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي يمكن مساعدة هؤلاء للحصول على جهاز حتى يشعروا أنهم متساوون مع زملائهم.

سيدي الوزير، فمن باب المساواة بين الجميع نأمل منكم اتخاذ هذه المبادرة بتقديم خدمة كبيرة لأبنائنا المحرومين من التجهيزات المتقدمة وشكرا على اهتمامكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية للسيد الوزير والإطارات السامية المرافقة لسيادته ونحن نناقش ميزانية الوزارة لسنة 2024.

سيدي الوزير، أود في البداية أن أتوجه بتحية شكر لك ولكافة العاملين والإطارات التابعة للوزارة سواء على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي على الخدمات التي يتم تقديمها للمواطن مهما كان الموقع الذي يتم فيها تقديم هذه الخدمة.

ثانيا، سيدي الوزير، عندما نتحدث عن وزارة التكنولوجيا فإننا نتحدث عن الحداثة، نتحدث عن تسابق الدول على دخول هذا المجال، لأنه بلا تكنولوجيا وبلا تطوير لشبكة التواصل هذه، لا يمكن أن تخوض معارك التنمية والاقتصاد والتأثير، وأخذ المجال للمساهمة ولتنمية اقتصادنا الوطني، نحن ملزمون لا خيار لنا إلا بالتمكن من هذه المجالات العلمية المتطورة.

صحيح أن تونس قطعت أشواطا في هذا المجال، لكن السؤال المطروح: هل لدينا الإمكانيات الفنية والمالية والتعليمية لنساير هذا التطور الحاصل بصفة لا يمكن أن يتصورها العقل البشري.

ثانيا سيدي الوزير، المواطن بالإضافة لطلباته المعيشية اليومية أصبح يطالب بهذه الخدمة، فعلى سبيل الذكر في دائرة الفحص بئر مشارقة التي أمثلها، التساؤل المطروح: متى سيقع بدء التوزيع الكلي للألياف البصرية بئر مشارقة محطة؟ متى سيقع تهيئة شبكة جبل الوسط الحالية بالألياف البصرية وأيضا منطقة السعادة 1و2 بمدينة الفحص؟

أمر للإشكالية المتمثلة في مشكل الدراوشية وهي منطقة أخرى بمدينة الفحص: الدراوشية 1و2 الشبكة الأرضية للهاتف والأنترنات غير موجودة تماما، لذلك المرجو منكم سيدي الوزير النظر في هذا الطلب.

النقطة الأخيرة تخص مركز بريد سيدي عويدات، هذه المنطقة التي تبعد عن مدينة الفحص على حدود سليانة بـ 30 كلم، يوجد خصام بين صاحب المقر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم منير الكموني غير منتمي له أربع دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

مرة أخرى أريد التنويه بالدور الذي تلعبه وزارتكم في هذا التحول الرقمي وبالأهداف الاستراتيجية التي ضبطت في التحول الرقمي لسنة 2025 وكذلك الإنجازات التي ذكرتموها في تواصلكم مع اللجنة ومن خلال الوثائق التي وصلتنا.

ومرة أخرى أريد أن أذكر بأن الرقمنة لم تعد خيارا وإنما أصبحت اليوم اضطرارا في هذا العالم المتحول وهذا التحول سريع جدا ولا بد أن نتجهز لهذا الأمر ونوليه المكانة التي يستحقها.

سيدي الوزير، لا يمكن الحديث عن رقمنة أو إدارة متطورة إذا كانت البنية التحتية غير مؤهلة لهذه المرحلة، فولاية المهدية مثلا ولاية ساحلية ولكن لها امتداد ريفي كبير، هناك الكثير من المناطق البيضاء بهذه الولاية الخالية تماما من التغطية الاتصالية وبالرغم من ذلك لم يتم تركيز أي محطة جديدة منذ أكثر من خمس سنوات بدائرتي التي أمثلها.

سأذكر بثلاث نقاط محددة: أولا محطة الإرسال بالشاحنة الغربية من معتمدية هبيرة، كنت قد طرحتها في اللجنة وأذكر بها مرة أخرى، تم التفويت في الأرض منذ سنوات لتركيز هذه المحطة ومنذ سنوات والأهالي ينتظرون، تم تحريك الملف مؤخرا ونحن نشكر تفاعل إدارتكم مع هذا الأمر بالتفاعل مع وزارة أملاك الدولة، ننتظر منكم سيدي الوزير، أن تتابعوا هذا الأمر ليتم التركيز في أسرع وقت.

النقطة الثانية، وهي محطة أخرى مبرمجة منذ 2018 بمنطقة أولاد عمر من معتمدية أولاد الشامخ، ولكن لم ترى النور منذ ذلك التاريخ، نرجو منكم إفادتنا بأسباب هذا التأخير وعلى الأقل التعجيل بإنجاز هذه المحطة المهمة.

النقطة الثالثة تهم المنطقة الثالثة بمعتمدية شربان، في الحقيقة أغلب العمادات تشتكي من نقص التغطية وضعفها: منطقة القواسم مثلا وتحديدا أولاد حمد لا يوجد لديهم أي إمكانية للتواصل. منطقة البسمل يوجد بها معهد ثانوي وإعدادية، وأنا كنت في وزارة التربية وأعرف معاناة الإدارات الجهوية في التعامل مع هذه المؤسسة. لذلك لا بد من إيجاد حلول لهذه المناطق.

هناك مشروع آخر يتمثل في ربط المدارس الابتدائية بشبكة الاتصالات وخاصة الانترنات، هذا المشروع يحتاج للتسريع وهو مهم جدا، لأن أغلب الخدمات المدرسية اليوم مرتبطة بالرقمنة ونحتاج لهذه البنية الأساسية.

المحور الثاني من تدخلي يتعلق بمكاتب البريد بدائرتنا: في هذه المناطق الداخلية مركز البريد يمثل قطب المعاملات الإدارية وللمالية في ظل غياب دور الخدمات بصنفيها: وفي ظل غياب مقرات لـ "STEG" و"SONEDE" والقباضات المالية أحيانا، هناك معاناة كبيرة لأعوان هذه المراكز.

لذلك نرجو مراجعة الخارطة لتوزيع هذه المؤسسات ودعمها بما تحتاجه من الإطار البشري واللوجستي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم بوبكر بن يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية نضالية للمقاومة الفلسطينية المسلحة، ونذكر أننا في حرب تحرير لفلسطين من النهر إلى البحر وأن الاعتراف والتعامل مع العدو الصهيوني خيانة عظمى.

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له،

ونحن نناقش مهمة وزارتكم، وباعتبار أن الأرقام والبرامج مرتبطة بالمالية العمومية فهي تحت إكراهات الظرف الصعب الذي تمر به البلاد وهذا لا يبعد الحديث عن بعض الملفات والتوجهات الكبرى مع تثمين ميزانية الاستثمار لوزارتكم.

السيد الوزير، قطاع الاتصالات تتم حوكمته طبقا لمجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2001 وتشتمل خدمات الاتصال على خدمات بيع وتوزيع شرائح الهاتف الرقمي الجوال وتسويق الخطوط الهاتفية لعموم الموطنين بالتسعيرة التي تحددها الهيئة الوطنية للاتصالات باعتبارها الجهاز الحكومي التعديلي.

سيدي الوزير، خدمات الاتصال تقوم بها شركة اتصالات تونس -وهي منشأة عمومية- عبر التعاقد مع أفراد وذوات معنوية من خلال منح تراخيص في الغرض لهؤلاء طبقا للفصل الخامس من المجلة وعبر كراس شروط مصادق عليها من وزارة الإشراف وقد تبين من خلال مراجعة كراسات الشروط أنها لا تشتمل على كراس شروط تتعلق ببيع وتوزيع شرائح الهاتف الجوال الرقمي وتسويق الخطوط الهاتفية. كما ثبت بأن هذه الخدمات التي تقوم بها الشركة من خلال مناولتها لا تخضع لأي نص قانوني وهي تتم بالمراكنة مع عدد قليل من المتعاقدين خارج إطار الشفافية والمنافسة.

لذا فإنه يتعين إخضاعها لشروط قانونية مسبقة، ويحذف بمقتضاها احتكار هذه الخدمة التي تمثل حوالي 70% من رقم معاملات اتصالات تونس والهدف من هذا التعديل الحوكمة الرشيدة والتسيير والإشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية ضمن إطار العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات بوصفها ملك الشعب تديرها الدولة ويستفاد منها المواطن.

السيد الوزير، تقتضي منا السيادة الوطنية اليوم مراجعة الالتزامات التعاقدية مع الشريك الأجنبي المالك لحصة 35 % من رأس مال شركة اتصالات تونس والتي أعطته حق التصرف بمقتضى هذا التفويض في الإدارة والصفقات في إطار سياسة سياقات سياسية ومالية معلومة، وهو ملف مهم لا بد من متابعته لما لهذه الخدمات من دقة وارتباط بسلامة شبكتنا وأمننا وشركاتنا الوطنية، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نعلم أن الأشغال بمشروع توسعة قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهة النحلي متوقفة منذ سنة 2012 بسبب إشكاليات عقارية لم يقع التوصل إلى حلها بصورة نهائية إلى اليوم ونتج عن توقف الأشغال إلحاق أضرار مالية لشركة المقاولات العمومية المكلفة بالإنجاز وكذلك بشركات المناولة التي تعاقدت مع هذه الأخيرة.

وبالرغم من اتفاقية التسوية الممضاة منذ سنة 2019، فإن شركة المقاولة لم تقدر على استئناف الأشغال بسبب تواصل المشاكل العقارية وعدم إنجاز المستلزمين العموميين للشبكات المختلفة ولغياب المكاتب الاستشارية والمصممين المكلفين بمتابعة تنفيذ الأشغال ولتحديد كيفية وطرق التدخل وتقييم الأضرار والمصادقة على كيفية طرق التدخل وتقييم الأضرار والمصادقة على الأثمان الجديدة، شركة المقاولة العمومية زاد توقف الأشغال هذا من تعقيد وضعيتها المالية الصعبة، كما يتم تسليط ضغوطات عليها من قبل شركات المناولة التي تطالبها بالتعويض وقد سبق أن طلبت فسخ للصفقة بالتراضي.

نأمل منكم السعي لفض جميع الإشكاليات في أسرع الآجال الممكنة والنظر في تدعيم هذا المشروع بالاعتماد على الأسعار الحالية المتداولة في السوق، وذلك لتجنب إلحاق الضرر المالي بالمقاولة العمومية وبشركات المقاولة المباشرة للأشغال وفي صورة تعذر فسخ الصفقة يتم التعويض العادل للشركات المذكورة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الوفد المرافق له،

اليوم سأتحدث عن مجموعة قطاع العاملين المستقلين، الأشخاص الذين يشتغلون في قطاع "freelance" والصعوبات التي يواجهونها، سأقدم رقمين سأبدأ بهما، في الولايات المتحدة الأمريكية هؤلاء الناس جاؤوا بما قيمته 1,1 مليون دينار، في الهند عدد المشتغلين في "freelance" 26 مليون، في تونس لا يجدون سوى عراقيل والتعطيلات والرفض ويجد الشخص نفسه يبحث بتهمة تبييض الأموال أو إدخال الأموال خارج المسالك القانونية الرسمية.

هؤلاء الشباب لم يطالبوا لا بوظيفة عمومية ولا بمنح، هو يطالب بحقه في التشغيل كبقية العالم المتقدم، يطالب ببطاقة "PayPal" لتكون وضعيته القانونية مسموح بها، ويمكن أن تصله تحويلات بنكية من الخارج، لكن المفاوضات فشلت، لا أدري "PayPal" موجودة في 200 دولة في العالم لم تفشل المفاوضات إلا في تونس.

إن سياستنا الحمائية في العملة الصعبة، لا أرى أنها حجة مقنعة لأنه سيدخل للبلاد عملة صعبة أكثر مما سيخرج من العملة الصعبة.

أيضا الحلول الترقيعية التي قامت بها الوزارة بـ "carte technologique" ليس له ما يقدمه، كما أن "PayPal" يقدم فرص شغل كبيرة سواء في تجارة السلع عن بعد، الترجمة، "marketing" و"design" أي أنه يعتبر حلا للبطالة وللعاطلين عن العمل بالإضافة

إلى أنه سيدخل أرقام كبرى من العملة الصعبة يمكن أن تتجاوز ما يحققه القطاع السياحي.

ماذا نفعل نحن الآن؟ شبابنا يخرج من تونس ويشتغل مع أكبر الشركات العالمية، لأن الدولة التونسية غير معترفة به، فهو يذهب لجنات ضريبية في دبي، في تيلندا وتونس لا تستفاد منه في شيء، لقد قال أريد أن تكون وضعيتي قانونية أدفع الجباية ونعلم عن عملي. لا، الدولة التونسية لا تعترف به، لا أدري، في الدولة التونسية نتحدث عن التكنولوجيا، لم تساير أبدا التكنولوجيا، "PayPal" موجود منذ عشرين سنة، لا نعترف به "Blockchain" العملات الإلكترونية نفس الشيء لا نعترف به، كل شيء يعتبر جريمة في تونس أي شيء في التكنولوجيا جريمة.

العملة الصعبة، الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا كل العملات مستثمرة فيها "bitcoin" وهذه العملات لدينا شباب يستثمر فيها لكن نفس الشيء يجد نفسه يبحث في جريمة تبييض الأموال وفي جرائم التهرب الضريبي، لا أدري لماذا دولتنا التونسية هكذا.

السيد الوزير، يجب تعديل قانون الصرف في أقرب وقت أيضا لماذا لا نؤسس ديوان وطنيا للعمل الحرّ لتنظيم هذا القطاع الذي بإمكانه توفير عدد كبير من فرص الشغل؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد العزيز شعباني عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مركز العمل عن بعد بالقصرين به شركات منتصبة منذ 2008 دون عقود ودون سند قانوني، أغلقت الأبواب في وجه الباعثين الشبان الراغبين في الانتصاب في مجال تكنولوجيا الاتصال، المقر يفتقر لأبسط مقومات الرقمنة من وسائل عصرية وألياف ذات تدفق عالي، ظروف العمل فيه صعبة مما جعل عدد الراغبين يهجرون هذا المقر، فهل من التفاتة جدية لهذا المقر؟ كما أدعوكم إلى البحث وللتدقيق في هذا المركز فوراءه توجد نقطة استفهام كبيرة.

في موضوع آخر يهم البريد التونسي: فرع خنقة الجازية بمعتمدية حاسي الفريد، لماذا تخليتم عن هذا الفرع؟ المواطن عندما يقع إحداث إدارة ذات طابع خدماتي يطمح لتجويدها وليس غلقها، فلماذا أغلقتم هذا المقر ومتى سيتم التراجع عن هذا؟ فهو من أوكد الحاجيات.

دعما للزميل حمادي عن دائرة سبيطلة، الحديث عن إمكانية غلق فرع وادي معيو هو سلب لحقوق الناس ونحن متمسكون به.

الفرع الموجود في عمادة الكامور بمعتمدية حاسي الفريد، متى سينطلق المقاول في أشغال التوسعة؟ وهل من المعقول أن نبقى تحت رحمة المقاول إلى حدّ هذه الساعة؟

عمادات بلهيجات، مقدودش، سيدي حراث، العويجة، الدغرة وبالهيجات لا يوجد لديهم أي فرع بريد ومنهم من ينتقل حوالي 40 كلم لمركز المدينة.

شركة اتصالات تونس، تعاني من نقص في عدد الأعوان بالجهة وهذا ما جعل الحريف يعاني من "ارجع غدوة واستنى"، العدد 82 عون يعتبر ضعيف جدا قياسا بعدد السكان فيما يصل إلى أضعاف الأضعاف في ولايات أخرى عدد سكانها أقل. فمتى سيتم التدخل للحدّ من هذا النقص واللاتكافؤ؟

القصرين تعتبر من الأوائل من حيث البيع، أي الإدارة الجهوية للاتصالات بالقصرين تقدم أموالا للدولة التونسية، ومع ذلك فإن جل المناطق غير مغطاة حتى بـ"GSM".

أما عن الأنترنات قوية الدفع فهذا حكر على وسط بعض المدن، يعني ابن الأرياف لا، ابن الجبال لا، فمن يسكن بأرياف القصرين الجنوبية وحيدرة وماجل بلعباس والعيون وجدليان وسبيطلة وغيرها من الأرياف ليس له الحق، لا يكفي أنه معزول من حيث الطرقات نعزله أيضا رقميا.

أحدثك عن حاسي الفريد التي تشكو غياب نقطة بيع إضافة إلى غياب التغطية وإن وجدت فهي ضعيفة.

منطقة الهشيم بمعتمدية حاسي الفريد ذات 4 آلاف نسمة معزولة تماما، نطالب بتغطيتها.

وأنا أتحدث عن حاسي الفريد تذكرت أن أريافها تعيش على ظلام دامس منذ ثلاثة أيام، هذا المعطى يجعلني في حل عن الحديث عن الانترنات وعن الرقمنة ومن خلالكم أتوجه إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بأن تتحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين وتكون فعلا وطنية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

ومرحبا بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال،

سيدي الوزير، كل وزير حل بيننا تحت قبة هذا البرلمان إلا وتحدث عن رقمنة وزارته وإدارته ولكن مع الأسف الشديد لم نلمس مبادرات أو محاولات جادة لرقمنة هذه الإدارة.

السيد الوزير، أريد أن أقول لك بأن طموحنا في تونس -وهذا ليس بالعزيز علينا- ليس برقمنة كل وزارة على حده، نحن نحلم بحلم قابل للتحقيق بحكم أنه موجود لدينا العديد من الإطارات القادرة على إحداث رقميا المنصة الإدارية والحكومية الموحدة التي تغنينا عن الوثائق وتسهل الخدمات العمومية على المواطن، وهذا مهم جدا وليس بعزيز.

في جانب آخر وأعتقد أنها من المسائل المهمة والتي تتعلق بالخطر الافتراضي الرقمي في علاقة بالناشئة والمتمدرسين والمراهقين.

سيدي الوزير، نرى اليوم أن شبكات التواصل الاجتماعي والتطبيقات التي يباشرها ويستهلكها المراهق والناشئة تهدد السلامة الفكرية والجسدية له وقد رأينا في السنوات الفارطة الألعاب وتلك التطبيقات التي لا تزال متواصلة والتي شعارها الدم والموت وما إلى ذلك وهدفها ترسيخ ثقافة هجينة ودخيلة عنا والتي حلت محل مؤسسات ومحل العائلة التي تربي.

هناك دراسات موجودة في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية التي يمكن أن تعود إليها وهي متعلقة بخطر شبكات التواصل الاجتماعي التي أثبتت أن عمليات الاستقطاب للتطرف وللإرهاب مرت عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

السيد الوزير، ما هي سياستكم وسياسة وزارتكم لتحصين الناشئة والشباب التونسي من الوقوع في هذه المطبات التي تهدد وتهدد ناشئتنا وأجيالنا.

السيد الوزير، في جانب آخر نعلم بأنه هذه الوزارة خلال السنوات الفارطة كانت من أهم مطامح جهات سياسية معينة والتي كانت هدف لنقول هذا بكل وضوح: حزب النهضة، حزب الإخوان الذين سيطروا على هذه الوزارة لأهداف نعرفها جميعا وهي التنصت وما إلى ذلك.

السيد الوزير، نحن نعلم وأنتم تعلمون جميعا، أن السيد رئيس الجمهورية ينادي بتطهير الإدارة التونسية، في اعتقادي من أهم الوزارات التي علينا أن نركز عليها اليوم والتي يجب التركيز على تطهيرها خاصة بخصوص التسميات التي حصلت فيها من سنة 2012 إلى حدود 2019، علينا اليوم مراجعة هذه التسميات لإنقاذ بلادنا من خطر هؤلاء الذين ما زالوا يتربصون ببلادنا من خلال السيطرة على مفاصل الدولة وعلى الوزارات المهمة على غرار وزارتكم سيدي الوزير.

نقطة أخرى السيد الوزير، اليوم في مختلف أنحاء الجمهورية، عندما نمر أمام مكاتب البريد خاصة في الساعات المبكرة من اليوم أو في ساعات الذروة، نرى الطوابير والصفوف التي لا تليق بتونس في هذه الفترة التي وصلنا إليها، حقيقة هو مشهد لا بد من إيجاد الحلول له ولا بد من إيجاد الآليات التي تحد من مكاتب البريد لأن ما نراه ونعيشه يعد معاناة كبرى فأنا بذاتي أعيشها وأراها ونرى الشبابيك بدون موظفين، شاغرة من الموظفين الذين سيقدمون الخدمة وشبابيك أخرى أمامها طوابير وطوابير.

السيد الوزير، اليوم مهمتكم مهمة حساسة ذات قيمة عالية، ثقتنا فيكم كبيرة لأن السيد رئيس الجمهورية عندما منحكم ثقته فإنه يعرف ما يفعل وبالتالي لا بد من أخذ الملاحظات التي سقتها لحضرتكم بكل اهتمام وشكرا لكم ومرحبا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم سامي السيد غير منتمي له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد سامي السيّد

شكرا السيدة الرئيسة،

بعد الترحيب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

حسب تقديراتي السوق التونسية سوق صغيرة الحجم، فهل تستحق العدد الموجود من المشغلين في الاتصالات، مع العدد الكبير من المشغلين الافتراضيين ومن مزودي خدمات الانترنات.

لذلك ما هي استراتيجية الوزارة في هذا المجال، ولا بد من التعويل على المشغل العمومي ومزيد الإحاطة به لأنه الوحيد المقدم للخدمات الأساسية وخاصة في الأرياف ومناطق الظل، وهو الوحيد الذي يعول عليه لتطوير الاقتصاد الرقمي ورقمنة جميع الميادين لربح رهان المنافسة والتحكم في موارد الدولة وخدمة الشعب.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى جهة بنزرت لا بد من تأمين ربط التجمعات السكانية الريفية الكبرى بالجهة بشبكة الهاتف القار والانترنات الجوال باعتبار الحاجة الملحة خاصة بالنسبة إلى المناطق موضوع تواجد المؤسسات التربوية أو مكاتب البريد وكذلك المناطق البلدية الجديدة، حيث تضم الولاية أكثر من 30 تجمع ريفيا كبيرا في حاجة ماسة لهذه الخدمات على غرار منطقة بوزارية ومتلين ورأس إنجلة وبشاطر إلى غير ذلك. المقترح هو، المخطط الجهوي لفك العزلة الرقمية على الأرياف.

النقطة الثانية بالنسبة إلى الجهة، تأمين الخدمات ذات التدفق العالي جدا لكافة المناطق الصناعية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى من خلال ربطها بشبكات الألياف البصرية، أعلم بأن هذا مشكل موجود في كامل الجمهورية لكن سيدي الوزير، بصفة ملحة لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة.

التسريع في الإجراءات لإنزال بعض المشاريع المقترحة المبرمجة على غرار وصلة الألياف البصرية في مدينة بنزرت من مدينة بنزرت إلى رأس سجنان حتى كاب سيرات.

إيجاد الصيغ الكفيلة بتبسيط الإجراءات العقارية في الاقتناء أو الكراء لتركيز محطات هاتفية. في منزل عبد الرحمان لا يوجد مركز بريد، لا بد من النظر في هذا الموضوع وتركيز مركز بريد.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى البريد التونسي هل فكرتم في بعث بنك للبريد التونسي وهذا سيخلق التوازنات المالية والفوائض البنكية التي نعيشها الآن مع بقية المؤسسات المالية الموجودة في الجمهورية؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

أولا تحية للمقاومة والمجد والخلود للشهداء،

تحية النصر للأسرى المحررين على درب تحرير كامل فلسطين،

تحية إلى كل المقاومة في كل الجبهات العربية،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أشكر اللجنة على أعمالها،

السيد الوزير، كل وزير يأتينا يحدثنا عن أهمية التحول الرقمي في هذا الزمن ودوره الرئيسي في التطور الاقتصادي والاجتماع، وهذا منوط بعهدتكم سيدي الوزير وبوزارتكم وهذا يتطلب أن تكون فيه رؤية وبرنامج واستراتيجية واضحة في كيفية تحقيق هذه الغاية التي تعتبر من ضمن مهام وزارة تكنولوجيا الاتصال.

كما أرى أنه ليس بإمكاننا الحديث حول هذه المسألة إلا بتعميم شبكات الأنترنات باستعمال الألياف البصرية باعتبارها أكثر قدرة وأكثر قوة دفع عالية تجنبنا استعمال النحاس ذات الكلفة العالية وما يتعرض له من سرقة وغير ذلك، لا بد من بنية تحتية قوية تمكننا من تحقيق الأهداف التي نتمناها، خاصة عندما نتحدث عن التحول الرقمي كرافد أساسي من روافد التنمية وكمهمة رئيسية، ونحن نتحدث عن الهوية الرقمية وعن المعرف الوحيد وعن التطبيقات في مختلف المجالات التي نستهدفها والتي تعتبر ضرورية في المرحلة القادمة.

هناك جانب آخر هام تحدثت عنه في تقرير اللجنة وهو ضرورة الإسراع بإحداث البنك البريدي لما له من أهمية قصوى في الجانب الاقتصادي نظرا للشبكة الكبرى للبريد التونسي والمنتشرة في كامل أرجاء الجمهورية والقادرة أن يصبح المخزون الهائل من العملة الموجود على مستوى الشبكة البريدية في المنظومة البنكية وأن يوفر رافدا وداعما رئيسيا للتنمية ولبعث المشاريع خاصة في المناطق الريفية والمناطق الصغرى وخاصة المشاريع الصغرى التي تتعرض إلى صعوبات كبيرة للحصول على تمويلات من البنوك التجارية بنسب فائدة مرتفعة وبشروط مرتفعة وبضمانات في أغلب الحالات أغلب المستثمرين خاصة من الشباب غير قادرين على توفيرها.

بالتالي فإن الإسراع بهذا المشروع سيخلق تحولا كبيرا في دفع التنمية داخل جهاتنا في بلادنا ونأمل ألا يبقى هذا المشروع في رفوف وزارة المالية وفي رفوف البنك المركزي، نتمنى أن يتحول في القريب العاجل إلى مجلس الوزراء ويقع اتخاذ القرار الحاسم فيه، ويدخل حيز التنفيذ الفعلي ونتبين نتيجة ملموسة لأن كل المواطنين ينتظرون إنجازات ملموسة تغير حياتهم اليومية ولم نلاحظ أي تغيير منذ عامين بالشكل الكافي الذي تطلبه مرحلة ما بعد 25 جويلية وما يتطلبه بناء المشروع الوطني السيادي.

السيد الوزير، النقطة الثانية تتمثل في الطلب بإعفاء الإعلام الجمعياتي من المعاليم، كما وقع على غرار قانون المالية لسنة 2019 في طرحه أو على الأقل إعفائه من المعاليم المتخلدة خاصة في الإعلام الجمعياتي الذي به ما يقارب 21 جمعية منتشرة جميعها داخل الجهات الداخلية التي تفتقد إلى الإعلام وتفتقد إلى منصات إعلامية، خاصة أن الإعلام الجمعياتي ليس لديه موارد مالية، أي أنه لا يقوم بالدعاية حسب كراس الشروط المنظم للإعلام، أرجو أن يقع النظر في هذه المسألة بعين الاعتبار لما له من دور هام في هذا الجانب.

السيد الوزير، النقطة الثالثة فيما يخص مسألة جهوية تتعلق بدائرتي الانتخابية، وقع الانطلاق في تجديد مركز بريد بمنطقة طبلبو قابس الجنوبية منذ مارس 2021 ولم يقع الاستجابة لطلب العروض الأول وكذلك الثاني ونحن الآن بصدد طلب العروض الثالث وندخل في العام الثالث، ثلاث سنوات وما سينجر عنه من ارتفاع التكلفة المقدرة منذ سنتين.

نعلم أن المشكل تشريعي خاصة في علاقة بقانون الصفقات العمومية، ولكن ذلك سيزيد في تعطيل مصالح الناس وسيرفع من التكلفة في مستوى الاعتمادات المرصودة وبالتالي ستزيد من التكلفة على كاهل الشعب التونسي، أرجو أن يقع التحرك السريع من أجل الانطلاق في هذه الأشغال بأقل تكلفة ممكنة وذلك ربحا للوقت ولتقريب الخدمات من المواطنين، شكرا على حسن الاستماع والله المستعان.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان، المقعد 143، تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا للجنة على هذا التقرير،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال ومرافقيه،

تركيز مركز بريد ثاني ببوسالم أصبح مطلبا ملحا من كافة المتساكنين نظرا للاكتظاظ الكبير الذي يعانيه مركز البريد الوحيد بالمعتمدية، تصور سيدي الوزير أن بلدية بوسالم تغلق نهجا كاملا لتخصيصه لاصطفاف المواطنين تحت مطر الشتاء ولهيب أشعة الشمس صيفا، أيضا من المستعجل تركيز مركز بريد بعمادة البلدية وبولعابة وبعمادة البراهمي والمنقوش والكدية وذلك لتخفيف الضغط على مركز بريد بوسالم الوحيد.

بالنسبة إلى شبكة التغطية بالهاتف الجوال لكافة المشغلين في دائرة بوسالم وبلطة بوعوان فهي ضعيفة وضعيفة جدا خاصة في المناطق الريفية على غرار عمادات العواوضة وابن محمد والشواولة وواد كساب وعمادة البلدية ولعابة وغزالة وكذلك عمادات المرجى وسيدي عبيد والبراهمي والكدية والمنقوش بالإضافة إلى ضعف الربط بشبكة الأنترنات وانعدامها في عديد المناطق.

سيدي الوزير، نأمل أن تأذن لمصالحكم المختصة لإيجاد حلول لهذه المطالب في أقرب الآجال وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق، المقعد 195، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بضيوفنا الكرام،

السيد الوزير، بلغنا أنكم قمتم بفتح تحقيق حول شبهات فساد بالشباك الموحد لمركز البحوث والدراسات للاتصالات وتم إنجاز تقارير في الغرض عن طريق لجنة التدقيق المكونة بأمر وزاري أثبتت وجود إخلالات وتجاوزات. نطلب منكم مدنا بالقرارات والإجراءات التي اتخذتموها في هذا الملف وخاصة تحديد المسؤوليات أو وجب محاسبة المبلغين عن هذه الإخلالات إن كانت ادعاءات باطلة.

السيد الوزير، تتميز المناطق الداخلية وخاصة المناطق الريفية بضعف شبكات الاتصالات ورداءة الخدمات مما يؤثر على إجراء المكالمات واستقبالها وكذلك استخدام بيانات الهاتف وتصفح الأنترنات وأمام كل هذا يبقى المواطن في معاناة متواصلة، فهو يتحصل على خدمات رديئة لا تفي حاجياته مقابل مبالغ مالية تذهب أدراج الرياح وهنا نطالب بالتسريع في تطوير البنية التحتية لشبكات الاتصال وتوزيع الشبكة لتحسين التغطية بشبكة الاتصالات، وبالتالي الحصول على خدمات ذات جودة.

الوضع الحالي يجسد غياب تكافؤ الفرص وغياب العدالة الاجتماعية حتى في مجال التكنولوجيا، في جانب آخر فإن أشغال الصيانة أثناء حدوث عطب تتأخر وعند الاتصال بالمصالح المختصة نجد فقط التسويف وأحيانا تتجاوز المدة الشهر و"TOPNET" و"Télécom" كلاهما يلقيان اللوم على الآخر وهنا يبقى المواطن بينهما مثل الكرة بلغتنا ويكون التعويض عن المدة التي تضرر فيها المواطن انطلاق من عشرة أيام وهذا غير معقول وغير مقبول فمن يحمي الحرفاء؟

أما عن مسألة بيع شرائح الهاتف الجوال أو بطاقات SIM فهو على قارعة الطريق وتتم عمليات البيع في أغلب الأحيان بتنظيم مسابقات وهمية وبالتالي التحيل على المواطنين، فمن يحمي

المواطنين؟ إضافة إلى ذلك نعلم سيادتكم أن الموزعات الآلية الموجودة حاليا بمراكز البريد تتسبب في تعطيل مصالح المواطنين.

لذا، أطلب من سيادتكم إحداث مركز بريد ثاني بمعتمدية حاجب العيون حيث تصل عدد العمليات أحيانا إلى 1000 عملية في اليوم، وهذا رقم مرتفع والتسريع في إحداث بريد عمادة السرجة وهو بريد مبرمج والأرض مخصصة. هناك 14 ألف ساكن في هذه العمادة بين عمادة السرجة وعمادة الشواشي والتسريع في توسيع بريد معتمدية العلا إضافة إلى العناية بمركز بريد عمادة المساعيد والتصدي لعديد التجاوزات هناك وكان لنا حديث معكم في هذا الشأن سيدي الوزير.

هذا ونطلب من سيادتكم في موضوع آخر دعم الإذاعات الجمعياتية بطرح ديونها المتخلدة تجاه الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ولمَ لا تمكينها من مجانية البث.

السيد الوزير، سؤال أخير: أين وصل برنامج البث الإذاعي الرقمي المطروح منذ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد محمد أمين المباركي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق، المقعد 179، تفضل.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكل إطارات الوزارة،

السيد الوزير، في البداية أدعوكم لفتح مكتب بريد بمنطقة ابراهيم الزهار من معتمدية سبيبة ومنطقة الصخيرة من معتمدية العيون من أجل تقريب الخدمات للمواطنين، كما أعلمكم أن منطقة عين سلسلة من معتمدية العيون 2024 بدون تغطية حتى أن المواطنين ليس بإمكانهم استعمال الهاتف الجوال، فهل ليس لديهم الحق في هذه البلاد؟

السيد الوزير، نحن نواب شعب أتينا في مسار 25 جويلية للحد من الفساد، لذلك أطلب منكم التوضيح في هذا الملف والذي يتحدث على مركز البحوث والدراسات والاتصالات وهو مؤسسة وطنية أحدثت بموجب القانون عدد 145 لسنة 1988 والمؤرخ في 29 ديسمبر 1988 على معنى الفصول 110 إلى 112.

السيد الوزير، أنتم تعرفون مهام هذا المركز الذي يعاني اليوم من عملية تهجير للكفاءات المتبقية بإصرار سلطات الإشراف المتعاقبة على الوزارة، تردي في الأجور بالمركز مقارنة بكل المؤسسات الراجعة بالنظر للقطاع مما خلق هشاشة كبيرة تمكن أصحاب النفوذ والمصالح الضيقة من الاستحواذ على أنشطة المركز ومخابر القياسات الكهرومغناطيسية والراديوية، المركز كان المؤسسة الأعلى تأجيرا بالقطاع بنسبة 20% بالزيادة. لذا ندعو سيادتكم إلى التثبت في الدوائر المحيطة بكم والنظر في أفكارهم وتوجهاتهم دون التفريط في مكتسبات الدولة.

السيد الوزير، لقد استشرى الفساد بالمؤسسة على مستوى الشباك الموحد وأظن أن سيادتكم على علم بذلك نظرا للكم الهائل من الشكاوى التي ترد على سيادتكم من طرف المواطنين الذين ضاقت بهم تصرفات المشرفين على تسيير هذا المرفق العام.

بتاريخ 17 ماي 2023 تم إيداع شكاية في شبهات فساد وتضارب مصالح بالشباك الموحد لدى السيدة المتصرفة المشرفة على التسيير الوقتي للمركز، بعد استشارة سلطة الإشراف تم تكوين لجنة داخلية للتدقيق فيما ورد بالشكاية، بدأت التحقيقات بتاريخ 12 جوان 2023 لتتواصل إلى موفى شهر سبتمبر وأنجز على إثرها تقرير تم توجيهه إلى سيادتكم أقر بوجود شبهات فساد وإخلالات قد ترتقي إلى استغلال الموظفين لصفتهم لتحقيق مصالح لأنفسهم أو للغير، لا عقوبة للموظفين المتواطئين على الفساد.

التلاعب بمعدات تم وضعها على ذمة المخبر قصد التحليل وهذا قد يرتقي إلى حد خيانة المؤتمن وسرقة موصوفة حيث تبخرت أجهزة من المغازة ولا وجود لوثيقة استلام ممضاة من طرف المؤسسة "décharge" لعدد 22 ملف، أجهزة تناهز قيمتها المالية 15 مليون دينار وهذه فقط أجهزة 2022.

تطبيق تعريفات متفاوتة لنفس الجهاز حسب المؤسسة التي طلبت الخدمة أي الكيل بالمكيالين وضرب مبدأ المنافسة الشريفة بين مكونات النسيج الاقتصادي، هذا في حد ذاته إهدار للمال العام والأرقام مفزعة.

طريقة إسناد كلمات العبور والامتياز واللجوء إلى المنظومة بطريقة عشوائية تمكنهم من التعامل مع ملفات مستوى الدراسة الفنية الشيء الذي فسح لهم المجال للتلاعب بمصالح المؤسسة ومصالح الحرفاء.

سيدي الوزير، تتم هرسلة المؤسسات الناشئة من طرف مدير الشباك ومعاونيه، هنالك مؤسسة تم تدميرها وامتنعوا عن مده بوثيقة من حقه سواء بالإيجاب أو بالرفض خلال سبعة أيام حسب القانون ليتمكن من تسوية وضعيته ويستخرج بقية بضاعته منذ 29 سبتمبر 2023 وهذه الشكوى من مواطن شاب ضاقت به السبل من تصرفات المسؤول على الشباك الموحد وكاتبته التي أصبحت تهدده برقم الملف، الشيء اضطره لاصطحاب عادل منفذ للشباك وإلى يومنا هذا لم يتحصل على حقه وإليك رقم الملف "D41008723".

السيد الوزير، مصلحة المراقبة الفنية تتصرف كما تريد، تصدر رخصا إيجابية لمن تريد وتمنع من تريد، الأجهزة التي تتمتع بنفس الخصائص الفنية يتم التلاعب بالتعريفات كما يريدون دون استشارة الإدارة العامة ولا سلطة الإشراف، حيث عمد السيد المشرف للحط من تعريفة جهاز "model wifi" حيث كانت تقدر التعريفة بـ 1859.627 دينار لتصبح 1502.627 دينار بتاريخ 29 نوفمبر 2022 دون حسيب ولا رقيب.

السيد الوزير، لن أتحدث عن منظومة سجلني....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق، المقعد 42، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

تحية إلى شعبنا في فلسطين والمقاومة الصامدة في كل الأراضي المحتلة،

السيد الوزير، اليوم لا يختلف اثنان حول محدودية إمكانيات هذه الوزارة، وفي التصفح لمهمة أو ميزانيات بعض الوزارات الأخرى نجدها تقريبا في المراتب الأخيرة من حيث الاعتمادات المرصودة، هذه الميزانية لا تعبر عن النقلة التي نريدها وهي الاستثمار في الاقتصاد الرقمي ومحاربة الفساد والقطع مع البيروقراطية الإدارية.

السيد الوزير، إذا سلمنا جميعا أن تحقيق نهضة اقتصادية شاملة رهين تغيير منوال التنمية، فإن هذا التغيير لا بد أن يمر حتما عبر تغيير تركيبة الموازنات في عديد المهام أو ميزانيات بعض الوزارات وبالتالي فإن موضوع الإدارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لا يمكن تحقيقها بهكذا موارد مرصودة.

السيد الوزير، من أوكد مهامكم تقريب الخدمات من المواطن وخاصة في المناطق الداخلية وهنا يجرني الحديث عن وضعية مؤسسة اتصالات تونس التي شهدت في السنوات الأخيرة عجزا جعلها لا تتصدر المرتبة الأولى في قطاع الاتصالات فما هي رؤيتكم لإنقاذ المؤسسة وتطويرها؟

السيد الوزير، مؤسسة أخرى -وهذا مثال عن المؤسسات العمومية الناجحة-شهدت تطورا كبيرا في مداخيلها في السنوات الأخيرة وتعتبر مكسبا لتونس وهي البريد التونسي وهنا مطلب قديم جديد، متى سيتم بعث البنك البريدي؟ لكن هذا النجاح لا يخفي بعض المشاكل مثل الاكتظاظ وعدم توفر مكاتب أو فروع لهذه المؤسسة في المناطق الداخلية.

السيد الوزير، قبل الخوض في الشأن الجهوي أريد التذكير بالبلاغ الصادر عن وزارتكم بخصوص المناظرة الخارجية التي تم الإعلان عنها في مارس 2022، أعي جيدا مارس 2022 لانتداب أعوان للعمل بالنوافذ والتوزيع وأعوان للعمل بالبريد المتجول ما يقارب 140 عون عن طريق الانتداب المحلي وإلى الآن في انتظار النتيجة منذ شهر مارس 2022.

جهويا، مركز بريد بني خداش التابعة لولاية مدنين مغلق للصيانة منذ سنوات والحال لا صيانة ولا أشغال والمقر الحالي للبريد عن طريق الكراء بما يقارب 7 آلاف دينار، أليس هذا إهدارا للمال العام؟ إلى جانب النقص الكبير في الأعوان ومشكل الاكتظاظ نتيجة غلق مركزي بريد في الجهة سآتي عنهما هما مركز بريد منطقة الشوامخ المغلق منذ سنة 2022 والسبب استيلاء مدير مركز البريد المذكور على مبلغ مالي، فتتم معاقبة الجهة بالكامل وبالاقتصار على البريد المتجول بيومين في الأسبوع وهناك وعود بإلحاق عون من ولاية مجاورة بمحطة الإرسال الإذاعي والتلفزي لإعادة فتح مركز البريد المذكور، مركز بريد يورجين المغلق منذ سنة 2018 والسبب النقص في الإطارات وانتظار نتيجة المناظرة التي تحدثت عنها منذ حين مارس 2022.

الموزع الآلي أغلب الأوقات معطل وغير متوفر خارج المركز المحلي في المعتمدية، البريد المتجول ونتيجة النقص في الأعوان بحيث أن السائق هو نفسه عون البريد في هذه المناطق وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة ألفة المرواني عن الكتلة الوطنية المستقلة لها أربع دقائق، المقعد 32، تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال ومرافقيه،

أتأسف كثيرا على الوضعية التي نعيشها اليوم، فوضى ولخبطة حتى أننا وصلنا إلى وضعية بيع الكلام للشعب الكريم، كل وزير يزورنا يأتي معه ما شاء الله من جنود وزارته ويقدم لنا نظرته المستقبلية الحالمة، يقوم باستشراف المشاريع والخطط المستقبلية السنوية الثلاثية الخماسية على المدى القريب على المدى البعيد إلى آخره، وبطبيعة الحال ينسى أن نفس هذه المشاريع قدمها من سبقه في حكومة سابقة وفي بعض الأحيان في نفس الحكومة، ومع ذلك ورغم ما نعلمه نحن النواب من قلة الكفاءة أحيانا في صياغة الميزانيات وأحيانا أخرى في ضرورة بعث الخطط والمشاريع لكن نجد أنفسنا مجبرين على التصويت عليها بالمصادقة.

لن أطيل عليكم وسأكتفي ببعض الاستفهامات والنقاط بصفة برقية.

رقمنة الإدارة وعصرنة الإدارة، متى سننتهي من جاذبية هذه الكلمات الرنانة؟ متى سنتخلص من لغة العراقيل والصعوبات والتحديات ونتبينها على أرض الواقع؟ فنحن الآن في مسار جديد ويجب علينا أن نكون في مستوى المسؤولية المناطة بعهدتنا في رؤية متناسقة مع تصورات السيد رئيس الجمهورية والله الشعب قد ضجر، نريد أن نشهد خدمات إدارية مرقمنة ونحن قادرون على ذلك تكفينا فقط الإرادة، علما أن المستحيل لم يكن تونسيا.

أين مشروع المجلة الرقمية؟ كل وزير يأتينا يبلغنا بأن نسخته الأولى جاهزة، أعجب كثيرا لذلك فإن كان كذلك فأين هي إذن؟ أين مشروع مكافحة "cybercrime" كما نقول؟ لم أجد مرادفها باللغة العربية، فكل حكومة تقول بأنها تقدمت بمشروع في هذا الغرض، فأين هو إذن؟ مجلة البريد التي أحدثت منذ 2 جوان 1992 ربع قرن من المتغيرات اليومية المتسارعة ونحن لا زلنا متشبثين بها فمتى ستراجع هذه المجلة؟

مؤسسة البنك البريدي هو موضوع سؤال كتابي توجهت به إلى سيادتكم بتاريخ 21 جويلية 2023، مشكور على الرد في الآجال ولكن في الحقيقة الإجابة لم تقنعني وها نحن ننتظر لأنه عندما يقوم مجلس نواب الشعب بمبادرة تشريعية تجيب الوزارات أنها بصدد العمل على ذلك، جئنا لهذا المجلس على أساس أن نجد ترسانة من مشاريع القوانين، ثورة تشريعية مثلما ذكر السيد رئيس الدولة، ولكن للأسف لم تعملوا ولم تتركوا لنا مجالا للعمل.

السيد الوزير، أخيرا الأقطاب التكنولوجية التي من المفروض أن تكون إحدى أعمدة الاقتصاد الوطني، هناك العديد من الإشكاليات في الحقيقة ويجب أن تقع مراجعة ذلك، ليس فقط الأقطاب التابعة لكم بل أيضا الأقطاب التابعة لوزارة التعليم العالي والأقطاب التابعة لوزارة الصناعة، يجب أن يكون لديهم دور في دعم الاستثمار والتطوير التكنولوجي والصناعي.

اسم وزارتكم وزارة التكنولوجيا والاتصال، في الحقيقة ينتظركم عمل كثير سيدي الوزير، يجب علينا أن نجتهد أكثر، أعلم جيدا أنكم لستم مقصرين ولكن نحن الآن في تحديات بالفعل وليست بالكلام، على كل حال أتمنى لكم التوفيق في مهامكم وشكرا على حسن الإنصات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان، المقعد 65، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال والوفد المرافق له،

نحن نتحدث حول مسألة الرقمنة والرقمنة ولكن لا أعلم إن كنتم تعرفون سيدي بوزيد أم لا، فنحن لا زلنا نبحث عن كيفية الحصول على تغطية لشبكات الاتصال ولم نصل إلى الحديث عن الرقمنة، أتحدى كل من يقول أنه يتوفر لدينا G3 أو G4 أو G5 خاصة خارج مناطق العمران، فإنه لا يتوفر لدينا أكثر من G2 أما بالنسبة إلى مسألة "ADSL" فهو غير موجود بالمرة.

السيد الوزير، بالنسبة إلى دائرتي الرقاب وسعيدة وأولاد حفوز كما ذكرت لا يتوفر فيها تغطية لشبكات الاتصال خاصة بالمدارس والمعاهد والأرياف ولن أتحدث عن الانقطاعات الكبيرة التي تحدث في البلديات، نعيش هذه الوضعية في كل الإدارات ولا ندري كيف سنتمكن من جلب الاستثمار؟

السيد الوزير، بالنسبة إلى مسألة البريد، هناك برمجة لإحداث أربعة مكاتب بريد في 102 والذويبات وفي الخشم، لا ندري إلى أين وصلت، كذلك يقوم مكتب البريد بمنطقة السعيدة بـ 300 عملية ويعمل به شخص واحد فقط، ففي كامل المعتمدية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد معز برك الله عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، المقعد 197، تفضل.

السيد معز برك الله

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب في البداية بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال والوفد المرافق له،

في الحقيقة، كميّسر استراتيجي تفاءلت خيرا بالسيرة الذاتية لوزير شاب متمكن مما كلف به وهذا ما يجعلني أناقشك سيدي الوزير في مجموعة من تدخلاتك وردودك في تقرير لجنة تنظيم الإدارة يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2024 ونظرا إلى ضيق الوقت سأقتصر على ذكر أربع نقاط فقط:

النقطة الأولى، أبرزت أن الوزارات المعنية بمشاريع الرقمنة هي المدعوة إلى المبادرة بتنقيح القوانين وتوفير الموارد على أن تتدخل وزارتكم إثر ذلك بتأمين وتدعيم الآليات لإنجازها وعندما نسأل الوزارات يجيبوننا أن ذلك من اختصاص ومشمولات وزارة تكنولوجيا الاتصال. الأصل اعتبار الرقمنة توجه استراتيجيا للدولة يستوجب تنسيقا كاملا بين مختلف الوزارات تحت إشراف وزارة تكنولوجيا الاتصال وبالتالي تكونون أنتم القاطرة الجاذبة ومشاريع القوانين في مجال الرقمنة يجب أن تصدر من أهل الاختصاص وبسياسات موحدة وموارد يجب أن تكون ذات أولوية ومخصصة من الدولة مباشرة لتطوير حرفية الإنجاز، السرعة، الجودة مع تناغم مختلف القطاعات ومركزية المعلومات وهذا ما ورد في قانون 11 سبتمبر 2012 عدد 1999.

سؤالنا الموجه إليكم: ما هو دوركم في تغيير التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الرقمنة؟ وهل يمكن أن تكونوا المبادرين وأن تكون لديكم "Leaders" و"Leadership؟"

ثانيا، تحدثت أن برنامج الهوية الرقمية وبطاقة التعريف البيومترية هو أحد البرامج العاجلة، منذ أن تقلدتم هذه الوزارة أي منذ سنتين، أين نحن من هذا البرنامج؟ موضوع إنجاز جواز تلقيح الكوفيد هو في الحقيقة جانبي لا يتماشى مع هذا الموضوع، أكد لنا فقط عن برنامج الهوية وإلى أين وصلنا في ذلك؟

ثالثا، لقد تحدثتم على ضرورة تحيين المنشور عدد 33 لسنة 2008، في انتظار ذلك ما هي الخطوات الجدية التي قمتم بها للحد من الانتشار السريع والعشوائي للمحطات القاعدية للهاتف الجوال وتأثيرات الكهرومغناطيسية على الصحة العامة؟ قلت عشوائية لأنه من غير المعقول مثلا في تونس في طريق كيلومتر 2 في صفاقس يوجد عمودان كبيران لشركتي "Télécom" و"Tunisiana" في مساحة 1000 متر فقط وفي كل فترة تقع إضافة قطعة أخرى، نقطة استفهام على ذلك.

رابعا، حماية الفضاء السيبرني الوطني وحماية الأطفال والشباب، ماذا فعلتم مع انتشار المواقع الإباحية والمواقع اللاأخلاقية والمشبوهة والمواقع الحاثة على الكراهية والعنف والتطرف؟ شكرا لكم على حسن الإنصات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، المقعد 180، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا بكم،

شكرا السيدة الرئيسة،

تضم الإدارة الجهوية بالقصرين 82 عون مقابل 267 عون بولايات أخرى عدد السكان فيها أقل والقصرين تعتبر الأولى من حيث المبيعات ولكن عدد الأعوان يعتبر ضعيفا مقارنة بالولايات الأخرى.

مركز العمل عن بعد مثلما حدثكم زميلي يعملون فيه دون عقود وديون غير مستخلصة وبدأت أتساءل هل لديهم "fonds de commerce" أم ماذا؟

سأحدثك عن خدمات الهاتف بالقصرين، استمعت إلى هذه المشاكل في ولايات أخرى مثل انعدام التغطية خاصة بالأرياف، ونحن في منطقة حدودية بإمكاننا الحصول على التغطية من الشبكة الجزائرية مثل نجمة وغيرها حتى أنه بإمكاننا استعمال شريحة هاتف جزائرية، بينما لا نتمتع بالخدمات التونسية في الوطن التونسي وهذا عيب.

فيما يخص الهاتف القار، لا بد من عصرنة الشبكة باعتماد الألياف البصرية التي تعتبر حكرا على وسط المدينة وبعض المناطق والبقية في عزلة تامة ونحن بطبيعة الحال في عزلة بدون طريق سيارة أو مطارات، أضف إلى ذلك عزلة حتى على العالم الافتراضي.

سعر الأنترنات صراحة يعتبر مشطا خاصة بالشحن ولن يشعر بذلك سوى الشاب العاطل عن العمل وأصحاب الشهائد العليا فعندما يشحن 1 دينار في هاتفه الجوال سرعان ما يتبخر. أدعو

الحكومة إجمالا إلى تسعيرة تكون منخفضة لأصحاب الشهائد العليا حتى نمكنهم من البحث على عمل وغير ذلك.

السيد الوزير، إن معتمدية فوسانة تحتاج إلى نقطة بيع رغم أنها تحصلت على الموافقة ولديها مقر على ملكها ومع ذلك لم يتم فتح هذه النقطة، كذلك الأمر بالنسبة إلى معتمدية ماجل بلعباس رغم أنها قطب تجاري وقطب فلاحي إلا أنها في حاجة إلى نقطة بيع، في القصرين نحتاج إلى توفير خدمات "GPON" وخدمات "FTHH".

فيما يخص مسألة البريد، بما أن البريد لم يصل إلى كامل تراب الجمهورية فسيبقى المواطن يتنقل عديد الكيلومترات من أجل حوالة، تعاني القصرين كذلك في نقص في عدد الأعوان، لدي سؤال: لماذا وصلت المطبعة الرسمية للبريد إلى هذا الوضع السيء خاصة أنها كانت نقطة مهمة وكانت تصدر حتى إلى إفريقيا وكانت مصدرا لتوفر العملة؟

هناك سؤال مطروح من طرف البريديين: أين النظام الأساسي للبريدين؟

السيد الوزير، هناك نقطة مهمة وهو "Radios associatives" وهذا إشكال وطني وليس إشكالا جهويا فقط ولدينا راديو جمعياتي وهو الراديو الوحيد، فالقصرين لم تتمتع براديو جهوي وبالتالي فقد منّت علها الدولة التونسية بإذاعة جمعياتية إلا أن الدولة التونسية تمنع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، يمكن إضافة دقيقة للسيد حاتم اللباوي، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

فيما يخص الإذاعات الجمعياتية هي إذاعات ممنوعة من الإشهار، أي ليس لديهم موارد مالية وفي نفس الوقت لديهم أتاوى كبيرة، وأصبحت جل هذه الإذاعات مرهونة بديون وقد تبينا ذلك في ميزانية 2024، فقد تم إعفاء الديوانة من مثل هذه الأتاوى وهذه الإذاعات الجمعياتية الفقيرة الممنوعة من الإشهار تقوم بدفع أتاوى مرتفعة، وهي مرهونة الآن بالديون، وعليه أدعوكم سيدي الوزير فهو Radio associative جمعياتي كان من المفروض أن يعمل مجانا.

آخر نقطة وأنهي لدي بعض الأسئلة:

لماذا تم بيع 51% من شركة "Mattel" رغم أنها كانت رابحة؟ هل أن شراء شركة "Go Malta" كانت صفقة رابحة؟ ثم لماذا فرطنا في الشركة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد بدر الدين القمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي له سبع دقائق، المقعد 111، تفضل.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد الوزير والوفد المرافق لك،

سأبدأ بالشأن المحلي، مراكز البريد في الدائرة الانتخابية التي أنتمي إليها منزل بوزيان المكناسي مزونة، أحد المراكز المتداعية للسقوط يحتاج إلى توسعة عاجلة وهو مركز منزل بوزيان، مركز المزونة يغطي خدمات 35 ألف ساكن ويشتغل به موظفان لا غير وهذا غير معقول.

الأرياف غير مغطاة بالمراكز حتى البريد المتجول لا يتجول في سيدي بوزيد وأساسا في هذه الدائرة وأتساءل لماذا؟

في المكناسي لدينا بناية بريد تعود إلى بداية القرن التاسع عشر وللأسف الشديد بعد إدخال إصلاحات عليها في بداية الألفية وقع هدمها والسيد المقاول منذ ثلاث سنوات يراوح مكانه في عملية البناء.

مشكل الشبكة تحدث عنه الزملاء وهو مشكل كبير جدا في الجهة وأساسا في بعض المناطق الجبلية على غرار منطقة دخلة هداج ومنطقة الجباس والطواهرية الشبكة منعدمة تماما.

أمر الآن إلى موضوع تابعته كنائب سابق مع مصالح وزارتكم ومع مؤسسة البريد وهو الفساد المالي بالبريد التونسي، أنا لا أتحدث عن شبهة فساد بل أقول الفساد المالي بالبريد التونسي.

ملف قديم وموثق يتصل بعملية نهب متواصلة منذ سنوات، مركز النقديات وإلى اليوم حيث يتم الولوج إلى قاعدة البيانات الغير محمية، سيدي الوزير، حمايتها لا تكون بالأبواب والشبابيك الحديدية ويمكن الولوج إليها من قبل جميع الأعوان المشتغلين بهذه المصلحة والأبواب الحديدية لا تحمي المنظومة المعلوماتية.

كيف تتم عملية السرقة أو التلاعب بالمنظومة؟ الولوج إلى قاعدة البيانات لديهم "l'accès" وشحن بطاقات بحاسبات افتراضية وهمية ثم سحب الأموال ثم العودة إلى قاعدة البيانات لمحو المعطيات من جديد والعملية متكررة منذ سنة 2015 و2016.

فساد مالي واضح المعالم وتعلمون حيثياته السيد الوزير وأنت تعلم هذا والسيد الرئيس المدير العام منحته الملف بنفسي وأعلمته بالمبلغة وبعلم الكثير عن هذا وجميع إطارات الوزارة تعرف الكثير والجميع يتستر على هذه الجريمة والتستر على الجريمة في حد ذاته جريمة.

فساد مالي واضح المعالم وتعرفون حيثياته ولم تحركوا ساكنا وأنتم مؤتمنون على حمايته والملف محل متابعة من قبل الفرقة الخامسة للحرس الوطني، مشكورة على المجهود الذي بذلته منذ سنتين وهي تبحث والمبلغة قامت بأكثر من 100 ساعة بحث، القطب القضائي المالي مشكور على متابعته الجدية وهناك عدة أعمال تتم.

ما يحيرني وأنتم المؤتمنون على المال العام تحتجون بأن القضاء لم يبت بعد، إلى متى ننتظر القضاء أن يبت بعد أربع وخمس سنوات؟ ألا تملك على الأقل إجراءات إدارية تحمي بها المنظومة؟ والحال أن التقارير المحاسباتية ولديكم التقرير وإن شئتم أمدكم بنسخة تؤكد أن هناك فسادا بـ 6 مليارات في 2016 وفي سنة 2017 نصف مليار وفي سنة 2018 مليارات، هذا الرقم يساهم في حل عدة مشاكل في البريد المتجول ومراكز البريد. لا أعرف من يكتف يدك السيد الوزير في حين أنك على علم بكل هذا؟ لا تقل أنهم "غلطوك".

أنا مستعد لحضور جلسة عمل مع المبلغة على البريد التي أحييها، ناضلت الكثير وحتى عائلتها أصبحت معرضة للهرسلة ويكون حاضرا معك خبراء في المجال وهياكل الحوكمة والتفقد للنظر في هذا الموضوع، فلا يعقل أن يراوح هذا الموضوع مكانه منذ سنة 2020 إلى الآن، يعني هناك لوبي متنفذ داخل الوزارة وداخل مصالح البريد مستفيد من هذا الفساد ويريد أن يستديم الفساد.

لكنني أستغرب بروح 25 جويلية سيادتك تقلدت مناصب الوزارة، 25 جويلية جاءت على أنقاض الفساد ورفع شعار مكافحة الفساد ولا يعقل أن ينظر وزراء 25 جويلية للفساد أمام أعينهم ولا يحركون ساكنا. أرجو أن يتم حل هذا المشكل وهذا باشرته من فترة محمد عبو وهو وزير الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد.

السيد المدير العام ماكث أمامي، اتصلت به ووعد وأخلف. سيادتك، أعلم أنك تعلم ولم تفعل شيئا، هذا الملف هو من مال الشعب والمواطنين وليست أموالكم ولديهم أحقية المحافظة عليها وأنتم مؤتمنون على حمايتها.

الجانب الآخر الذي أرغب في الحديث عنه في علاقة بوزارتكم وإن كان الوقت قصيرا. وزارة الاتصال والانتقال الرقمي لها أهمية كبرى في علاقة بمنظومة الدفاع الوطني تتأتى من كونها مكلفة من قبل الدولة بتأمين سلامة المنظومات والشبكات والفضاء السيبرني وخاصة علاقة فضائنا السيبرني مع بقية المنظومات الدولية في العالم حيث أن التدفقات المعلوماتية والرقمية التي تكتسح فضاءنا وحواسيبنا وهواتفنا كل ثانية تمر كلها أمام أعين ورقابة أجهزة الوزارة.

ولأن هذا الفضاء الشاسع الذي أصبح ساحة حرب حقيقية بين عديد القوى التجارية والأمنية والسياسية على مستوى العالم ونظرا إلى انفتاح عديد الدول والشعوب على بعضها ومنها تونس على هذه الساحة، فإن ضرورات السلامة الأمنية وحماية النسيج المجتمعي وصون السوق المحلية الإنتاجية تقتضي إيلاء هذا البعد الدفاعي كل الأهمية.

إن الحرب السيبرنية ما يرافقها من هجمات وتدفقات خطيرة على الفضاءات الوطنية شعبيا واقتصاديا وأمنيا لا يمكن أن تعالج من خلال مرسوم تقني -مرسوم 17 لسنة 2023-تعده إدارة فنية غير مسلحة بعقد سياسي وطني ومنخرطة بالكامل في منظومة العولمة الإلكترونية.

هذا ما يحيلنا إلى الجزم بأن منظومة الدفاع الوطني في جناحها هذا الإلكتروني والسيبرني ما زالت مخترقة ولا يمكن معالجة هذا الاختراق إلا بإعادة النظر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال،

أريد أن أتحدث عن منظومة "سجلني" هذه المنظومة مجعولة لإيقاف نزيف تهريب الهواتف وأجهزة التواصل عبر الشبكات المحمولة 3 G و4 G.

منظومة "سجلني" هذه مجعولة لمحاربة السوق الموازي، اليوم بعد إحداث هذه المنظومة هناك ثلاثة حلول لكي يقوم المواطن بتسجيل هاتفه، إذا كان خارج حدود الوطن يمكن أن يدخل هاتفين ويسجلهما وإذا كان صاحب مؤسسة خاصة سيجلب هاتف للاستعمال الشخصي داخل هذه المؤسسة أو يكون صاحب مؤسسة ذات صبغة تجارية تجلب الهواتف للقيام ببيعها ويسجل الهاتف عبر وضع الاستهلاك.

عندما نستمع لكل هذه الإجراءات التي قمنا بها بخصوص منظومة "سجلني" والوزارة تقوم بعملها ومركز البحوث والدراسات للاتصالات يقوم بعمله يمكننا أن نقول أغلقنا الباب على تهريب الهواتف لكن أجد لدي ملف مواطن أو مهرب وعندما أقدم لك السيد الوزير الملف يمكنك أن تحكم عليه. عملية جلب 100 هاتف بطريقة غير قانونية ليست عن طريق الديوانة ويتم تسجيلهم، هل هذا فساد أم شبهات؟

يعني اليوم هناك فساد "contrebande" تقنن في شباك موحد، يعني تجد فاتورة تحمل 634 دينار وفي الواقع يجب أن تكون بـ 42 ألف دينار، 100 جهاز مقسم على 20 نوع في حين أنه مدون أنه يحمل نوعا فقط ويجب أن تتم المصادقة على كل نوع من هذه الأنواع. هذا في الشباك الموحد لمركز البحوث والدراسات للاتصالات.

كذلك هذا المركز مجعول للدراسات في مجال الاتصالات للقبول والتثبت من مطابقة الأجهزة الاتصالية للمواصفات العالمية جميل جدا، سيدي الوزير، هذا المركز وشباكه الموحد ربما تحولا لشباك تبديد المال العام وهذه عينة من جهاز "routeur firewall" تلاعب بـ "taxation" أجد شركات دفعت ولا يوجد إشكاليات في الاستخلاص وشركات أخرى لها نفس الجهاز لم يدفعوا ويتم إعفاؤهم بطريقة تبدو غير قانونية، فهذا نوع من المحاباة أو إهدار للمال العام إلى جانب تعطيل مصالح المواطنين والمستثمرين خاصة من الشباب وذلك ربما تكريسا لمصالح الحيتان الكبيرة.

من المفروض أن من يجلب بضاعة تتم إجابته على رخصة المصادقة في سبعة أيام بالرفض أو بالقبول، نجد أشخاصا تبقى ثلاثة أشهر تنتظر الإجابة، وفي المقابل المواطن يدفع للديوانة فما هو ذنب المواطن؟

سيدي الوزير، من يتحكم في هذا الشباك الموحد والمركز؟ هل هو خارج رقابة الوزارة أم لا؟

السيد الوزير، ورد عليك تقرير في شبهات فساد في أواخر شهر سبتمبر بخصوص الشباك الموحد، ما هي الإجراءات التي قمتم باتخاذها أو التي ستتخذونها؟

المبلغ على الفساد منخرط في توجهات رئيس الجمهورية وفي المسار الذي اتبعته الدولة وأعلم عن الفساد الموجود أو فلنقل شبهات، هل الوزارة منخرطة في هذا التوجه أم لا؟

في الحقيقة هناك تساؤلات كبيرة خاصة بخصوص مركز البحوث والدراسات، نحن نتحدث عن ميزانية وإمكانية ضعيفة للوزارة لكنها قادرة على ضخ موارد كبيرة للدولة لو كان هناك صرامة في تطبيق القانون. ننتظر السيد الوزير إجابة على هذه الملف وإذا لم تتوفر لديك مستعد أن أمدك بها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أريد بدوري أن أرحب مجددا بالسيد الوزير والوفد المرافق، أنتم على رأس وزارة العصر بامتياز، وزارة سيادية بامتياز وما يجعلني أتشرف بك سيدي الوزير جمعك بين صفتك العلمية الأكاديمية وصفتك السياسية، فمرحبا بك مجددا، وكل الشكر والامتنان لأعضاء اللجنة، شكرا جزيلا للجميع.

الكلمة الآن للسيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى نرحب بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال والوفد المرافق،

السيد الوزير سأتطرق لثلاث نقاط والبداية ستكون برقمنة الإدارة.

سنة 2022 مؤسسة "one way" قامت بدراسة شملت 1200 مؤسسة خاصة، 1200 أبدوا عدم رضاهم على مستوى رقمنة الإدارة التونسية و58 % بالتحديد من هذه المؤسسات غير راضين على مستوى رقمنة الإدارة التونسية، هذا من ناحية المؤسسات.

سيدي الوزير، الآن كمواطن أريد أن أقول لك أن آخر شيء يمكننا الحديث عنه هو الرقمنة بالإدارة لأنك لتستخرج ورقة لا بد من جلب ثلاث وثائق أخرى، لذا لا يمكننا حينها الحديث عن رقمنة الإدارة.

سأقدم لك مثالا: لكي تستخرج بطاقة عدد 3 لا بد من أخذ وصل من القباضة والقباضة تطلب بطاقة تعريف مستخرجة من وزارة الداخلية، يعني اليوم ندور في حلقة مفرغة ثلاث أو أربع وثائق من أجل الحصول على وثيقة واحدة.

أشرت سيادتك في متابعة الميزانية في اللجنة أن المشروع معروض على أنظارك وهو البنك البريدي، البنك المركزي التونسي وهو البنك البريدي المعروض على وزارة المالية والبنك المركزي التونسي وسيادتكم في انتظار مجلس وزاري مضيق للحديث ودعم هذا المشروع.

أريد أن أقول أن 1918 أول مركز صكوك بريدية، يعني نتحدث عن علاقة البريد التونسي. اليوم أكثر من 1100 مكتب وفرع متفرع في كامل تراب الجمهورية يقدم خدماته السلسة والمرنة واليوم نتحدث عن جهاز يكاد يكون أقرب جهاز للمواطن فمتى يقع برمجته؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عمر بن عمر عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد عمر بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

هناك العديد من الشغورات والنقص الفادح للأعوان في أغلب مراكز البريد وذلك خصوصا لعدم تعويض الأعوان المتقاعدين مما أثر على نوعية إسداء الخدمات الأساسية، فالمرجو منكم التسريع في الانتدابات في خصوص البريد التونسي وإن اقتضى الأمر وبصفة استثنائية تفعيل قانون الإلحاق.

أريد أن أعرج هنا على مكتب البريد بالغنادة من ولاية المنستير، فيه عون فقط عندما يتغيب هذا العون يغلق المكتب.

السيد الوزير، المرجو منكم الحرص على مزيد العناية بأعوان البريد والارتقاء بهم على المستوى المادي والمهني كسائر المؤسسات المالية الأخرى وأطلب من سيادتكم إعادة النظر في النظام الأساسي لأعوان الديوان الوطني للبريد الذي لم يعد يواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

سيدي الوزير، الرجاء التسريع في النظر في قانون ومهام البريد التونسي وجعله بنكا بريديا وذلك نظرا للخدمات المالية التي يقدمها من ناحية والثقة والمكانة الهامة التي يتمتع بها لدى المواطنين، هذا بالإضافة إلى تغطيته لكامل تراب الجمهورية وهو ما سيجعله يخلق ديناميكية اقتصادية جديدة.

السيد الوزير، أريد أن أثمن الدور الفعال الذي يضطلع به البريد التونسي من حيث الخدمات وذلك للتطور الرقمي الذي عرفه وإعادة وصيانة وهيكلة العديد من المكاتب ومراكز البريد، لكن ذلك لا يحجب إهتراء وتقادم البنية التحتية للعديد من مراكز البريد التي تتطلب تدخلا عاجلا وأريد أن أحيطك علما أن مكتب البريد بعمادة عميرة حاتم بمعتمدية بني حسان مغلق منذ سنة لأن الفضاء متداعي للسقوط وهو ما خلق مشكلا لمتساكني العمادة.

نفس الشيء بالنسبة إلى مركز البريد ببني حسان، ظروف العمل به صعبة وهو كذلك متداعي للسقوط ويمثل خطرا على الأعوان والمواطنين وفي كل مرة يقال أن الاعتمادات مرصودة وسيقع التدخل لتجديده في القريب العاجل ولكن إلى يومنا هذا لم نر شيئا.

سيدي الوزير، بخصوص المعرف الوحيد للمواطن نعرف أن هذا المشروع يهم عديد المتدخلين وأنه سيسهل من المعاملات الإدارية ويقلص من عدد الأوراق من خلال الرقمنة وتعصير الإدارة، فالرجاء من سيادتك التسريع في حلحلة الصعوبات التي تعترض هذا المشروع الذي يعتبر من أهم انتظارات المواطنين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد صالح السالمي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه من السادة والسيدات،

السيد الوزير، مشاغل دائرتي في هذا المجال تتمحور أساسا حول قطاع البريد نظرا لما يعانيه من صعوبات باتت مقلقة ومعطلة لمصالح الحرفاء.

أولا، مكتب البريد بالسبالة سيدي بوزيد، أكبر إشكال فيه يتمثل في ضيق المقر، حيث أصبح عاجزا عن الإيفاء بعمله وعملياته المالية المتعددة، أربعة حرفاء على نوافذ الصرف والخدمات والبقية في الخارج في جميع الظروف المناخية صيفا وشتاء.

أضف إلى ذلك النقص الفادح في العنصر البشري، قابض وحيد وعونا نوافذ وخدمات ومنظف رغم حجم المعاملات والعمليات المنفذة وأهمها بالعملة الصعبة، فأبناء الجهة أغلبهم عمال بالخارج وسأقدم لسيادتكم بعض الأرقام في المعاملات:

سنة 2023: 9973 ألف دينار إلى غاية موفى شهر أكتوبر بالعملة الصعبة وحجم معاملات للخدمات والدفعات واستخلاص الفواتير بأرقام كبيرة جدا دون احتساب ادخار وجرايات تقاعد التونسيين بالداخل والخارج.

ونرى من الحلول فتح مكاتب إضافية بكل من السد والشارع والبريد وتفعيل مكتب المغيلة المغلق رغم أن الدولة تسدد معاليم

الكراء منذ سنتين والحال أن المغيلة تتميز بموقع جغرافي استراتيجي فهي تقع على الطريق الوطنية عدد 3 ونقطة ارتقاء بين ولايتي سيدي بوزيد والقصرين، وتتوسط معتمديات جلمة والسبالة وسبيطلة، إضافة إلى أنها مركز استراتيجي على المستوى الفلاحي والتجاري وتتعلل الإدارة بعدم توفر قابض أو عون والحال أن بمكتب بريد جلمة عون أصيل منطقة مغيلة ويرغب جادا في العمل بهذا المكتب.

أما مكتب بريد جلمة فهو يعاني الكثير من عدم توفر العنصر البشري للقيام بمهامه وعلى الأخص مكتب سيلمة به عون واحد فقط بعد نقلة زميله إلى مركز الولاية.

السيد الوزير، مكتب الأبيض من معتمدية جلمة مساحته الجملية حوالي 16 مترا أي 4*4 مربع وبه عون واحد ويقوم بجميع العمليات وذلك بحجم معاملات يفوق 4 مليار دينار إلى حدود شهر أكتوبر، هذا وتعد المنطقة فلاحية بامتياز وقادرة على الأفضل، شكرا جزيلا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد فتحي المشرقي غير منتم وله ثلاث دقائق.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، إن وزارتكم في ظل الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم تعد وزارة سيادية بأتم معنى الكلمة وذلك لدورها المحوري في المساهمة في رقي الإدارة التونسية عبر العمل على رقمنتها وتوفير أنجع الخدمات المتاحة للمواطنين.

السيد الوزير، إن المحلي والجهوي وتطويره من الأهمية بالشيء الكبير نظرا لإسهامه الكبير في المجهود الوطني، ومن هذا المنطلق أردت إحاطة جنابكم علما بضرورة ربط التجمعات السكنية وخاصة الريفية بالهاتف القار وخدمات الإنترنت. وسوف أذكر بعض الأحياء على سبيل الذكر لا الحصر ببنزرت الجنوبية مثل منطقة سيدي عامر وبرج القلي وتسكرايا وبني تون وبالشاطر ورأس انجلة وغار ونكل وغيرها من الأحياء الكاملة، بل يمكن الجزم أن معتمدية بنزرت الجنوبية بأكملها بدون أنترنات، بمعنى أننا مغيبون عن العالم الخارجي خاصة بالنسبة إلى شركة اتصالات تونس، غير موجودة، لكن نحيطكم علما كذلك أن بقية الشركات موجودة على الساحة سيدي الوزير.

ما هي استراتيجية الوزارة في تأمين اليقظة التكنولوجية وتأمين سلامة المنظومات والشبكات والمعلومات بالنظر للمخاطر الموجودة؟

ما هي الضمانات الموجودة والمتوفرة للوزارة لحماية المعطيات الشخصية وتأمين سلامة التعاطي معها وخاصة بعد صدور بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري باعتبارها تمس من الأمن القومي؟

لماذا لم يتم تحويل البريد التونسي لبنك لما له من إيجابيات على مستوى جهات الجمهورية وقربه من المواطن؟

سيدي الوزير، كيف يتم غلق بعض المكاتب المحلية بعدة مناطق بالجمهورية خاصة الريفية منها وما ينجر عن ذلك من صعوبة التنقل للمدن والاكتظاظ خاصة بالنسبة إلى آبائنا وأمهاتنا كبار السن؟ وأذكر بعض المكاتب ببنزرت الجنوبية التي أغلقت تماما ولها عدة سنوات مثل مكتب البريد ببرج شلوف ومكتب البريد بالسكرايا والبعض الآخر يعمل يوما فقط في الأسبوع.

سيدي الوزير، أدعوكم من تحت قبة البرلمان لتوفير مكاتب بريد متنقلة تصل المناطق الريفية ببنزرت وكل ربوع أرياف وطننا لحين فتح مكاتب بريد بكل الأحياء، شكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق لك،

السيد الوزير، أنا نائب عن دائرة رواد، علما أن معتمدية رواد مع الحدود مع قمرت إلى أريانة المدينة حوالي 25 كلم، وهنا أقول لكم أنكم لن تجدوا سوى مكتب بريد واحد في رواد البحر.

لذا طلب أهالينا بعمادة سيدي عمر وعمادة جعفر بإحداث مكتبي بريد وذلك لتقريب الخدمات للمواطن والحرص على إيلاء معتمدية رواد مزيدا من الأهمية علما أنها تزخر بمدينة كاملة، مدينة تكنولوجيا الاتصال بحي الغزالة، وينقص الجهة مكاتب بريد وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار بكل جدية في أقرب الآجال.

سيدي الوزير، إن عائق التكنولوجيا من أهم التحديات التي تواجه أي مشروع تنموي في تونس وما تعتمده بلادنا الآن من سياسات ستكرس مزيدا من التبعية، غير أن الحلول ممكنة لتجاوز هذا العائق.

السيد الوزير، إن الذكاء الاقتصادي هو نظام متكامل، تطوير القوى المادية والمعنوية للدولة، فإن كل محاور بناء الاقتصاد الوطني الذي يشكل أساس القوة المادية للدولة مرتبطة اليوم بمدى تقدم بلادنا في مجال الذكاء الاقتصادي باعتباره أصبح من أبرز الاستراتيجيات التي باتت تعتمدها الكثير من الدول واقتصاديات العالم، وتعوّل عليها كأداة فاعلة في تعزيز تنافسيتها المحلية والإقليمية والدولية في ظل التغيرات البيئية المتسارعة بشكل مستمر والتحديات الجسيمة التي ألقت بضلالها على أداء المؤسسات والحكومات.

إن هذا النظام الاقتصادي هو الكفيل برصد بيئة للمؤسسات والدول ويمكنها من اكتشاف الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف وذلك عبر مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالبحث والمعالجة والتوزيع ونشر المعلومات بشكل مفيد يساعد المؤسسات والدول على اتخاذ القرارات الصائبة وتعزيز قدراتها التنافسية، كما يساهم بشكل مباشر في دعم عمليات البحث وتطوير الابتكار ويعزز إمكانيات الدولة في مجاراة الدول الأخرى واقتناص الفرص والحصول على نصيب من أسواق الاستثمارات في العالم، لذلك أصبح إدماج الذكاء الاقتصادي أولوية عاجلة ضمن استراتيجيات أغلب الدول الشبيهة بتونس.

سيدي الوزير، نحن في كتلة لينتصر الشعب نؤكد على أن دخول بلادنا إلى الثورة الصناعية الرابعة التي تعتمد على أربع ركائز وهي: تكنولوجيا النانو، البيو تكنولوجية، إعلامية الكم والعلوم المعرفية يتطلب رؤية وطنية تقوم على ثلاثية الدولة والمؤسسات والمواطن من خلال مؤسسات التفكير الاستراتيجي ومعاهد ومراكز

البحث والجامعات من جهة والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية والمعلوماتية إضافة إلى المجتمع المدني من جهة أخرى وكل هذا يتطلب:

أولا، رفع اعتمادات الدولة المخصصة للبحث العلمي إلى حدود 4 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام،

ثانيا، إحداث اختصاص الذكاء الاقتصادي في الجامعات التونسية،

ثالثا، إحداث وكالة وطنية تعنى بتطوير منظومة الذكاء الاقتصادي بتونس وتتولى مرافقة المؤسسات وتقييمها وتقوم بالربط بين البحث العلمي والتكوين المهني ومتطلبات الاقتصاد،

رابعا، تطوير التشريعات لدعم "startup" وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مجال التكنولوجيا وجلب الاستثمارات الخارجية،

خامسا، إحداث إدارات عامة للذكاء الاقتصادي في جلّ الوزارات وخاصة تكنولوجيا الاتصال والمالية والفلاحة والصناعة والتجارة والخارجية والدفاع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له دقيقتان.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

في الحقيقة لن نتحدث عن الميزانية لأنها محتشمة ولا ترتقي لتطلعات الشعب ولا بد من دعمها لما لها من أهمية استراتيجية.

لدي عدة مطالب:

المطلب الأول يتعلق بالرقمنة لخدمة المواطن وتقليل الوثائق الإدارية والالتحاق بركب مصر والجزائر في استعمال البطاقة الذكية التي تحتوي جميع المعطيات الشخصية والصحية وغيرها.

ثانيا، حماية الناشئة والشباب والمجتمع من المواقع الغير أخلاقية والألعاب المؤدية إلى الانتحار وكذلك مواقع الإرهاب ومكافحة الفساد وخلق فرص عمل لشبابنا المعطل.

ثالثا، تعميم معلومة التقاضي عن بعد وهي اليوم تشمل قضاء الأطفال، نرجو تعميمها على سائر أسلاك العدالة وكل المحاكم بالولايات.

رابعا، نرجو التوسعة في مقر بريد مجاز الباب من ولاية باجة وكذلك تستور وفروع الأرياف حيث التجمعات السكانية المعتبرة تقريبا للخدمات الإدارية من المواطن وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق لسيادته،

سيدي الوزير، لا حل لديك سوى أن تصبر ويكون صدرك رحب لأن هذه المطالب هي مطالب الشعب التونسي، هذا المصدح وهذا الكرسي ملك للشعب التونسي وليس ملك لنا ولهذا لا حل أمامنا سوى سرد الحقيقة كما هي، أنه لا علاقة لنا لا باتصالات ولا بالتكنولوجيا، لأن الواقع سيدي الوزير وأنا لا أحملك المسؤولية في شخصك أو في الطاقم المصاحب لسيادتك، هناك عدة ظروف تساهم في هذا الواقع المر إلى درجة أنه حتى التنسيق بين الوزارات وبين وزارتكم غير موجود.

نحن شعب نجهز الحصيرة قبل الجامع، فالفلاح اليوم يعاني من الويلات والسبب عدم رقمنة الإدارة والمواطن نفسه يعاني، نحن في مدن كبيرة وفي العاصمة نعاني من ضعف التغطية و"أرجع غدا".

اتصالات تونس هي شركة وطنية لا تجدها في أرياف تونس والمواطن يشحن هاتفه بـ 5 دنانير ولا يستهلك إلا دينارا فقط والباقي يذهب هباء نظرا إلى ضعف الشبكة.

السيد الوزير، ما هي علاقتنا بالتكنولوجيا في هذا العالم المتطور؟ لا علاقة لنا. اليوم لا توجد رقمنة واليوم يفتكون أموال الفلاح في الطرقات لهذه الأسباب. يريدون أن يتعامل الفلاح بالشيكات وبالبطاقة البنكية وسيحدث لنا ما حدث للغراب عندما أراد تقليد مشية الحمام لم يستطع أن يمشي مشيته ولا أن يقلد مشية الحمامة ولهذا نطالبكم السيد الوزير بأن نصبح مجتمعا متطورا ومجتمعا يتعامل بالتكنولوجيا حتى نتقدم بالفعل.

سيدي الوزير، لدي مجموعة طلبات لمعتمدية سوق الجديد ومعتمدية الشرقية، هناك عمادة الحنية وعمادة الحميمة وعمادة عين رباو وقلعة حديد وقرع بالنور والعامرة قطرانا كلها لا يتوفر فيها مكاتب بريد والشيوخ يعانون.

لدينا منطقة بسوق الجديد عمادة الزفزاف من أكبر العمادات بعيدة على مكان المركز وفيها كثافة سكانية ولا يوجد فيها مركز بريد، هناك عمادة في أولاد الفالح هذه العمادة البريد فيها مجهز وحتى اللافتة مكتوب عليها "بريد" وإلى حد اللحظة معطل لا يعمل، ماذا ينتظر؟ ينتظر في عون وعندما ندخل للمراكز نجد فيها 12 نافذة وبعد منتصف النهار نجد نافذة فقط مفتوحة.

سيدي الوزير، أرجو أن تنظروا بعين الرحمة خاصة إلى أرياف تونس بأكملها وأرياف سيدي بوزيد لأنهم يعانون من هذا الموضوع معاناة كبيرة.

السيد الوزير، موضوع الألياف البصرية، تزودون بها المدارس الابتدائية والإعداديات والمعاهد الثانوية، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة قبل أن أدرس مهمة تكنولوجيا الاتصال كنت قد درست مهمة رئاسة الحكومة التي فيها برنامج تحديث الخدمات الإدارية، وكنت قد طالبت بترفيع الميزانية لكن تم توجيهي لوزارة التكنولوجيا.

توجهت إلى وزارة التكنولوجيا، في الحقيقة من خلال الصفحات الأولى استبشرت خيرا، أولا بالاطلاع على الميزانية نرى أن من بين الاعتمادات التي هي 1 مليار هناك 800 و500 ألف مليار موارد ذاتية وهذا ما يجب أن ننوه به.

عندما نرى الأهداف المرسومة نراها أنها قيمة من إدماج رقمي ومالي حتى تحقيق الإدماج الاجتماعي، من ذكاء اصطناعي إلى، إلى، لكن بالتعمق في الميزانية تبين لي أن هناك إشكالية وهذه المهمة فيها برنامج واحد وللأسف هذا البرنامج طموحاته كبيرة، أجده يحظى بـ 45 عون فقط نصفهم من الإداريين والنصف الآخر من التقنيين، فهل بهذا العدد نريد القيام بالثورة التكنولوجية والرقمية؟

للأسف لا نتصور أننا نستطيع القيام بهذا، وهنا تفهمت العديد من النقائص التي تحصل لنا اليوم، نحن اتجهنا نحو تطوير عديد التطبيقات التي تبقى غير مستكملة، أنا من أول المنخرطين في الهوية الرقمية لكن مضى تسعة أشهر واقترب موعد التجديد ولا يمكننا استخراج سوى مضمون بها.

هذه إشكالية، أولا في ضرورة تقريب هذه التطبيقات وعددها كبير، فعندما نرى اليوم بوابة الحكومة نجد أكثر من 450 تطبيقة فهل المواطن مطلع عليها أم لا؟

طالبنا رئاسة الحكومة ونطالبكم بسياسة تواصلية لكن لو وصلنا إلى التعريف ولا نجد لهذه التطبيقات أثرا في انخراطنا، هذا يصبح مشكلا.

مثلما قلت لا يمكننا فعل شيء بالهوية الرقمية، وترد عليّ عدة تطبيقات مثل "E CNAM" وأحاول أن أكون مواكبا لكن لا أرى أي أثر لمختلف التطبيقات كمواطن تونسي.

مسألة أخرى، لكي نسهل اليوم لا بد من منصة تجمع كل هذه التطبيقات فلا يمكن أن يكون لدي اليوم "accès à travers" عدة مواقع وبكلمات عبور مختلفة وهذا يصعب علينا العمل.

هناك جانب آخر مهم جدا وهو هيئة الاتصالات، وردت عدة تشكيات من الإخوة بخصوص التغطية لكن هذا مطروح حتى على مستوى الإدارات والوزارات.

سيدي الوزير، القانون للأسف لا يسمح لك إلا برفع القضايا لدى هذه الهيئة ويسمح كذلك لهيئة المستهلكين والقائمة بصفة قانونية، هذا غير ممكن. بودنا أن تكون هناك مراجعة لكي تقوم هذه الهيئة بدورها على أكمل وجه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

نحن نعلم سيدي الوزير أن وزارتكم من بين الوزارات التي تقترح السياسات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والسهر على تنفيذها بما يضمن التنمية في هذا القطاع.

السيد الوزير، لديّ بعض الأسئلة:

أولا، ما هي استراتيجية وزارة تكنولوجيا الاتصال في مجال الأمن السيبرني وحماية المعطيات في ظل اقتصاد عالمي رقمي متطوّر قابل للاختراق؟

ثانيا، ما هي سياسة الوزارة في ترقية البحث العلمي في مجال المعلومة السياسية؟

ثالثا، ما هي استراتيجية الوزارة إزاء تطوير برامج التعاون الدولي ودعم العلاقات مع الهيئات الدولية والإقليمية؟

رابعا، ماذا أعدت الوزارة إزاء تأمين المنظومات والشبكات والمعلومات والفضاء السيبرني من المخاطر المحدقة بها؟

خامسا، ما هي الخطط التي أعدتها الوزارة من أجل تأمين اليقظة التكنولوجية وحماية المعلومات خاصة المضمنة في بطاقة التعريف البيومترية والجواز البيومتري؟

محليا هناك مطلب تنموي وطلابي على ضعف التغطية بالأنترنات ببعض الأحياء بمنطقة سيدي حسين كمنطقة بيرين ومنطقة مغيرة إنزال، يجب إحداث مكتب بريد بمنطقة بيرين وبرج شاكير وجياره من أجل تقريب الخدمة للمواطن الذي يجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى مكتب البريد الموجود منطقة سيدي حسين المدينة.

متى سيتم تزويد جميع المدارس بالمنطقة بالألياف البصرية من أجل مواكبة التطور الرقمي والذكاء الاصطناعي، فمدارسنا اليوم في حاجة إلى مواكبة التطور الرقمي الموجود في العالم والذكاء الاصطناعي الذي يتطور يوما بعد يوم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة زينة جيب الله، غير منتمية لها دقيقتان، تفضلي، المقعد رقم 79.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير،

في إطار تأسيس العدالة الاجتماعية لدينا انعدام تغطية في العديد من المناطق الريفية والتي لا تبتعد كثيرا عن مركز ولاية زغوان، توجد مناطق تبعد تقريبا 25 كيلومترا وتشكو من عزلة تامة بسبب انعدام الاتصال وهذا المشكل موجود في جل أرياف ولاية زغوان، فما هي خطتكم من أجل حلحلة هذا المشكل؟

ثانيا، أريد أن أبلغك سيدي الوزير برداءة الخدمات بالنسبة إلى المركز الجهوي للاتصالات بولاية زغوان ويتمثل أساسا في عدم الموافقة على مطالب الاشتراك أو تأجيلها وحرمانهم من ذلك بتعلة عدم توفر الإمكانيات المادية وقلة التجهيزات وأيضا وجود مقاول وحيد للتعامل معه، فلماذا مقاول وحيد؟ ولماذا نفس المقاول الذي نتعامل معه دائما؟

ثالثا، قدم للديوان الوطني للبريد مطلب في بعث مركز بريد فرعي بعمادة بوعشير لتسهيل الخدمات للمواطنين مع العلم أن هذه المنطقة تضم قرابة 3500 ساكن، فما هي الإجابة على هذا المطلب الذي طال أمده كثيرا؟

السيد الوزير، في الختام لا بد من جعل البريد التونسي بنكا بريديا مما يؤسس الموازنات المالية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق، تفضل، المقعد رقم 202.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدات والسادة المديرين العامين للوزارة وإطارات الوزارة،

السيد الوزير، إذ نثمن مجهودات سلطة الإشراف والمسؤولين على الديوان الوطني للبريد في عصرنة بعض الهياكل البريدية وخاصة تدعيم شبكة الموزعات الآلية للأوراق النقدية بكامل تراب الجمهورية، إلا أن ولاية مدنين التي تعتبر من الكتل الأكبر في مساهمتها المتميزة في مجموع التحويلات لأبنائنا بالخارج ومن أكبر المساهمين أيضا في الادخار الوطني عبر البريد التونسي ما زالت تشكو عديد النقائص خاصة إحداث مكاتب بريد جديدة مثل عمادة واد السدر من معتمدية مدنين الجنوبية وعمادتي القصبة وعمرة من معتمدية سيدي مخلوف، رغم عدد السكان المحترم بهذه الناطق ما زلنا نرى أهالينا بهذه المناطق وقوفا في صفوف طويلة بمكاتب البريد.

السيد الوزير، أما من ناحية التراتيب القانونية لهذه المؤسسة العريقة من حيث القدم والخدمات، أستغرب شخصيا من عدم وجود نظام أساسي للديوان الوطني للبريد، لذا نرجو من سيادتكم العمل على إحداثه في أسرع الآجال.

كما أن هذا المرفق العمومي الهام والأقرب للمواطن من حقهم أيضا تفعيل الصندوق الاجتماعي الذي وقعت المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة، علما أني وأغلب الزملاء كنا رؤساء بلديات وأعضاء مجالس بلدية، ونعرف جيدا كفاءة وقدرة السيد المدير العام للبريد منذ أن كان على رأس صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له دقيقتان، تفضل، المقعد عدد 141.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير، مرحبا بكافة الطاقم المرافق لك،

السيد الوزير، ستتضمن مداخلتي بعض الأسئلة:

هل تقف في الصف مثلنا طيلة ساعتين أو ثلاثة للحصول على مضمون بقيمة 500 مليم أو للتعريف بالإمضاء بقيمة 750 مليم، بإمكان نسخة مطابقة للأصل أن تكلفك الوقوف في صف لا تدري كم سيدوم من الوقت، تقوم بوضع ملف في أي وزارة من وزارات تونس وطيلة سنتين لا تتوصل إلى أي معلومة أو إجابة عن ذلك.

سيدي الوزير، هذه هي محفظتي الرقمية التي تحمل بطاقة تعريفي الوطنية وبطاقة تعريف أمي وأبي وجدي، أنظر كيف يكون حجمها بها 4 سنتيمترات تقربا واليوم بالنسبة إلى الهوية الرقمية فقد وصلنا إلى 38 ألف بعد سنة ونصف وكان بالإمكان التدخل من طرفكم فيقوم كل مزكي لمترشح للانتخابات المحلية بوضع المعرف الرقمي الخاص به وبذلك نصل إلى نصف مليون خلال عشرين يوم.

لكي لا تكون مداخلتي سلبية جدا وليس لدي الكثير من الوقت سأبلغكم أن هناك مكسبا كبيرا بوزارتكم وهو البريد التونسي بكل موظفين، وأشكرهم اليوم تحت قبة البرلمان، وشركة اتصالات تونس وهي مثال جدّي للشركات العمومية أو "semi étatique" وأنا متأكد أن هذه الوزارة والكفاءات الموجودة أمامي اليوم بإمكانهم أن يرقمنوا كل ما تحدثت عنه وهذا من شأنه أن يحل مشاكل التونسي وأنا متأكد من كفاءتكم وآمل أن أجد كلاما جديّا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم صالح مباركي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان تفضل، المقعد رقم 142.

السيد صالح مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير، إن للرقمنة أهمية بالغة في تغيير نمط عيش الشعوب وخاصة التي تتطلع إلى التقدم والتطور على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، المطلوب اليوم أكثر من أي وقت العمل على رقمنة الخدمات وتبسيط الإجراءات بما يستجيب لتطلعات المواطن الذي هو محور كل الاستراتيجيات، فماذا قدمت الوزارة في هذا الصدد؟ وفي نفس الإطار إلى أي مرحلة بلغ مشروع الهوية الرقمية؟ وما هي الخدمات الحالية والمستقبلية التي سيستفيد منها المواطن من خلال هذا المشروع الهام؟

السيد الوزير، تشهد منطقة الكبارية كثافة سكانية عالية تتطلب بصورة عاجلة المزيد من الدعم الخدماتي البريدي بحي إبن سينا خاصة، فهل هناك برنامج للتخفيف من معاناة المواطنين في إطار تعزيز الإدماج الاجتماعي وفتح مكاتب جديدة أو تعزيز المكاتب المركزة حاليا؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له دقيقتان، تفضل، المقعد رقم 38.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

على النطاق الوطني قال الزملاء ما يجب أن يقال، وأنا سأتحدث على النطاق الجهوي وهي معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس.

السيد الوزير، لدينا مكتب بريد مصنف B2 ومن المنطق أن يعمل به عونان على الأقل، ولكن لا يوجد به سوى عون فقط ويبلغ عدد العمليات من 300 إلى 400 يوميا، كل ذلك يقوم به عون فقط، صراحة تلاحظ العديد من الكوارث هناك.

هناك مسألة أخرى تتمثل في التغطية إلى درجة أن المواطنين أصبحت لديهم حساسية من هذه الكلمة، فعندما نذهب للشؤون الاجتماعية لا نجد بها أي تغطية حتى أنهم أصبحوا غير قادرين على توفير كل الوثائق المطلوبة لإعداد ملفاتهم وأصبحت هناك مشاكل بين المواطن وعون البريد بسبب عدم توفر التغطية، فهو لا ينقطع ساعة بل يتوفر لمدة ساعة فقط في اليوم.

المسألة الثانية تتمثل في التجهيزات، هل أن الوزارة تقوم بالتنسيق مع وزارة المالية التي تنص على إمكانية حمل 4 ألاف دينار نقدا نحن لدينا "distributeur" يأكل البطاقة البنكية عند وضعها ولا تخرج الأوراق النقدية، كيف أن معتمدية بهذا الحجم ومنطقة

فلاحية كبيرة فيها نسيج اقتصادي كبير لا يوجد بها سوى موزع آلي وحيد؟ أتمنى أن يقع النظر في هذه المسألة.

أما بالنسبة إلى مسألة السيارة البريدية هناك سيارة وحيدة، وسأقترح عليكم أمرا سيدي الوزير، لمَ لا يتوفر البريد المتنقل لمدة ساعة على الأقل في السوق الأسبوعية ليتمكن المواطنون من قضاء شؤونهم، لأن هذه المعتمدية كبيرة جدا جغرافيا ويضطر المواطن للتنقل مسافة 30 أو 40 كيلومتر، أما عندما يكون البريد المتنقل موجودا في السوق الأسبوعية لمدة ساعة زمنية يمكن لذلك أن يساعد خاصة أننا نعلم جيدا أنه لا تتوفر الاعتمادات لإحداث مقر بريد، فربما تساعد هذه الفكرة في حل هذا الإشكال.

بالنسبة إلى مقر السكنى للأعوان، إن الأماكن المخصصة للسكن لأعوان البريد في المناطق الريفية غير لائقة وحالتها كارثية لا تليق بالعيش لأعوان البريد والتي تعيش...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة لها ثلاث دقائق، تفضلي. المقعد رقم 184.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

مهمة تكنولوجيا الاتصال هي مهمة مفصلية وتعلق عليها آمال كبيرة ورؤيتها ملك للأجيال القادمة، لذا بات من الضروري الحفاظ على كفاءاتنا الشبابية التي تغادر البلاد وأيضا الانفتاح على البحوث العلمية التي تأثث رفوف المكتبات والجامعات.

وردت في التقرير المقدم من طرف اللجنة مشكورة استعمال مصطلح البطالة الذي بات يرد بشكل محتشم وكأن البطالة تفقد مراكز الاهتمام الأولى والأولوية القصوى، في نفس السياق يتم ربط البطالة بالقروض لكن التمويلات لم تعد تجدي نفعا في ظل ما يواجهه الباعثون الشبان من صعوبات في رحلة الحصول على التراخيص التي باتت أشبه بكابوس وتتطلب فوق الصبر صبرا.

ورد أيضا ما يفيد مساندة الوزارة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ولكن سيدي الوزير أود أن أعلمكم أننا تعاملنا مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ولاحظنا أكوام مكومة من الأوراق ومعاملات ورقية بامتياز.

في علاقة بالجهة أود أن أتساءل عن أسباب تعطل مشروع تحويل شبكة الربط بالأنترنات إلى شبكة تحت أرضية بمنطقة ديار حجاج وقرعة ساسي بقربة وأيضا ضعف الأنترنات في منطقة تازركة بسبب البنية التحتية المهترئة، هناك مناطق بيضاء خارج التغطية على غرار بعض الأرياف مثل قمة الأغا وغيرها حيث يضطر الشباب الى البحث عن تغطية للأنترنات أو تغطية للألياف البصرية وخاصة أصحاب الشركات الناشئة.

السيد الوزير، يعيش مركز بريد قربة نقصا كبيرا في مستوى أعوان الخدمات المباشرة مع المواطنين خصوصا أن الموزع الآلي يتعرض للإتلاف ولم يقع إصلاحه.

السيد الوزير، أتساءل عن اعتماد مضمون الولادة الرقمي دون الحاجة للاتصال بالإدارة للحصول على الإمضاء، وفي تقاطع مع مهمة التربية أود أن أقترح التفكير في تطعيم البرامج التعليمية بمحاور السلامة المعلوماتية بشكل مبسط ومتناسب مع المستويات الدراسية، شكرا على الاهتمام، أرجو أن أتلقى إجابات على التساؤلات المطروحة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية له ثماني دقائق، تفضل، المقعد رقم 135.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التكنولوجيا والاتصال والطاقم المرافق له،

تونس بلد فيه كفاءات كبيرة في مجال التكنولوجيا والبرمجيات والدليل على ذلك وجود العديد من المهندسين التونسيين في كبرى الشركات العالمية وللأسف لم نجد الإطار لتوظيفهم لدينا والاستفادة من خبراتهم نظرا إلى عديد الإشكاليات وأهمها البيروقراطية.

وزارة تكنولوجيا الاتصال حسب المهمة تسهر على وضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع التكنولوجيا والاتصال، وزارة بهذه الأهمية لم يعرفها المواطن إلا من خلال الاستشارة الوطنية التي نجحتم فيها، وأحييكم على المجهود المبذول وهنا تتجسد الإرادة فمثلما قمنا بإعداد الاستشارة بإمكاننا أن نصل إلى التطور الرقمي في تونس وأن نحقق إدارة رقمية 100%.

توجه الدولة اليوم حسب سياسات الحكومة من خلال كل المهمات التي قرأناها في قيامها ببناء مقرات لتقريب الخدمات الإدارية من المواطن وأعتقد أن شبكات الأنترنات تغطي تونس من الشمال إلى الجنوب وكان من الأجدر أن تتدخل وزارتكم لإحداث "des plateformes" يتمتع بها كل المواطنين وبذلك تكون الخدمات الإدارية أقرب.

في الحقيقة لا نعلم سبب غياب التنسيق بين كل الإدارات، لم أتوصل إلى أية إجابة، نتبين أن ملايين الدينارات يقع صرفها على الموظفين وعلى المقرات الإدارية وعلى المديرين العامين وعلى السيارات الإدارية وعلى الوقود إلى آخره وكان من الأجدر أن نتوجه إلى الحل الرقمي الذي تعتمده جل بلدان العالم ونجحت فيه وبإمكاننا أن نحقق ذلك أيضا من خلال الكفاءات التونسية ولمَ لا يكون التطور الرقمي انطلاقة من سنة 2024.

هناك نقطة أخرى وهي السياسة الاتصالية للوزارات ككل، وزارة تكنولوجيا الاتصال عليها التدخل لضبط السياسة الاتصالية، في الحقيقة شهدنا الهجمات السيبرنية التي من شأنها أن تمس في بعض الأحيان صفحات التواصل الاجتماعي لبعض الوزارات أو للجماعات المحلية، لذلك يجب أن تتدخل الوزارة وأن تعد نصا ترتيبيا تضبط به مشمولات السياسة الاتصالية لصفحات التواصل الاجتماعي، فقد أصبح هذا الفضاء ضروريا لحياة المواطن اليوم منه يحصل على المعلومة الخاصة بالإدارة.

أتبين أن وزارتكم تراقب الفضاء السيبرني وأن هناك العديد يستغلون مواقع التواصل الاجتماعي من خلال القيام بالإشهار لمواد مهربة ولطب التجميل الذي بإمكانه أن يكون ممنوع في عديد من البلدان، وإشهار للتبغ وإشهار للكحول والمنشطات والرهان الرياضي وغيرها، ويجب أن يكون هناك نص لتنظيم هذه الأنشطة.

السيد الوزير، نقطة أخرى في علاقة بمسار 25 جويلية الذي جاء لتصحيح الأوضاع والنهي عن أخطاء من سبقونا ولا زلنا نشهد اليوم مخلفات العشرية السوداء، الشركة الاتصالية للخدمات شركة مناولة خفية الاسم تساهم فيها الدولة ومكنتها وزارة الإشراف

من جميع الصفقات مع المنشآت والدواوين للتنظيف والحراسة، ويباشر أعوانها بمركز الدراسات والبحوث للاتصالات في نفس الشأن وهي "CERT" حيث تم انتداب أصحاب الشهائد العليا بعقود مناولة على أساس أعوان استقبال وهو مخالف للعقد الذي يربط الشركة بالإدارة العمومية والثانية في الأصل يعملون كأعوان شباك ويعملون في "CERT" وفي مخالفة تامة للقانون وظروف غير إنسانية وأجر غير لائق.

هؤلاء أصحاب شهائد عليا من مهندسين يتم انتدابهم صلب شركة مناولة للعمل بعقود على أساس أنهم أعوان حراسة وتنظيم، ثم بعد ذلك يلتحقون بهذه الشركة على أساس أنهم أعوان استقبال ويقدمون الخدمات مع المواطنين لتوفير الولوج لمنظومة "CERT". أكد السيد رئيس الجمهورية عديد المرات أنه ضد طرق التشغيل الهش وكما ذكرنا فإن مسار 25 جويلية هو مسار إصلاحي لذلك يجب أن تتوقف هذه المهزلة التي أسستها عشرية الخراب ونحن نؤسس لنظام عدالة جديد.

السيد الوزير، نقطة أخرى على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، هناك ظاهرة غريبة أصبحنا نشهدها هذه الفترة وتتمثل في "Micro trottoir" ولا أعتبره بريئا بالمرة فهي كوميديا سوداء وانحطاط أخلاقي كبير وحملة ممنهجة لضرب الفكر التونسي والتشكيك في قدرات التونسيين وأصبحت كل الصفحات تروج لمثل هذه الأمور، لذلك يجب على الوزارة أن تتدخل لوقف مثل هذه التصرفات.

السيد الوزير، على المستوى المحلي فإن مركز البريد فتح الله بجبل الجلود والذي يقدم الخدمات للمواطنين في تلك الجهة ستقام به أشغال عن قريب لتوسعة مقره وسمعنا أنه سيتم نقل كل الخدمات إلى مركز بريد جبل الجلود وبذلك ستكون المسافة بعيدة جدا خصوصا أن أغلب الأشخاص الذين يتعاملون مع هذا البريد من المسنين والمسافة بعيدة جدا بالنسبة إليهم وبالتالي نرجو سيدي الوزير أن تتدخل وتوفر لهم الفضاء الذي يتواجد خلف مقر فتح الله لمواصلة خدماتهم إلى حين انتهاء أشغال توسعة المقر.

النقطة الثانية هي جبل الجلود على مستوى نهج 9042 والأنهج المجاورة لا توجد بها تغطية منذ ثلاثة أشهر والغريب في الأمر أن عون اتصالات تونس ينصحهم بالحصول على "Fly box orange" أصبحنا نوجههم إلى شركة أخرى عوض أن ننفع الشركة العمومية.

نفس الشيء بالنسبة إلى منطقة الوردية، هناك خلل كبير في "débit" على أساس أن تتم الأشغال ولكن لم يقع ذلك إلى حد الآن ونرجو التدخل العاجل، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عمر برهومي غير منتمي له دقيقتان، تفضل. المقعد رقم 120.

السيد عمر برهومي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير والحضور الموقّر،

كلنا نتفق أننا لن نحقق نموا اقتصاديا أو تحولا اقتصاديا أو إدارة رقمية بدون دور ناجع وفعال لوزارتكم.

السيد الوزير، أريد أن أركز في مداخلتي على نقطتين،

النقطة الأولى هي وضعية التغطية وحال الشبكة، في الحقيقة كل مهام الوزارات الأخرى التي قدمت إلينا في ميزانية هذه السنة تتحدث عن الوعود بالرقمنة والحال أن أكثر كلمة نسمعها في اليوم هي "réseaux طايح" أو " system طايح" أو لا توجد " connexion " في زمن بدأت تتحدث فيه الدول عن G6 الإدارة الافتراضية والذكاء الاصطناعي ونحن نحلم بتغطية لأداء مكالمة صوتية في بعض المناطق والحال أن الحل غير صعب بالمرة وكان بإمكاننا أن نفرض على " Les opérateurs techniques" توفير تغطية عادلة بين المناطق لا التركيز على المناطق التي يوجد بها أكثر حرفاء ونسيان المناطق الريفية والمناطق الداخلية أو بعض الولايات بشبكة أقل جودة.

السيد الوزير، النقطة الثانية وهذا هام جدا أرجو أن تجيبوني عن ذلك فيما بعد وهي منظومة "سجلني"، مواطن يعود من الخارج للعطلة يقومون بقطع الخط الخاص به كذلك الأمر بالنسبة إلى المستثمر الذي يريد الاستثمار في تونس والسائح الذي يأتي لزيارة تونس والعذر المقدم إن كان أمنيا فهل عجزت تكنولوجيتنا على استخراج رقم سلسلة الهاتف أو "code email" انطلاق من هوية صاحب الشريحة وإن كان كذلك فإن هذه المنظومة غير مضمونة حيث أنها كما تعلمون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق، تفضل، المقعد رقم 72.

السيد محمد ماجدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير تكنولوجيا الاتصال والوفد المرافق له،

وتحية لكافة زملائي النواب،

السيد الوزير، ستكون مداخلتي مخصصة للحديث عن موضوع ديوان البريد وكنت زرت السيد رئيس المدير العام مشكور على حسن الاستقبال وهذا ليس بالغريب على هذه المؤسسة التي تعد من أفضل وأجود الإدارات في تقديم الخدمات، ويجب علينا الإقرار بذلك.

السيد الوزير، في إطار تعزيز الشبكة التجارية لمكاتب البريد وتطويرها كنت تابعتكم على الصفحة وأبارك لمواطنينا فتح وترميم العديد من المكاتب البريدية والآن تدخلت لأقدم لكم رسالة من أهالي الحوض المنجمي وسيدي بوبكر والسند والزموش والقطار وبوالخير وقفصة وخاصة من كبار السن، فقد ضجروا كثيرا من مسألة الحصول على الجراية أو إرسال جراية لأبنائهم الذين يدرسون بالجامعة.

سيدي الوزير، أريد أن أسألكم هناك مشكل مشترك بينكم وبين كل الوزارات الأخرى، هل أن المقاولين لا يريدون العمل في جهتنا؟ فمشاريعنا لا زالت معطلة بسبب سقوط "l'appel d'offres" أو غيره ، كل المشاريع معطّلة جراء بعض المقاولين.

سيدي الوزير، نطالبك وبكل صراحة بإعادة بناء مركز بريد المحطة المتلوي ترقيم 2113 الذي وقع هدمه لإعادة بنائه من جديد ولكنه لا يزال معطلا إلى حد الآن، كذلك مركز بريد الحي العصري، كذلك بالمتلوي لدينا أحياء كبيرة تفوق 20 ألف ساكن وهي الكاينة والمقرون وحي الأمل الغربي وحي الأمل الشرقي، وتمثل أكثر من نصف

معتمدية المتلوي، أقرب مركز بريد يبعد عنهم 3 كيلومترات، نأمل أن يقع التفكير فيهم وإحداث مركز بريد جديد أو مركز بريد متنقل لفض هذا المشكل.

السيد الوزير، كذلك الأمر بالنسبة إلى مدينة الرديف التي ينقصها مركز بريد، ومدينة أم العرايس والمظيلة التي برمج لها مركز بريد ولكن إلى يومنا هذا لم يتوصلوا إلى أي حل بتعلة أنهم لم يجدوا الأرض ونريد منكم التدخل لفض هذا الموضوع سيدي الوزير، إلى جانب تعزيز خدمات مراكز البريد لأن لدينا إشكالا كبيرا في هذا الموضوع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له دقيقتان، تفضل. المقعد رقم 8.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

بعجالة نظرا إلى ضيق الوقت، بالنسبة إلى مكاتب البريد الموجودة في منطقة سكرة، مكتب بريد جامع الروضة الذي حاليا "B2" وحسب "flux" الموجود به بإمكانه أن يصبح "B1" كذلك مكتب بريد سكرة السابق الذي تتعطل فيه الأشغال ونرجو من سيادتكم دعمنا وأكثر إحاطة لنسرع في الأشغال وهو الآن "B1" وبإمكانه أن يصبح "A2" ويجب أن تكون به ست نوافذ على الأقل نظرا إلى أنه يغطي منطقة كبيرة من سكرة إلى جانب الأعمال الداخلية.

التفكير في إحداث مكتب بجهة شطرانة واحد وكذلك بجهة سيدي فرج لوجود توسع ديمغرافي كبير تشهده هذه المناطق فلمَ لا يبقى البريد التونسي كما عهدناه في السابق دائما الأقرب للمواطن.

وبالنسبة إلى مسألة "Poste en chiffre" لفتح موقع للبريد التونسي ونحن نتحدث اليوم عن الرقمنة نتبين أن المعطيات الموجودة هي منذ سنة 2019، الرجاء مراجعة ذلك، هناك 9263 عونا وإطارا بمكاتب البريد.

آخر سؤال أطرحه بعد إذن زملائي في الكتلة الوطنية المستقلة: ما الذي ينقص البريد التونسي اليوم ليصبح مؤسسة بنكية؟ ما الذي ينقص أعوان وإطارات البريد التونسي ليصبح بنكا شعبيا في تونس؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار لها ثلاث دقائق، تفضلي. المقعد رقم 38.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسادة الإطارات،

أولا سأتحدث عن الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي الذي يقوم بإعداد استراتيجية عمله أكثر من ثلاثة سنوات وهذا الديوان بصدد الاندثار خاصة أننا أصبحنا نستعمل الأنترنات في كل المسائل، فلماذا لا يعمل في مجال الأنترنات؟ ولماذا تقتصر وظيفته على نقل التظاهرات فقط وكأنه متعهد حفلات؟ بالرغم من أن نظامه الأساسي يسمح له بذلك ولديه تجربة مثل تجربة مشروع "TETRA" ورغم قيمة هذا الهيكل والعمل الذي يقوم به فإننا نجده في آخر ترتيب الهياكل ويعاني من نقص في الإطارات الذين يعانون من ظروف عمل صعبة ومن عدة أمراض.

في الساحل وخاصة في سوسة نعاني من ضعف الإشارة خاصة في البث الرقمي والتلفزي "Les niveaux de champ" ضعيفة جدا، هناك العديد من النقاط السوداء في عديد المناطق منها حي الرياض ومساكن والمدينة العتيقة. نتساءل حول توفر معدات الإرسال الإذاعي والتلفزي لملعب سوسة ليصبح مثل الملاعب الأخرى.

بالنسبة إلى البريد التونسي، كنا فرحنا ببطاقات الجراية للمتقاعدين ولكن للأسف 90% منها لا يعمل، يجب علينا أن نتبين الإشكال للقضاء على الازدحام أو سنمتّي هؤلاء المسنين في كل مرة بأنها ستعمل في الشهر القادم.

هناك مشكل في بريد حي الزهور بسوسة: نافذة وحيدة لما يقارب 30 ألف ساكن رجال ونساء من كبار السن بعد أدائهم لصلاة الصبح يصطفون أمام مكتب البريد لتفادي الزحمة، زد على ذلك أنه ليس هناك أي تغطية للشبكة على كل معتمدية سوسة الرياض وأطلب منكم توسعة المركز أو نقل مركز البريد خاصة أن البلدية مكنته من أرض مخصص له.

ما زالت لدي بعض الأسئلة:

السيد الوزير، أين وصل التحقيق الذي أمر به السيد رئيس الجمهورية في ملف التشويش على الأقمار الصناعية على التلفاز وقت الاستفتاء؟

أين وصلت مسألة استخلاص الديون مع الإذاعات والقنوات الخاصة، أموال الشعب التي أجرمت في حقها الحكومات السابقة وأسقطت التتبع في 75% من الديون؟

أخيرا ونحن في أواخر 2023 أتساءل عن استراتيجية الوزارة فيما يخص تخزين المعلومات والسلامة المعلوماتية لحماية المعلومات الشخصية في نطاق الأمن السبريني.

السيد الوزير، للأسف وزارة التكنولوجيا تنقصها التكنولوجيا ولا تجيد الاتصال وأداؤها ضعيف جدا مقارنة بعصر النهضة التكنولوجية ومقارنة بانتظارات المواطنين، الرجاء منكم مراجعة استراتيجيتكم وتحسين خدماتكم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثماني دقائق، تفضل. المقعد رقم 7.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، شخصيا لدي إشكاليات كبيرة جدا مع هذه الوزارة حيث أعتبر أنها كانت وزارة محتلة في فترة ما والحمد لله تم إصلاح عديد الأشياء، تذكروا ما حصل في "CNI" وخلق شركات موازية باتفاقيات مشبوهة وتعيينات مشبوهة.

أريد أن أسأل اليوم الشركات الموازية التي أحدثت واحتلت دور "CNI" بحكم أنني لم أتابع: هل تم إلغاء تلك الاتفاقيات؟ وهل تم إرجاع عديد المنظومات التي كانت من مشمولات "CNI" لها؟ فهي

ليست شركة خاصة ونعرف ما صار في الوزارة في عهد الوزير أنور معروف ونعرف التعيينات حيث تم نقل مكلف في النسيج في وزارة التكنولوجيا وخريجة تربية نحل توظف في الوزارة، نعرف كل هذا وتحدثت فيه في السابق فهل تمت مراجعة هذه الشركات التي تنتمي إلى جهات خارجية أم لا؟

سيدي الوزير، نعود الآن لهذا الموضوع على مستوى الجهة وأنا دوما من مشجعي تأسيس بنك البريد، ونعرف أن هذا يعطل وقبل أن أتحدث عن هذا الموضوع وقد سأل أحد الزملاء عن سبب التعطيل، سأخبركم بذلك ولا بأس سيدي الوزير إن أخطأت أصلح لي.

قبل هذا مرت فترة على طلبنا بإحداث مكتب بريد في بوهلال على منطقة شاسعة وتكون التعلة في كل مرة بعدم المردودية، متى حدثت آخر دراسة؟ فستعرفون أن المردودية موجودة الآن.

نفس الشيء في ما يخص مكتب بريد السواسي، الأشغال توقفت بعد انطلاقها وتم فتح مكتب بريد ثان فشهدا ازدحاما كبيرا ومكتب البريد الحالي فيه أشغال والأموال التي ترصد له لا تفي بالغرض.

مكتب بريد المنصورة ومكتب بريد سيدي زيد مغلقان لعدم توفر الموارد البشرية.

ورصدت الميزانية لإعادة فتح مكتب بريد الجماملة منذ 2018 150 ألف دينار وإلى حد الآن لم يحدث شيء.

فعلى الأقل نتصرف في الموجود لدينا، نتحدث عن الموارد البشرية يمكن الإلحاقات من أية مكاتب أخرى، ويمكن أن نفتح شباكين في أحدهما أو الاثنين حتى نتمكن من العمل.

ولا نتحدث عن التغطية المنعدمة اليوم في بومرداس وكركر والسواسي وهناك من يستعمل اليوم 5G في حين أننا لا نمتلك حتى 2G.

البث الإذاعي للاذاعات الجمعياتية، كيف تتم مطالبتها بمعلوم الإرسال و12 ألف دينار إضافة إلى "STEG" وغير ذلك؟ وبذلك تضطر هذه الإذاعات لتكون غايتها ربحية، فيدفع ما عليه وغير ذلك، لا يجب أن يكون لها استثناء.

نرجع للقطب التكنولوجي في النحلي الذي انطلقت أشغاله في 2009 وتعطلت في 2010 وعدنا في 2018 و2021، وأعدنا الإشكالية مع الشركة ومع المالك وأصبحت متعلقة بصبغة الأرض واشكالية أخر، فمتى سينطلق هذا القطب في العمل الفعلي؟ هذا ليس مشروعا بسيطا فتكلفته ضخمة جدا.

نمر إلى الحديث عن موضوع بنك البريد وما أدراك ما بنك البريد، إفريقيا الجنوبية فيها 1518 فرع بنك بريد والبرازيل 6495 وساحل العاج 199 فرع بنكي والهند 154.910 فرع بنكي بريدي واليابان 20.158 والمغرب من دول الجوار 114 والدول التي بها فروع بنكية أكثر من 51 دولة، فما هي التعلات التي تحول بين إرساء بنك بريد تونسي؟ هل أجيبكم؟ التعلات هي أن 19 عائلة تونسية يتحكمون في تونس، هل تريدون أن نذكرهم ونذكر البنوك التي يتعاملون بها؟ سنفعل ذلك، فحين تحقق أرباحا للبنوك في تونس بقيمة 2000 مليار سنة 2020 فافهم أنه لا يناسبهم إحداث بنك للبريد التونسي ولك أن تفهم أن السيد مروان العباسي لا يناسبه ذلك.

حين تكون هناك إرادة شعبية تقول بأن أموال 65% من التونسيين في مكاتب البريد وحين نتحدث اليوم عن النسيج الاجتماعي وعن المفقرين في الأرض، نتحدث عن الطلبة وعن عمال الفلاحة وعن صغار الفلاحين كلهم يتعاملون من خلال مكاتب البريد وهي موجودة في كامل تراب الجمهورية.

وحين أعدت "D17" سخر الجميع منها في حين أنه يمكن استعمالها اليوم والرقمنة التي يتباهي بها الناس أحدثها البريد التونسي واليوم تصرف منحة الشيخوخة بالرمز السري. إذن لا توجد إشكاليات ويمكننا أن نتصرف ونحدث الرقمنة و"CNI" أحدث الرقمنة و"L'Estonie" التي يتحدثون عنها بأنها ضالعة في الرقمنة أحدثت "plateforme" مع "CNI" لدينا الكفاءات ولكن حين تكون لدينا مكبلات من الداخل وحين يكون العاملون في البنك المركزي هم الذين يديرون البنوك حاليا، فلك أن تفهم لمَ يحدث التعطيل، حين أعرف المنظومة من الداخل وأكون موظف في البنك المركزي واليوم يتم نقلي للعمل في بنك خاص، طبيعي أن أخدم رؤسائي الذين يدفعون لي الراتب.

هم لا يريدون هذا البنك اليوم حيث انطلق فعليا مع السيد الحبيب الصيد وجاء في عهد يوسف الشاهد وأنور معروف وأتحمل مسؤولية كلامي هنا، اتصل السيد معز شقشوق في ذلك الحين وطلب منه التوقف عن تمريره إلى حين، ما معنى ذلك؟

حسنا كانت هناك لوبيات سياسية واليوم بان بالكاشف المسألة ليست مسألة سياسة فقط فالعائلات الضالعة داخل البنوك التونسية والمالكة لها هي التي تتحكم في مفاصل الدولة بشكل مباشر وليس غير مباشر.

واليوم حين نرى امتصاص دم التونسي في البنوك ونرى الدولة الوحيدة التي تقتطع من أموالك حالما تودعها وحتى إن لم يكن لديك المال فقط لديك حساب يتم الاقتطاع أيضا.

فمشروع بنك البريد اليوم هو مشروع سيادة وطنية ومطلب شعبي وبالنسبة إلينا في الكتلة الوطنية المستقلة نطالب بإحداث هذا البنك ومستعدون لكشف كل من يخطط لإجهاض هذا المشروع، ما على السيد الوزير والسيد المدير العام إلا اتخاذ الإجراءات وقوموا بمصارحتنا وقد قلت لكم مروان العباسي يعطل وأنتم اتخذوا الإجراءات وهناك سيادة في البلاد والسيادة الوطنية تنطلق بإحداث هذا البنك الشعبي، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية لها أربع دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، اسمح لي بتذكيركم بدور هذه الوزارة، دورها في ملفات الأمن القومي، فقائمة الصفحات التي حذرت منها وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منقوصة، لم يتم نشر الصفحات النهضوية بالخارج الأكثر خطورة إلى حد الآن، على سبيل المثال صفحة تدعي أنها تصنع المحتوى تبث من دولة اليابان واسمها صفحة البلاغ هي صفحة يديرها عنصر سلفي خطير قاطن في اليابان ويمتلكها عضو التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، انظروا لمحتوى

هذه الصفحة وخطابها حيث تحرض على قتل عناصر الأمن وهدم مبنى الداخلية، وتصف كل مساندي 25 جويلية بالكفار ولا تقف عند ذلك، بل لديها برامج يوميا تستضيف فيها شخصيات نهضوية بالخارج أبرزهم رفيق بوشلاكة وماهر مذيوب وأحد المورطين في اغتيال شكري بلعيد وهو كمال العيفي.

هل أجرت الوزارة تحقيقا في فترة تولي حركة النهضة المهام صلب هذه الوزارة طيلة سنوات طويلة خصوصا وأن الوزارة مستأمنة على المعطيات الشخصية وقاعدة بيانات الدولة والشعب؟ ويرجى مدنا أيضا بمآل ملف التمويل الأجنبي لأفارقة جنوب الصحراء.

أما دور الوزارة في ملف دفع الاقتصاد فيرجى مدنا بتوضيح حول إجبار المشتركين في الانترنات على الترفيع في الساعة ودون موافقتهم الكتابية من قبل مشغلي الاتصالات في الفترة الأخيرة ومضاعفة الفوترة بصفة آلية.

يرجى أن تفسروا لنا التأخير الحاصل في إعلان لزمة الجيل الخامس خاصة أن الدراسات جاهزة منذ مدة، مما حرم الدولة من مداخيل هامة ولم تبرمج في ميزانية 2024 كذلك يرجى مدنا بتوضيحات حول الصفقة الممضاة مع "Microsoft" واللجنة التي قامت بالمفاوضات التقنية والمالية والتي ترأستها المكلفة بمهمة لديكم دون أن تكون مختصة في الإعلامية.

لماذا يتم إدراج مشروع التدقيق في السلامة المعلوماتية بمبلغ مشط يقارب 40 مليون دينار بالنسبة إلى الإدارات العمومية والمؤسسات وهو مجال اختصاصك رغم أن الإدارات والمؤسسات مجبرة على القيام بالتدقيق الدوري حسب القانون، مما يمس من مبادئ المنافسة عبر محاولة تقسيم الصفقة على 12 شركة متحصلة على الترخيص وتحديد أجرة اليوم للخبير بما في ذلك من تبذير للمال العام؟

سيدي الوزير، أما دوركم السياسي فالرجاء مدنا بتوضيحات حول ما وصفه كمغالطة للسيد رئيس الجمهورية في لقائكم به بخصوص قطع الذبذبات في مرحلة الحملة الانتخابية من ناحية وكذلك سبب مغالطة السيدة رئيسة الحكومة السابقة في ترشيح خبير تونسي لرئاسة الاتحاد الدولي للاتصالات، في حين أنه لم تكن له حظوظ من الأول.

الرجاء مدنا بأسباب استقالة المديرة العامة للوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية ودور المديرة التقنية للوكالة في ذلك.

أما دوركم في التقشف ومكافحة الفساد ودعم الميزانية فماذا فعلتم في ملف الفساد المالي والإداري بمركز النقديات بالبريد التونسي؟ والرجاء نشر الدراسة الخاصة بالاستراتيجية الرقمية للسنوات القادمة بالطبع إن وجدت لأنه باعتبار اعتماد مكتب دراسات خاص لإعداد الدراسة وتحيينها ومتابعتها، فلا أظن أنها جاهزة ويمكن ألا تكون موجودة أصلا، حيث لم ينعقد المجلس الاستراتيجي الرقمي لسنوات.

ويرجى في الأخير مدنا بأسباب زيارتكم المكوكية للولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا لـ "NASA" واليابان والتوضيح حول الفريق المرافق الذي ليس به خبراء ومختصون في الأقمار الصناعية في حين أن دولتنا لا زالت تعاني من تدني خدمة الأنترنات والخدمات الرقمية وليس لهذه الزيارات ما يبررها سوى تبذير المال العام حيث لم يكن لها مخرجات بناءة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى معالي السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق،

يتمحور دور الدولة الحديثة حول خدمة المواطن والمجتمع والتنمية وهو ما يتطلب تطوير أنظمة معلومات متكاملة لدعم الاقتصاد وخدمة المواطن والمؤسسة، بما يجعل الإدارات قادرة على العمل معا والاستفادة بأكبر عدد من الفرص المرتبطة بالتحول الرقمي، حيث بات اليوم من الضروري إحداث وكالة وطنية للإدارة الرقمية تعمل بشكل أفقي لقيادة مشروع الجمهورية الرقمية.

معالى الوزير، تجارب الدمج لبعض الإدارات لم تكن فى مجملها ناجحة، وهو ما يتطلب مزيد الحرص على الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الاتصال وتوظيفها فى تعصير الإدارة وتسهيل عمل الموظف والمواطن وتوحيد الأهداف ولدينا مثال من أمثلة الدمج فى صلب وزارتكم وهي تجربة تمت منذ أفريل 2019 بين مؤسسة "CIFODE'COM " وقطب الغزالة فى مؤسسة واحدة أطلق عليها اسم تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية لكن عملية الدمج لهاتين المؤسستين ولدت جملة من المشاكل حيث بقيت كل مؤسسة تتمتع بنظام خاص فى ما يتعلق بالخطط الوظيفية والمنح. أيضا ما زالت كل مؤسسة تشتغل بنظام أساسى خاص بها رغم وضعية الإدماج منذ 2019 سيدي الوزير، متى سيقع توحيد نظام أساسي لتونس للأقطاب التكنولوجية الذكية ووضع هيكل تنظيمي لهذه المؤسسة؟

وضعية السيارات الإدارية تشوبها عديد التساؤلات فيمن يستحقها ووفق ماذا تسند؟

أيضا متى سيقع حل مشكل تنظير الشهائد العلمية للموظفين وتجاوز المشاكل المنجرة عن عملية هذا الدمج في مستوى الترقيات وتوحيد المسار المهني بين الإدارتين؟

ما هي النجاحات التي حققتها عملية الدمج في ظل حالة الركود التي تعيشها الإدارة وتراجع الأداء الوظيفي وعدم رضا الموظفين على الوضعيات الإدارية العالقة لأغلبهم؟

في هذا الإطار وفي ما يتعلق بقطب الغزالة السؤال الذي يطرح نفسه: متى سيقع فض ملف قطب النحلي الراجع بالنظر لقطب الغزالة؟

سيدي الوزير، في ما يتعلق بالمستوى الجهوي وفي خصوص بطء شبكة الأنترنات وعدم تعميم خدمات 3G/4G/5G خاصة في بعض الأماكن الحدودية وتحديدا في جهة بن قردان.

سيدي الوزير، تونس كانت من الدول السباقة في الرقمنة لكن للأسف في ما يتعلق بالألياف البصرية ما زلنا نتحدث عن بعض الإنجازات البسيطة وخاصة في المناطق الحدودية والطرفية الداخلية، نفس الشيء تحديدا بجهة بن قردان.

أيضا سيدي الوزير، نطلب فتح مراكز بريد في عمادات منطقة بن قردان خاصة أن هذه المعتمدية فيها أكثر من 120 ألف ساكن وفيها عديد العمادات التي فيها كثافة سكانية كبيرة.

البريد المتنقل للأرياف والمناطق الجهوية وكذلك الإذاعات المحلية وهي مكسب لهذه المناطق الداخلية، نرجو مراعاة عملية خلاص معلوم الاشتراك في الإرسال خاصة بجهة بن قردان إذ لدينا إذاعتان محليتان ولديهما صعوبات مالية كبيرة.

سيدي الوزير، في ما يتعلق بعوائق الرقمنة، كنتم قد ذكرتم أن التغيير في اتجاه التحول الرقمي يتطلب الكثير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتم له دقيقتان.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بالسيد وزير وزارة الحلم، وزارة الحلم لأنها الوزارة التي يمكن أن تجسد وتثمن الثروة الوحيدة والحقيقية والدائمة في تونس وهي الثروة البشرية.

السيد الوزير، تتجه أنظار الشباب والشعب التونسي إليكم هذا اليوم من أجل تشريعات ثورية تفتح الآفاق أمام الشباب في العمل عن بعد، من أجل توازن جهوي ومن أجل فتح البنك البريدي، هذا البنك الذي يمكن أن يصل إلى تونس من أدناها إلى أقصاها خاصة أن هناك بنوكا تتركز في مناطق لتحمل بين ظفرين "الكليونات" الحرفاء ثم ترحل إلى مناطق أخرى كما هو حال "ATB" في بورويس الذي لو كانت هناك منافسة لما تجرأت هذه البنوك على التحيل على المواطنين من أجل تكبير رأس المال ثم الرحيل وتركها دون فرع بنكي.

النقطة الأخيرة التي أود التدخل فيها هي مراكز البريد المغلقة خاصة في المناطق الخارجة عن "les normes" بالوزارة وأتحدث عن مركز البريد بالأقصاب، من غير المعقول أن تعاقب منطقة من أجل خطإ شخص وإن كان هناك مختلس يعاقب المختلس ولا تحرم المنطقة من مركز بريد.

أتحدث عن مركز بريد الاخوات الذي يشتغل بنصف وقت، وعن سيدي عياد المحرومة من مركز بريد وعن الدخانية التي أغلق فيها مركز البريد منذ زمن وإلى اليوم ننتظر إعادة فتحه وأتحدث عن بورويس الفلاحة وهي تعاني نفس الإشكالية. فعلى الأقل إن أغلقت مراكز بريد في المناطق الأكثر تهميشا تعوض بمركز متنقل للبريد إلى حين إعادة فتح هذه المراكز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لكم سيدي الوزير ولكل إطاراتكم المركزية والجهوية والمحلية في صفاقس وعقارب على التواصل الدائم والتفاعل المتواصل.

أولا، أريد أن أثمن كل المجهودات والبرامج بوزارتكم وأريد أن أبدأ مداخلتي بالبريد وما أدراك ما البريد.

أولا، أشكركم على تركيزكم واستجابتكم لمطلب موزع آلي للأوراق المالية بمكتب البريد الحالي لكن رغم هذا تبقى الخدمات ناقصة ونحن في انتظار تهيئة مكتب البريد الأصلي البناية القديمة الجميلة المهجورة، فمتى ستنطلق الأشغال التي طال انتظارها؟

ثانيا، الانتدابات وما أدراك ما الانتدابات، أرجو أن يتم التسريع باستكمال الانتدابات لأن هناك نقصا كبيرا في الموارد البشرية وفي كل شهر تقولون الشهر المقبل وأتمنى أن تنتفع عقارب وكل المناطق الداخلية بهذه الموارد فلا تنسوها.

ثالثا، سيدي الوزير، بيننا وبينكم ثلاثة وعود تقدمتم بها لنا وتعلمونها وننتظرها ووعد الأحرار دين:

أولا، إعادة تصنيف مكتب بريد الصغار من مكتب بريد إضافي إلى مكتب بريد كامل النشاط، متى؟ وعد الأحرار دين.

ثانيا، النظر في إحداث مكتب بريد في منطقة بولذياب على "GP14" وآخر في منطقة بن سهلون وهذه مطالب قديمة جدا لتقريب الخدمات من الناس الذين ليس لهم سوى البريد.

بن سهلون، تمت مراسلة مصالحكم وتخصيص مقر تابع لأملاك الدولة وبولذياب الأهالي مستعدون للتبرع بالأرض لإقامة المشروع وننتظر تفاعلكم.

الوعد الثالث ووعد الأحرار دين، أتصور أن هناك أولوية قصوى لإحداث مكتب بريد متجول تابع لمعتمدية عقارب يغطي كل العمادات بسكانها الأكثر من 50 ألف ويغطي معتمدية بئر علي القريبة ومعتمدية الغريبة أيضا وحتى مكتب بريد متجول موجه للأرياف ركزتموه في صفاقس المدينة في حين أنه موجه للريف فيكفي من المركزية والتفاوت الجهوي، سيدي الوزير.

المسألة الثانية تخص الأنترنات والاتصالات في عقارب فمتى سيتم التفكير في إحداث مقر لفرع الاتصالات في عقارب حتى نتواصل معكم؟ ومتى يتم حل المشاكل الكبيرة التي تتعلق بالشبكة والتغطية ومشاكل الربط؟

لقد وصلني أنه سيتم تغطية معتمدية عقارب بـ "fibre optique" كمشروع نموذجي وتجربة أولى في صفاقس، فشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة إثرها نحيل الكلمة للسيد وزير تكنولوجيات الاتصال ليتولى الرد على النقاش العام وشكرا.

(كانت الساعة السابعة وعشر دقائق مساء)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

(كانت الساعة الثامنة إلا ربع مساء)

السيد نزار بن ناجي، وزير تكنولوجيات الاتصال

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب الكرام،

نحن سعداء اليوم بلقائكم ولقاء مجلسكم الموقر قصد مناقشة ميزانية مهمة وزارة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2024 والإجابة عن تساؤلاتكم وتطلعاتكم وتطلعات المواطنين.

أود في البداية أن أذكر بأنه سبق أن تفاعلنا كتابيا مع السادة النواب في العديد من المواضيع التي طرحت اليوم، كما سبق أن استقبلت شخصيا بالوزارة عددا من النواب الذين طرحوا مشاغل المواطنين ومشاغل جهاتهم في ما يخص ثلاثة جوانب بالأساس: الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات والخدمات الرقمية في تونس بصفة عامة.

كانت لنا أيضا مصافحة أولى مع لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بتاريخ 14 نوفمبر، نشكرهم على حسن الإصغاء والتفاعل وعلى التقرير الذي استمعنا إليه اليوم.

في البداية لأتمكن من الإجابة بشكل جيد على جملة التساؤلات والأسئلة المطروحة اليوم سأحاول تبويبها بالأساس إلى ثلاثة جوانب: الخدمات التي تشمل قطاع البريد وخدمات الاتصالات والخدمات الرقمية وبعض المواضيع الأخرى.

أود في البداية أن أضع مهمة وزارة تكنولوجيات الاتصال في إطارها الشامل وفي إطار الاستراتيجية الوطنية الرقمية وأهم المشاريع.

في البداية أود أن أؤكد على الأهمية الكبرى التي يكتسيها قطاع تكنولوجيات الاتصال على المستوى الوطني باعتباره يمثل رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وقد تجلى ذلك في دوره المحوري كآلية فعالة لإحكام التصرف في الأزمات خاصة خلال جائحة كورونا حيث ساهم القطاع في إيجاد الحلول الناجعة في وقت قياسي لتأمين استمرار المرافق على غرار العمل والتعلم والتسوق عن بعد وتحويل الأموال والمساعدات الظرفية عبر المحفظات الإلكترونية والموزعات الآلية.

كما يعتبر قطاع تكنولوجيات الاتصال من أهم القطاعات الواعدة والمستقطبة للاستثمار لا سيما في المجالات ذات القيمة المضافة العالية، هذا فضلا عن مساهمته في توفير مواطن الشغل خاصة لحاملي الشهادات العليا ومساهمته أيضا في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي.

بعض الأرقام: حيث تقدر نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2021: 3% كما ساهم قطاع تكنولوجيات الاتصال بنسبة 3.3% في المجهود الوطني للتشغيل سنة 2021 مقابل 3.1% لسنة 2020.

هذا فضلا عن تطور نسبة صادرات القطاع في الحجم الإجمالي للصادرات من 1.8% سنة 2020 إلى 2% سنة 2021.

اسمحوا لي في البداية قبل أن أتفاعل مع جملة الأسئلة وتطلعات النواب أن أستعرض الاستراتيجية الوطنية الرقمية، وأن أشرح أهم المحاور التي ترتكز عليها الوزارة لنتمكن من تطوير الخدمات وشبكة الاتصالات والخدمات البريدية ووضع بيئة ملائمة للاستثمار والمؤسسات الناشئة.

هذه الاستراتيجية فيها ثمانية محاور أساسية وقد أضفنا إليها محورين إضافيين سأتطرق إليهما فيما بعد.

المحور الأول هو محور أساسي وضروري مراجعة الأطر القانونية للرقمنة وتحسين حوكمة القطاع بما يتماشى مع المقاييس الدولية المتجددة. ليس بإمكاننا أن نطور قطاع الرقمنة بنصوص قديمة ومشتتة ومنقوصة لذلك منذ تولينا هذه المهمة انطلقنا في تحسين الإطار التشريعي وبالطبع تحسين الحوكمة ومراجعة المهام الموكولة للمؤسسات والمنشآت التابعة لوزارة تكنولوجيات الاتصال.

يجب أن يتضمن الإطار التشريعي الجيد للرقمنة جملة من الأسس:

أولا، الاعتراف بالمحتوى الرقمي والوثائق الرقمية مثل الفاتورة الإلكترونية والطابع الجبائي الإلكتروني والعقد الإلكتروني والاعتراف بالمحتوى والوثيقة الرقميين، هذا هو الأساس الأول.

الأساس الثاني، لا تكون للوثيقة الرقمية صبغة وثوقية وإثباتية إلا حين تكون مرفوقة بإثباتات رقمية، ونفس الشيء يجب أن يكون هناك إطار قانوني يعترف بالإمضاء الإلكتروني والأختام المرئية وخدمة إثبات الرقم في الوثائق التي يجب أن نعتمدها ونعممها على جميع الخدمات الإلكترونية، هذا هو المستوى الثاني.

المستوى الثالث نتعامل بهذه الوثائق والإثباتات أو نتعاطى معها بجملة من الحلول الرقمية، حلول تطبيقات أو حلول أجهزة، والتطبيقات والأجهزة هي إما أجهزة أو حلول مستوردة أو حلول يتم تطويرها على الصعيد الوطني.

لذلك الجانب الذي يهم هنا المطابقة للمواصفات الفنية، إسناد علامات الجودة لهذه الحلول هو مستوى مهم وكما ذكرت هنا " c'est le rôle du CERT" وأيضا "centre de recherche en télécommunication" الذي يضطلع بمهمة المطابقة وهذا المستوى الثالث.

المستوى الرابع، نحن الآن اعترفنا بالمحتوى الرقمي واعترفنا بالإثباتات الرقمية ووضعنا إطارا قانونيا للمصادقة على الحلول الرقمية بصفة عامة والآن يجب أن نتحدث عن جانب الإيواء ويجب أن يقع إيواء هذه الحلول بشكل مؤمن يحمي البيانات والمنظومات والمستعملين.

لذلك وضعنا مؤخرا إطارا قانونيا للحوسبة السحابية حتى ينظم ويؤطر عملية إيواء المنظومات والبيانات والخدمات الرقمية في بلادنا وهذا الإطار مبني على إسناد علامات في المرسوم عدد 17 الذي صدر سنة 2023، هناك نوعان من العلامات: علامة "gclouds/" développement Cloud" التي تسند لمسدي خدمات الحوسبة السحابية التي تأوي منظومات وتطبيقات حكومية "National Clouds" و"nClouds" لمسدي خدمات الحوسبة السحابية التي تأوي منظومات على الصعيد الوطني.

الآن اعترفنا بالمحتوى الرقمي وبالإثباتات ووضعنا إطارا قانونيا للمصادقة على الأجهزة وقمنا بإيواء هذه المنظومات بشكل جيد وكل هذا نحتاجه لماذا؟ نحتاجه لإسداء الخدمات حيث يجب أن يكون هناك تشريعات خاصة، فكل قطاع له تشريع خاص به وإن نتحدث عن العمل عن بعد يجب أن يكون هناك إطار قانوني للعمل عن بعد وقد صدر هذا منذ مدة، إن أردنا أن يكون -مثلما ذكر اليوم- التقاضي عن بعد أو الطب عن بعد كذلك أصدرت وزارة الصحة قانونا للطب عن بعد.

وأطلقنا منذ سنوات منظومة "TUNEPS" وكان يجب أن يكون هناك إطار يعترف بالصفقات العمومية التي تسدى على الخط.

إذن في مستوى الخدمات يجب أن تكون لدينا "des codes spécifiques" كل قطاع له إطار قانوني خاص به.

وإن أردنا أن نقنن مجال ألعاب الرهان الإلكتروني فإن وزارة الشباب والرياضة أيضا يجب أن تفعل قانونا يخص ذلك وغيرها من الأمثلة.

والآن نحن على مستوى الخدمات، سنصل إلى تلك الخدمات عبر الشبكة أيضا، في تونس لدينا مشغلو الاتصالات ومزودو خدمات الأنترنات الذين يضبط نشاطهم بمجلة الاتصالات ومضبوط بنظام الإجازات وقد قال بعض النواب أن هذا العدد كبير؟ أقول بأن العدد كاف وجيد وبالعكس هناك عدة بلدان تحسدنا على تنوع مزودي خدمات الأنترنات ومشغلي خدمات الاتصالات وبالعكس سيحدث تواجدهم وتنافسهم جودة في الخدمة.

إذن وصلنا إلى مستوى الخدمات، بعد الخدمات وصلنا مستوى الشبكات وإن نتحدث عن خدمات إلكترونية إذن نتحدث عن مستهلكي الخدمات الإلكترونية، يعني يجب أن يكون هناك إطار يحمي مستعملي الخدمات الإلكترونية ويحمي المعطيات الشخصية ويحمي مستعمل الخدمة من مزود الخدمة.

بالطبع تتطور هذه الأنظمة الرقمية عبر الزمن وأية مسألة تتطور عبر الزمن تحتاج تدقيقا دوريا لذلك كانت من أولوياتنا مراجعة الإطار التشريعي الذي ينظم عملية التدقيق في سلامة الأنظمة المعلوماتية وجعلناه إجباريا وهذا موجود في المرسوم عدد 17 الذي صدر سنة 2023.

أحدثنا كل هذا وركزنا التنظيم الدوري لضمان السلامة لكن هذا لا يمنع أن تكون أنظمتنا عرضة للهجمات الإلكترونية والحوادث السيبرنية لذلك في نفس الإطار للمرسوم عدد 17 نظمنا عملية CERT، فرق التدخل عند الحوادث السيبرنية التي ستحمي المنظومات الوطنية عند الاختراق أو عند الهجمات أو حتى عند الحوادث العرضية.

يمكننا إنجاز كل هذا لكن حين تكون عملية الاختراق أو الحادث السيبرني مقصودين عند ذلك يرتقي هذا إلى مستوى الجريمة لذلك كان من أولوياتنا استكمال هذه الترسانة القانونية بمرسوم عـ54ـدد الذي يحارب كل الجرائم الإلكترونية والجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

إذن هذه الترسانة القانونية كانت ضرورية نراجعها ونكملها حتى نتمكن من تطوير قطاع الرقمنة.

يمكن أن نكمل هذه المستويات بمستوى أخير هو المستوى الذي سيشجع المواطن على اعتماد واستعمال هذا وهو موجود مع وزارة المالية التي تشتغل الآن على قانون الإدماج المالي وأيضا في مجلة الاستعمالات الرقمية لدينا جانب للإدماج الرقمي لكي نشجع المواطنين حتى ينخرطوا في الاستعمالات الرقمية.

إذن كان هذا تفسير وتبسيط أهمية المحور الأول.

كما قلت النصوص قديمة ومشتتة ومنقوصة وكان تكميلها ضروريا حتى نطور قطاع الاتصالات والخدمات الرقمية في تونس، هذا محور مهم وربما دون أن نغوص كثيرا في التفاصيل حيث أنجزنا العديد من النصوص التي صدرت مراسيم وأوامر وقرارات ومناشير وأنهينا هذه حتى بأدلة "des guides" حتى تساعد المؤسسات العمومية والخاصة على تطبيق هذه الأطر التنظيمية الجديدة، إذن هذا هو المحور الأول من الاستراتيجية.

المحور الثاني لا يقل أهمية وهو الإدماج الاجتماعي الذي يشمل جانبين الرقمي والمالي والهدف الأساسي منه تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف فئات المجتمع وبين مختلف الجهات وهنا لدينا جملة من المشاريع لا يمكنني أن أذكرها كلها ولكن يمكن أن نتحدث عن المشروع الذي أتممناه في بداية سنة 2022 وهو "zone blanche 1" مشروع المناطق البيضاء وقد شمل 94 عمادة و164 مدرسة و59 مركز صحة أساسية وشملت الخدمة قرابة 180 ألف مواطن بكلفة قرابة 38 م د ونحن الآن بصدد إعداد المنطقة البيضاء الثانية. هناك المناطق الرمادية التي ظهرت فيها حياة اقتصادية جديدة وأصبحت آهلة بالسكان، أصبحت مناطق بيضاء يجب أن نعمل عليها ونحن الآن بصدد إعداد المرحلة الثانية من المناطق البيضاء.

انتهينا من المشروع الأول سنة 2022 وفي سنة 2024 إن شاء الله سننطلق في المنطقة البيضاء الثانية.

من أهم المشاريع في نفس المحور يمكن أن أذكر " Projet Edunet 10" سأذكر أهم المشاريع ولن أذكر جميعها.

"Edunet 10 " يهدف إلى ربط قرابة 3307 مدرسة بشبكة الألياف البصرية، لقائل أن يقول ما هو الهدف من هذا المشروع؟ أولا، الجانب الإيجابي المباشر في المشروع أن المدارس ستكون مرتبطة بالأنترنات عالية التدفق وهكذا تكون مدارسنا رقمية.

هذا المشروع انطلق سنة 2023 وسينتهي موفى 2024 يعني في موفى 2024 ستكون مدارسنا ومعاهدنا مرتبطة بشبكة الألياف البصرية.

المرحلة الثانية من المشروع بما أن شبكة الألياف البصرية امتدت إلى مستوى المدارس نفرّع هذه الشبكة لكي نصل للمرافق العمومية الأخرى القريبة من المدارس وهي دور الثقافة ودور الشباب "les EPS" "les établissements publics de santé" والمستوصفات وغيرها من المرافق العمومية فالدولة خصصت تمويلات ضخمة لربط هذه المدارس وربط المرافق العمومية في مرحلة موالية وبطبيعة الحال إذا امتدت شبكة الألياف البصرية يمكننا توفير الأنترنات بجودة الألياف البصرية للمؤسسات الاقتصادية ومن يقطن بالقرب من هذه المناطق.

هناك مشروع آخر مهم في نفس السياق سيكون إن شاء الله سنة 2024 "Wifi Campus" لربط قرابة 12 مركب جامعي و"19 ISET" معهد الدراسات التكنولوجية للألياف البصرية وهذا المشروع سيكون في سنة 2024.

مشاريع البنية التحتية الرقمية والشبكات عديدة وذكرت الآن أهم المشاريع التي ستمكننا من تطوير الربط بالشبكات.

هناك مشروع آخر مهم اسمحوا لي بذكره وهو "RNIA" "Réseau National Intégré de l'Administration" ونحن أنجزنا فيه المرحلة 2 و3 و4 مع وزارة العدل والآن نجهز "RNIA" مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وكذلك مع وزارة الخارجية لربط القنصليات بشبكة خاصة لكي يكون تواصل القنصليات مع وزارة الخارجية جيدا وآنيا وتراسل المعلومات يكون آليا وهكذا يمكننا تعميم استعمال "الجيك" استعمال منظمة عليسة للتراسل الإداري بين الوزارة والقنصليات.

نفس الشيء مع وزارة الداخلية، ربط مراكز الشرطة مهم، إذا رغبنا في خدمات رقمية مع وزارة الداخلية لا بد من ربط مراكز الشرطة وكل المصالح التابعة لوزارة الداخلية.

في نفس الإطار في محور الإدماج الرقمي والمالي نحن نشتغل على دور الخدمات " maisons de services rapprochée et maisons de

services mobiles" يعني دور الخدمات القارة ودور الخدمات المتنقلة وهذا في إطار "projet GovTech" في مرحلة نموذجية وقع ببلدية حيدرة من ولاية القصرين تركيز أول دار خدمات قارة في 2024، الفترة النموذجية نجحت وسيقع تعميم دور الخدمات القارة ودور الخدمات المتنقلة لتقريب الخدمات الإدارية من المواطن وهذا في إطار الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي.

في إطار الإدماج المالي، الإدماج المالي واسع يهم المؤسسات البريدية والبنكية ومؤسسات الدفع الإلكتروني، نحن معنيون فقط بالبريد التونسي وهي المؤسسة التي تحت إشرافنا.

واسمحوا لي أن أقدم بعض الأرقام حول ما أنجزه البريد التونسي وبطبيعة الحال هناك عدة تساؤلات اليوم حول طلبات تهم مكاتب البريد والموزعات الآلية وغيرها من الطلبات.

بالنسبة إلى البريد التونسي هناك 1107 مكتب بريد موزعين على كامل ولايات الجمهورية دون أن نغوص في التفاصيل، لدينا في تونس مكتب بريد على كل 10662 ساكن وحسب اتحاد البريد العالمي المعدل هو 11 ألف، يعني " Nous sommes dans les normes" وهذا لا يعني أننا سنبقى مكتوفي الأيدي بل سنزيد في توسيع هذه الشبكة وسترون أن البريد التونسي في سياسته توسيع هذه الشبكة وتحسين جودة الخدمة.

إذن لدينا 1107 مكتب بريد، لو أضفنا لها وكالات البريد السريع والطرود البريدية ومراكز توزيع البريد التونسي لديه 1218 مصلحة تابعة للبريد التونسي بين مكتبات ومراكز توزيع وفرز. سنة 2022 البريد التونسي أحدث 15 مكتب جديدا وقام بإعادة تهيئة 31 مكتب. سنة 2023 أحدث 10 مكاتب جديدة وقام بإعادة تهيئة 32 مكتب وفي سنة 2024 مبرمج إحداث 18 مكتب جديد وإعادة تهيئة 30 مكتب.

عدد الموزعات البريدية في تونس 697 موزع آليا. ما بين سنة 2022 و2023 تم تركيز 310 موزع جديدا والآن هناك 80 موزع في طور التركيز وهذا يدخل في إطار توسيع الشبكة البريدية وتوسيع شبكة الموزعات الآلية.

بالأرقام: البريد التونسي له 4 مليون بطاقة دفع وسحب إلكتروني والبريد التونسي في إطار الإدماج المالي والرقمي قام بتوزيع بطاقات دفع إلكتروني بطريقة مجانية خاصة لسحب الجرايات.

سأقدم لكم رقما: 50 % من الجرايات سحبت من الموزعات الآلية في شهر أكتوبر 2023، يعني الخطة نجحت وهذا مهم لأنه يخفف الاكتظاظ على مكاتب البريد ويساهم في نشر الثقافة الرقمية وثقافة الاستعمالات الرقمية، مهما كان سن المواطن يتعامل مع الآلة ويتعامل مع الحاسوب ويتعامل مع الحلول التكنولوجية والتقنية وهي مهمة لتعميم الاستعمالات الرقمية في بلادنا.

نبقى في الجانب الذي يهم الإدماج المالي، قام البريد التونسي بتطوير منظومة "D17" وقمنا مؤخرا مع البريد التونسي بتطوير خدمة "mobile payment" ومشغلي الاتصالات المحفظة الإلكترونية قمنا بتطويرها مع البريد التونسي. ولاستعمال هذه الخدمة نستعمل #1717* لشحن هذه المحفظة وتحويل النقود من محفظة إلى محفظة وهذه الخدمة تم إعدادها بشكل جيد لكي تتماشى مع الدفعات الإلكترونية والمالية التي تكون في أثمان صغيرة " les micro et les petits paiements et les Micro-Paiements et les petits transfert".

هذه جملة المشاريع التي تندرج في محور الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي وتقليص الفجوة الرقمية بين مختلف فئات المجتمع وبين مختلف الجهات.

المحور الثالث في استراتيجيتنا هو تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع شبكة الاتصالات وتطوير مراكز البيانات الوطنية والقطاعية، نحن في هذا المحور بالأساس بصدد العمل على تطوير شبكة الاتصالات، تحدثت عن المنطقة البيضاء 1 ونعد للمنطقة البيضاء 2، نشتغل على توسيع شبكة الألياف البصرية خاصة مع مشروع "Edunet 10" ومشروع "Wifi Campus" وغيرها من المشاريع لتوسعة شبكة الألياف البصرية في بلادنا.

كذلك سنعمل في سنة 2024 على الجيل الخامس من شبكة الاتصالات الجوالة وإن شاء الله في شهر ديسمبر سيكون هناك "workshop" يعني ورشة نجمع فيها كل المتدخلين في هذا المجال وسنعلن عن خارطة العمل وما هي أهم الاستعمالات التي ستكون الأولى في خدمة "5G" في بلادنا.

مسألة أخرى مهمة كذلك وهي خدمات الأنترنات عبر الأقمار الصناعية الموجهة للعموم، هذا التوجه موجود في العالم بأسره لتنويع الخدمات الموجهة للمواطن لكي يكون له خدمات متعددة وهو يختار المكان والمنطقة الجغرافية المتواجد فيها، هذا يندرج في جانب تطوير شبكة الاتصالات وخدمات الاتصالات وخدمات الأنترنات.

كذلك في نفس هذا المحور نعمل على تطوير مراكز البيانات الوطنية، لدينا المركز الوطني للإعلامية وهو حاليا يأوي المنظومات الوطنية والحكومية التي نستعملها على الصعيد الوطني ونحن نعمل على تطوير طاقة استيعاب وطاقة إيواء المركز الوطني للإعلامية والمركز الاحتياطي الموجود في ولاية أخرى لتأمين استمرارية الخدمة واستمرارية الولوج إليها.

كذلك نحن بصدد دعم قطاعات أخرى لتطوير قدرة استيعاب وإيواء مراكزها القطاعية مثل وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها، يعني ندعم هذه الوزارات في تطوير مراكز بياناتها وقدرة إيواء مراكز بياناتها القطاعية "data center".

المحور الرابع وهو محور مهم وذكر في العديد من المرات من قبل السادة النواب وهو المحور الذي يهم التحول الرقمي للإدارة عبر تركيز بوابات خدمات إلكترونية موحدة ومبسطة موجهة للمواطنين وللمؤسسات.

التحول الرقمي للإدارة هذا ما ينتظره الجميع، نحن في تونس طورنا منذ سنوات الخدمات الإدارية على الخط لكن لو لاحظتم الخدمات التي تم تطويرها هي الخدمات الموجهة للمؤسسات والتي تسمى "Government-to-business (G2B)".

والإدارة ركزت عليها في السنوات السابقة مثل منظومة "TUNEPS" ومنظومة "e-tasrih" ومثل منظومة تسجيل المؤسسات عن بعد وغيرها مثل منظومة "E CNSS" للتصريح على الخط وغيرها من المنظومات التي طورتها الإدارة للمؤسسات الاقتصادية لكن الجانب الذي يهم المواطن لم يقع تطويره للأسف ونحن نطلق عليهم اسم "Les services informationnels" يعني " prise de rendez-vous par sms" و" visite technique par sms" و" remboursement de CNAM par sms" تسمى "Les services informationnels" و"prise de rendez-vous d' Evax par sms".

في تونس لم نتمكن من تطوير الخدمات الموجهة للمواطن منذ سنوات، لماذا؟ لأن هناك آليات كانت ضرورية ولكن لم تكن متوفرة وهي الهوية الرقمية والبطاقة البيومترية والوسائل التي تمكننا من التعرف على طالب الخدمة عن بعد، الوسائل التي تمكن طالب الخدمة من الإمضاء بطريقة إلكترونية عن بعد وفي غياب كل هذه الآليات ستبقى "Les services informationnels" منقوصة، لهذا لو لاحظتم كانت أولى أولوياتنا في الوزارة مشروع الهوية الرقمية ومع وزارة الداخلية سيقع تطوير البطاقة البيومترية وهذان المشاريع وهما "mobil IAD" لا أريد ذكر أسماء الدول ولكن إن أردتم الدخول إلى البوابات الإلكترونية على الخط لهذه الدول تجدون طريقتين للولوج: تجدون زرا مكتوب عليه "mobil ID" وزر آخر يسمى "IAD".

"IAD" هي البطاقة البيومترية و "mobil ID" هي الهوية الرقمية على الجوال التي طورتها وزارتنا مع مشغلي الاتصالات الثلاثة. لهذا كان من أولوياتنا إحداث الهوية الرقمية لكي تمكننا من التعرف على طالب الخدمة عن بعد وتجعل طالب الخدمة كذلك يمضي بطريقة إلكترونية عن بعد وهكذا يمكننا أن نقدم خدمات متطورة.

لسائل أن يسأل: انطلق مشروع الهوية الرقمية منذ مدة ما هي الخدمات التي بدأنا بها؟ لقد أنجزنا خدمات عجز عن إنجازها من سبقنا، العقد الإلكتروني على الخط، لأول مرة العقد الإلكتروني موجود في قانون 2001 للتجارة الإلكترونية منذ 20 سنة ولم يجسد، لماذا؟ لأنه يتطلب الإمضاء الإلكتروني الذي يتطلب بدوره هوية رقمية، إذن لا بد من إنجاز الهوية الرقمية لكي يتمكن المواطن من الإمضاء على عقد أو فاتورة أو أية وثيقة إلكترونية، هذه من أولى الخدمات.

كذلك عندما نكون متأكدين من طالب الخدمة عن بعد يمكننا تقديم وثائق إدارية على الخط والمضمون الإلكتروني كان من جملة الوثائق الإدارية التي أدرجناها ببوابة المواطن، وبعض النواب تساءلوا عن الخدمات التي ستلي المضمون والعقد الإلكتروني؟

سيكون هناك محور يهم الشؤون الاجتماعية والخدمات التي تهم "CNAM , CNSS, CNRPS" ستكون متاحة عبر بوابة المواطن أو سنسهل الولوج لها عبر بوابة المواطن وغيرها من الخدمات التي سوف تليها، كذلك مع وزارة الداخلية نحن بصدد العمل على اعتماد الهوية الرقمية في إعطاء البطاقة عدد 3 على الخط وغيرها.

إذن الهوية الرقمية تمكننا من الأشياء الغير ممكنة في السابق وأثبتنا أنها ممكنة وانخرط المواطنون فيها ونحن الآن في حملة تحسيسية واسعة للمواطنين للتعريف بهذه الخدمات وتطويرها تدريجيا.

في الفترة المقبلة ستكون الهوية الرقمية متاحة للمواطنين بالخارج، فهم الآن " ils sont entrain de galérer pour avoir des documents" فتراه يطلب من أقربائه إرسال مضمون ويتردد على القنصلية ولكن القنصلية لا تمكنه من جميع الإجراءات والوثائق الإدارية والآن بالهوية الرقمية التي ستصبح متاحة في موفى شهر ديسمبر للمواطنين بالخارج يمكنهم الولوج لبوابة المواطن ويكون الولوج للخدمات الإدارية على الخط متاح له.

أردت فتح قوس يهم الهوية الرقمية لأن بها سنتمكن من القيام بعدة خدمات لم تكن متاحة في السابق والآن ستصبح ممكنة.

لقائل أن يقول تطوير الخدمات الرقمية ليست مسألة اعتباطية نقوم بها دون منطق لا، فيها منطق فتطوير الخدمات الموجهة للمواطن يجب أن يمر بجملة من الإجراءات:

أول إجراء هو تنويع قنوات الخدمة، لا يجب أن يتوفر للمواطن قناة خدمة وحيدة وهي "le guichet" بل يجب تطوير الخدمات ووضع موزعات آلية بإمكان المواطن أن يتحصل من خلالها على الخدمات مثل عدة دول أخرى، فوثائق الحالة المدنية يستخرجها المواطن من الموزع الآلي دون أن يضطر للذهاب إلى "guichet"

تنويع قنوات الخدمة وتطوير الخدمة التي تعطى في الشبابيك وتطوير الموزعات الآلية التي تعطي خدمات إدارية،

تقريب الخدمات، يجب أن تكون لدينا خدمات قارة نقربها من المواطن، والجانب الرابع الذي يهم بالأساس الرقمنة هي توفير الخدمات على الخط.

أربع قنوات لا بد من تطويرها بشكل جيد لكي نقدم خدمات 7/24 بدون قيد زمني للمواطن وننوع قنوات الخدمة ونوحد الآليات ما معنى نوحد الآليات يعني عندما تتوفر منظومة " E CNAM" أو منظومة "E CNSS" أو منظومة "e-bawaba" لا يمكن أن يكون لكل منظومة معرف وحيد، لذا لا بد من توحيد آليات الولوج وتوحيد طريقة الإشعار، مثلا في بلدان مثل الدنمارك لديهم البريد الإلكتروني الرسمي للمواطن وهو إجباري انطلاقا من 16 سنة، نفس الشيء في تونس قمنا بإحداث بريد رسمي للمواطن يكون فيه إرسال الإشعارات وإرسال للوثائق للمواطن عبر بريد رسمي.

تنويع قنوات الخدمة وتوحيد آليات الولوج وآليات الإشعار وآليات الدفع الإلكتروني، يجب أن ننوعها وتكون مبسطة ويستعملها كل مواطن.

ماذا يوجد وراء الآليات؟ يوجد سجلات، السجلات الوطنية في تونس التي ذكرتها لا يجب أن تتجمع، كل وزارة "doit tenir son registre et le mettre à jour" أي يجب أن نطور السجلات القطاعية ونؤمنها ونربطها بمنصة الترابط البيني لكي لا يأخذ المواطن وثيقة من إدارة ويضعها في إدارة أخرى، يعني يجب أن تكون السجلات محيّنة ومكتملة، لماذا مكتملة؟ في تونس هناك سجلات منقوصة، السجل الوطني للعناوين وسجل المواطنين بالخارج وسجل الشهائد العلمية منقوصة، ومن دورنا تحسين جودة البيانات الموجودة بالسجلات ولا بد من استكمال السجلات المنقوصة وربطها بمنصة الترابط البيني الوطني.

بالرجوع للمنطق، تنويع آليات الولوج وتنويع قنوات الخدمة، توحيد الآليات، استكمال السجلات وتحسين جودتها وربطها بمنصة الترابط البيني ثم في المستوى الأفقي هناك الخدمات التي يجب أن تبوب: بوابة المواطن وبوابة المستثمر وهناك من تحدث عن بوابة المبادر الذاتي وبوابة المؤسسة وغيرها من البوابات، لا بد من تنظيم البوابات وجمع الخدمات في جملة من البوابات، ونحن سرنا فيه منذ مدة.

بوابة المبادر الذاتي انطلقنا فيها مع وزارة التشغيل والتكوين المهني وسيتم إحداث بوابة المبادر الذاتي وبوابة المستثمر مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وبوابة المواطن تم إحداثها وجميعكم على علم بالمشروع وجميع الخدمات موجهة للمواطن وستكون موجودة بالبوابة والولوج لها مبسط وميسر عبر هذه البوابة.

إذن أردنا أن نطور الخدمات في تونس، ليست خدمة اعتباطية بل خدمة علمية يجب أن تكون منظمة ومهيكلة كي نعرف الأسس المنقوصة التي يجب اكتمالها لكي نبني. نحن نريد تطوير الخدمات دون أن يكون لدينا هوية رقمية وبطاقة بيومترية وهذا مستحيل.

المحور الخامس، يرجعني إلى الملاحظة التي قمت بها وهي تأمين الفضاء السيبرني وتأمين هذه المنظومات ودعم الثقة والسيادة الرقمية ومكافحة الجرائم الإلكترونية وتركيز منظومة تكون قادرة على الاستباقية والتوقي والتفطن والاستجابة السريعة للحوادث والهجمات السيبرنية ومعالجة هذه الهجمات والحوادث وكذلك التحقيق الرقمي.

هذا ما اشتغلنا عليه منذ تولينا لهذا المنصب بالوزارة، أول وسيلة للردع هي القانون حيث أنه لم يكن هناك قانون للجرائم الإلكترونية، واستكملنا ترسانة القوانين التي كنت أتحدث عنها منذ حين بقانون يجرم الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال وهذا كان أساسيا ليس فقط لحماية منظوماتنا بل أيضا لجلب المستثمرين لأن من بين الأشياء التي ينظر لها المستثمرون في مجال الرقمنة هو إن كان "business" في هذا البلد محمي بإطار قانوني أم لا، فإن لم يكن لديك الإطار القانوني الذي يحمي المنظومات الإعلامية ومنظومات الاتصالات لن يأتي المستثمر للاستثمار في المجال الرقمي، هذا جانب أساسي.

الجانب الثاني الأساسي قانون السلامة المعلوماتية لسنة 2004 كان منقوصا ولا يؤطر ولا ينظم جميع الجوانب التي تهم السلامة السيبرنية، نحن قمنا باستكماله وصدر المرسوم عدد 17 لسنة 2023 ونعمل الآن على الأوامر التطبيقية وصدرت القرارات التي تهم إسداء علامة مؤمّن للحلول والتطبيقات الإعلامية، إسداء علامة الحوسبة السحابية التي تحدثت عنها منذ حين " G-cloud, N-cloud " لتأمين طريقة إيواء الأنظمة المعلوماتية والسجلات المعلوماتية لكي لا يقع إيواء سجلاتنا ومعلوماتنا في دول أخرى لدى مزودي خدمات حوسبة سحابية في دول أخرى.

راجعنا الإطار التنظيمي للتدقيق في سلامة أنظمة المعلومات والاتصالات، وأكدنا في الإطار الجديد على إجبارية التدقيق.

هناك جانب كذلك لم يكن مؤطرا قمنا بتأطيره وهو جانب الاستجابة السريعة "CERT" الفرق التي تستجيب بطريقة سريعة عند حدوث الحوادث والهجمات السيبرنية، إذن هناك فرق وطنية وفرق قطاعية تشتغل بطريقة تشاركية بالتنسيق مع وحدة الفرق الوطنية وهذا ليس في الإطار التشريعي فقط بل هناك جملة من المشاريع والبرامج، يمكن أن أذكر المشروع الذي نشتغل عليه الآن وهو البرنامج الوطني للتدقيق في سلامة الأنظمة المعلوماتية التي فيه وزارتنا والتي ستحاول دعم الوزارات التي لديها منظومات حساسة ومراكز بيانات حساسة للتدقيق في سلامة أنظمتها.

هذا البرنامج ذكر اليوم ولكنه ذكر بشكل سيئ وليس بشكل جيد، نحن استأنسنا ببرنامج اسمه "TEEP" يعني " transition énergétique des entreprises publiques" فيه وزارة الطاقة تدعم المؤسسات العمومية بإدراج الطاقات المتجددة و"les panneaux photovoltaïques" في المؤسسات العمومية.

عندما لا تكون الوزارات والمؤسسات واعية والتدقيق في سلامة أنظمتها مكلف وغير واعين بأهميته قلنا نقوم ببرنامج لدعم الوزارات المؤسسات العمومية في التدقيق في أنظمتها المعلوماتية خاصة الأنظمة والسجلات الحساسة وإن شاء الله في بداية سنة 2024 سننطلق في إنجاز هذا المشروع الذي أعتبره مهما لأننا إذا أردنا حماية الفضاء السيبرني الوطني، صحيح لا بد من إطار قانون واستراتيجية ولكن أيضا لا بد من برامج ومشاريع على الميدان " des projets concrets pour pouvoir sécuriser le système international".

كذلك هناك "مشروع إبلاغ"، قمنا منذ مدة بإحداث منصة للإبلاغ على الحوادث السيبرنية والمشاكل التي تهم الفضاء السيبرني في موقع يسمى "e-iblagh.tn" كل مواطن يعترضه أي إشكال في الفضاء الافتراضي مهما كان نوعه يمكنه أن يقوم بالإبلاغ على منصة الإبلاغ والمنصة تقوم بإرسال هذا الإبلاغ للهيكل المعني لمعالجة هذا الإشكال أو معالجة ما لاحظه المواطن على غرار ما تعمل به جميع البلدان، منصات إبلاغ للتبليغ على الحوادث السيبرنية أو المشاكل التي تعترض المواطن في الفضاء السيبرني.

هذا الجانب الذي يهم السلامة السيبرنية.

المحور السادس وهو محور جديد، أول ما تولينا الوزارة لاحظنا أن هذا المحور غائب في الاستراتيجية ولا بد أن يكون ظاهرا وهو الحوكمة القائمة على البيانات واعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي والأنظمة المساعدة على أخذ القرار، ما معنى هذا؟ يعني لا بد من أنظمة تساعدنا على الاستباقية خاصة في هذا المجال المعرض للحوادث السيبرنية والمجال الذي يتطور بشكل سريع، لذا لا بد أن يكون فيه استباقية ولا يمكننا تحقيقها إذا لم يكن لدينا لوحات قيادة مبنيّة على بيانات تجعلنا " on garde une longueur d'avance sur les problèmes et les incidents cybernétiques" هذا الجانب للاستباقية لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفرت لدينا لوحات القيادة.

لوحات القيادة يمكن أن تساعدنا على أخذ القرار وقت الأزمات ووقت الحوادث السيبرنية، يمكننا اتخاذ قرارات بالاعتماد على البيانات ولوحات القيادة التي تجعلنا نخطط بطريقة استراتيجية وذكية مبنية على البيانات.

هذا هو الهدف من محور الحوكمة القائمة على البيانات ومساعدة الإدارة في الاستباقية وأخذ القرار والتخطيط الاستراتيجي في المجال الرقمي واستعمالات المجال الرقمي.

المحور عنوانه جميل، ماذا فعلنا في خصوصه؟ هناك مشروعان مهمان المشروع الأول يسمى "BI Éducation" وهو"Un système d'aide à la décision pour Le Secteur de l'éducation" لمساعدة وزارة التربية على أخذ القرار والتخطيط بالاعتماد على البيانات وهذا المشروع مرسم ببرنامج "Gov Tech"

كذلك هناك "BI INSAF" للوظيفة العمومية ثم سنحاول تعميم الفكرة وتعميم هذه النوعية من المشاريع لجميع القطاعات ليتوفر لدينا "BI TRANSPORT, BI SANTE" وهذا النوع من المنظومات يتم تعميمها على بقية القطاعات.

في هذا المحور كذلك نعمل على تركيز استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، جميع الدول وضعت استراتيجية وتم إنجازها وهي الآن في مرحلة مراجعتها، والصياغة النهائية لهذه الاستراتيجية في سنة 2024 وسيتم الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي فيها بالأساس ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول هو تجميع البيانات الإحصائية ووضعها بطريقة مؤمنة لمطوري البرمجيات، لأن مطوري البرمجيات الذين يشتغلون

في الذكاء الاصطناعي يحتاجون لبيانات، إذن أول عنصر في هذه الاستراتيجية هو تجميع هذه البيانات، نحذف منها كل ما هو معطيات شخصية وكل ما هو معلومات حساسة، ويقع مشاركة هذه البيانات مع مطوري البرمجيات لكي يستطيعوا تطوير البرمجيات، هذا الجانب الأول.

الجانب الثاني الموجود في الاستراتيجية هو الحوسبة السحابية والقدرة على معالجة وتعاطي البيانات الضخمة، سيقع تطوير قدرة الحوسبة التابعة لمراكز البيانات القطاعية وإعطاء " Les ressources de calcul" لمطوري البرمجيات لكي يطوروا بدورهم الأنظمة المبنية على الذكاء الاصطناعي.

العنصر الثالث المهم هو تطوير الكفاءات في مجال الذكاء الاصطناعي، طبعا بالاشتغال مع وزارة التعليم العالي ووزارة التشغيل والتكوين المهني على مسارات مشتركة من شأنها أن تطور الكفاءات في مجال الذكاء الاصطناعي والتعامل الذكي مع البيانات الضخمة.

المحور السابع قبل الأخير هو تطوير المهارات والكفاءات في المجال الرقمي بما يستجيب لحاجيات ومتطلبات المرحلة الحالية مع نشر الثقافة الرقمية لدى العموم.

هذا الجانب مهم وهي تسمى "Lead Workflow" ونحن نحتاج المهندسين والتقنيين في جميع الاختصاصات حتى رجالات القانون شرط أن يكونوا متمكنين من المجالات والحلول الرقمية، نحن نشتغل في هذا المحور بالأساس مع وزارة التعليم العالي لوضع مسارات مشتركة بين الجامعة والمؤسسة للتكوين في اختصاصات دقيقة تهم المجال الرقمي، هذا من جانب، كما نشتغل مع وزارة التشغيل والتكوين المهني على مسارات لإعادة التأهيل للمهن الرقمية بحكم أن سوق الشغل يعطي أكثر فرص في المجال الرقمي أكثر من مجالات أخرى.

إذا مكنا الشباب العاطل عن العمل من دورات تكوينية لإعادة تأهيلهم للمهن الرقمية بإمكاننا أن نساهم في تقليص البطالة وإعطاء الأمل والحلول للشباب العاطل عن العمل، كذلك نشتغل مع وزارة التربية ووزارة المرأة والطفولة على تضمين المهارات الرقمية وتعليمها للطفل، وهذا جانب مهم لأن المدرسة تشتغل منذ سنوات على كفاءات القراءة والكتابة والحساب، ولكن الآن في عهد الرقمنة يجب علينا أن نعتمد "la maîtrise de l'outil digitale" فمن يدرسون في المدرسة والمعهد والجامعة ولدوا في عهد الرقمنة ويجب عليهم أن يدرسوا بطرق رقمية مواضيع رقمية من المدرسة إلى الجامعة.

المحور الأخير، هو تطوير مناخ الأعمال والتشجيع على الريادة والمبادرة الخاصة في المجال الرقمي.

هنا وزارتنا مسؤولة بالأساس على برنامج تونس الناشئة الذي يتم فيه إسناد علامات مؤسسة ناجحة، كما أن وزارتنا مسؤولة على 19 مركز عمل عن بعد وهي محاضن مشاريع تقوم بتوفير فضاءات لأصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة التي ستتمركز بالجهات ويطوروا مشاريعهم بالجهات ونحن نشتغل الآن على تطوير مراكز العمل عن بعد لتنويع خدماتها وبذلك تقدم خدمات ليس فقط للمؤسسة المنتصبة بمركز العمل عن بعد بل أيضا المؤسسة المنتصبة بالولاية أو بالجهة الموجودة فيها.

كذلك تشتغل وزارتنا منذ مدة على مساعدة أو دعم المؤسسات الناشئة للإشعاع الدولي للمشاركة في التظاهرات الدولية لكي تعرّف بمنتوجاتها وخدماتها، لتتمكن من القيام بشركات تقنية وشركات استراتيجية، لتتمكن من الحصول على مستثمرين لتطور خدماتها في بلدان أخرى، هذا ما تشتغل عليه وزارتنا منذ مدة وهو دعم الإشعاع الدولي لمؤسساتنا الناشئة وتطوير بيئة الأعمال وبيئة المؤسسات الناشئة في تونس.

هذه الاستراتيجية التقنية التي تحتوي على ثمانية محاور أساسية، أضفنا إليها محورين وهما مهمان، يهم المحور الأول جانب الاتصال، لأنه ليس بإمكاننا النجاح في الاستراتيجية الرقمية دون أن تكون لدينا سياسة اتصالية ناجحة، يجب علينا أن نتواصل ونعرف بالخدمات قبل الإنجاز، عند الإنجاز وبعد الإنجاز لكي نتأكد أن الخدمات التي نقوم بتطويرها يقع استعمالها بشكل جيد وتصل المعلومة للمواطنين.

كذلك لدينا برنامج إدارة تغيير وتكوين مكونين في ذلك وسيكون في كل وزارة مختص في إدارة التغيير، خاصة أنها ستشمل المشاريع الرقمية، لكي يسرّع كل شخص من مؤسسته في التحوّل الرقمي وفي اعتماد الحلول الرقمية في جميع القطاعات.

المحور الأخير هو التعاون الدولي، هناك من انتقد هذه المسألة وتنقل وزارتنا لبعض الدول لأن التعاون الدولي مهم خاصة في مجالنا مجال الرقمنة ومجال الاتصالات، نحن نشتغل في فضاء مفتوح، إذن التعاون الدولي هو امتداد لتطوير القطاع وامتداد لتطوير الخدمات الرقمية والاستئناس بالتجارب الناجحة، هذا مهم والمواصلة في ذلك بدون العودة إلى الصفر.

التعاون الدولي الثنائي متعدد الأطراف في مجال الرقمنة مهم جدا، الانضمام إلى الاتفاقية الدولية مثل اتفاقية "Budapest" مهم، نحن لسنا منعزلين عن العالم.

إذن فإن التعاون الدولي خاصة في مجال الرقمنة هو امتداد لتطوير القطاع في مجالات معينة لأن مستعمل الخدمة يمكن أن يكون في أي بلد في أي منطقة جغرافية، يمكن له أن يكون المستعمل أو المزود في تونس أو العكس بالعكس وهناك اتفاقيات دولية ومعاهدات دولية وتعاون دولي وهذا مهم.

بما أني فتحت القوس فإن بعض النواب انتقد تحركات الوزارة أو نوعية الاتفاقيات، قمنا باتفاقيات مع "Estonie" وكانت وزارتي أول وزارة تعقد اتفاقية مع الحكومة الإستونية وأول زيارة رسمية لوزير تونسي وتعتبر "Estonie" الأولى في الحوكمة الإلكترونية في العالم وقد كانت زيارتنا مثمرة.

بعد تلك الزيارة تمكنا من الحصول على منحة والحصول على منظومة "UXP" وهي منظومة الترابط البيني المعتمدة عالميا في العديد من الدول ونحن الآن في المراحل الأخيرة من المشروع الذي انطلق منذ سنة 2022 وأصبحت لدينا الآن منظومة الترابط البيني وقد وقع تركيزها في المركز الوطني للإعلامية وساعدنا في ذلك خبراء من "Estonie" ووقع "transfert de compétences" لمهندسين تونسيين وسننتقل إلى المرحلة الموالية كما ذكر في التقرير وهي تعميم هذه المنظومة على جميع الوزارات وعلى جميع الوثائق وسبق لي أن شرحت أهمية منظومة الترابط البيني فهي التي ستمكن وصول المعلومة من إدارة لإدارة ولن يقوم المواطن بنقل الوثيقة والمعلومة يدويا.

كذلك في نفس السياق فإن أغلب المهمات التي قمنا بها بالخارج كانت بتكليف من سيادة رئيس الجمهورية، كانت في سياستنا الديبلوماسية التكنولوجية والديبلوماسية الاقتصادية وفي هذه الأطر نقوم بزيارات ولقاءات ونبحث عن شراكات استراتيجية لتطوير القطاع في بلادنا، إذن كل ذلك كان في إطار منظم، وفي كل مرة تواصلنا فيها إلا وبلغنا الهدف من المهمة وبعد مدة أنجزنا العديد من المشاريع مدعومة من قبل التعاون الدولي الذي كان في الاتجاهين مع الكثير من البلدان خاصة الإفريقية التي لدينا فيها تعاون دولي ثنائي مع الشقيقة الجزائر ومع "Côte d'Ivoire" وقريبا مع "Rwanda" وهناك العديد من البلدان التي تسعى لتبادل الخبرات معنا في المجال التكنولوجي.

أريد أن أذكر بالنقطة الموالية وهي مصادر التمويل لمشاريع المخطط وبالأساس صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بنسبة 45 % من المشاريع ممولة من هذا الصندوق وتقدر موارد هذا الصندوق لسنة 2024 بـ 261 مليون دينار وهي متأتية بالأساس 5% من رقم معاملات ومشغلي خدمات الهاتف الجوال ومعاليم استعمال الترددات وأيضا مساهمات الهيئة الوطنية للاتصالات ومن المتوقع أن ينتفع القطاع بـ 97 مليون دينار في سنة 2024، تتوزع بين مشاريع استثمارية وتغطية عجز ميزانية بعض المنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف، هذا المصدر الأول لتمويل مشاريع وزارة تكنولوجيا الاتصال.

المصدر الثاني هو قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـ 35%، كما أن دور وزارتنا أفقي ويقع إنجاز هذه المشاريع في أغلب الأحيان لفائدة وزارات وهياكل أخرى وسأعطيكم بعد قليل أمثلة عن بعض المشاريع والهياكل المستفيدة من هذا التمويل وقرض البنك الإفريقي للتنمية بـ 20% وهناك جملة من الهياكل المستفيدة من هذا التمويل.

بالنسبة إلى مشاريع البنك الإفريقي للتنمية تقدر نسبة التعهد بـ62 % وهناك عقود مبرمة وقد قطعنا شوطا كبيرا في جملة من المشاريع وسنعلن في 2024 إن شاء الله في إطلاق الاستغلال لأهم الهياكل المستفيدة: رئاسة الحكومة، الهيئة العامة للوظيفة العمومية، الهيئة العليا للطلب العمومي، وحدة الإدارة الإلكترونية، وزارة الشؤون الخارجية، مشروع "E-Consulat"، وزارة العدل مشروع "E-Justice"، وزارة الداخلية لتطوير مركز بيانات وزارة الداخلية، وزارة النقل مع الوكالة الفنية للنقل البري وتطوير الخدمات على الخط التابع لوكالة الفنية للنقل البري.

وزارة التربية أيضا وجزء من مشروع "Edunet 10" ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية ولدينا مشروع مهم مع وزارة الثقافة وهو "SI Bibliothèque" أصبحت كل مكتبة عمومية في تونس لديها "son propre système d'information" قاعدة بيانات خاصة بها لمتابعة المنخرطين والكتب وسيصبح لدينا " un système nationale d'information" الذي سيكون فيه 8 مليون كتاب وقرابة 300 ألف منخرط وقرابة ألف إداري سيشتغل بهذه المنظومة، هذا مهم، هل تذكرون عندما ذكرت قبل قليل بأن هناك سجلات منقوصة، هذه هي السجلات والأنظمة الإعلامية المنقوصة التي يجب علينا استكمالها، لن نتمكن من الرقمنة إذا لم تكن لدينا منظومات موحدة بسجلات موحدة ومكتملة.

ستدرج بوزارة التعليم العالي جملة من الخدمات التي ستدرج في بوابة الخدمات الإدارية الموحدة، وسيقع تركيز المعرف الوحيد للصحة بوزارة الصحة وسيقع تطوير جملة من الخدمات على الخط بوزارة الشؤون الاجتماعية وسيقع تركيز منظومة "ERP" بالبريد التونسي والذي وقع ذكرها في التقرير.

بالنسبة إلى مشاريع "Gov Tech" أهم المستفيدين وزارة التربية لتطوير الشبكات وتطوير المنظومات ورقمنة الامتحانات وغيرها من المنظومات، رئاسة الحكومة، وزارة الصحة، السجل الوطني للمؤسسات، الإدارة العامة للديوانة ووزارة الشؤون الاجتماعية، هذه أهم مصادر التمويل، وكما تبينتم فإن دور وزارتنا هو دور أفقي تدعم جميع الوزارات في رقمنة خدماتها، وهذا جانب مهم.

النقطة الموالية التي سأتطرق إليها تهم جانب الاتصالات، ذكرت في بداية مداخلتي أهم المشاريع التي تدعم فيها وزارتنا مشغلي الاتصالات ومزودي خدمات الأنترنات لتطوير الخدمات وتطوير الشبكات والتسريع فيها وتعميم الشبكة بجودة عالية على جميع المؤسسات ولكن هناك مسألة مهمة لا يمكننا نسيانها هو أن هناك جملة من الصعوبات ونحن نعي بذلك ونحاول التعاطي معها بشكل جيد لتعميم الشبكة وتطوير الخدمات خاصة خدمات الاتصالات لتكون بطريقة جيدة.

من أهم العوائق التي سنشارككم فيها اليوم نظرا لأهميتها، الجانب الأول، بعض البلديات تقوم بفرض معاليم إضافية على مشغلي الاتصالات عند تركيزهم سواء للمحطات القاعدية للاتصالات أو لشبكة الألياف البصرية، الشيء الذي يثقل كاهل المشغلين ويعيق تطوير الشبكات بالسرعة المطلوبة، بعض البلديات في إطار الحكم المحلي تقوم بتوظيف معاليم إضافية على مشغلي الاتصالات وهذا يرفع في كلفة التغطية ويثقل كاهل المشغلين ويعطل عملية تطوير الشبكة وهذه نقطة أولى مهمة.

النقطة الثانية وتهم أغلب الوزارات هي الصبغة العقارية للأراضي حيث يصعب في معظم الأحيان إيجاد أماكن لإرساء المحطات الجديدة خاصة بالمناطق التي ذكرتموها كالمناطق الجبلية والمناطق الريفية البعيدة، هناك إشكال للصبغة العقارية لبعض الأراضي وهذه المسألة تعيق إيجاد المكان المناسب لإرساء هذه المحطات.

النقطة الثالثة وهي مهمة تخص ارتفاع المعاليم الجبائية والديوانية على قطاع الاتصالات عند الاستعمال الموظفة على المستعمل أو على المشغل الذي يقوم بالتطوير، أي أن الجباية والمعاليم الجبائية الموظفة على قطاع الاتصالات للأسف منذ سنوات تعتبر عالية جدا، ممّا يعيق تطوره وتطور الخدمات المتصلة بالجانب الذي يهم الاتصالات والخدمات.

هناك جانب آخر مهم وقع ذكره يتمثل في السرقة والتخريب للكوابل النحاسية وهذه الظاهرة منتشرة و"à suite actes de vandalisme" تصبح كل المنطقة خارج التغطية إلى أن تقع الصيانة وعملية التركيز التي تعتبر مكلفة وغير حينية.

هناك جانب آخر مهم يتمثل في قرارات إزالة المحطات القاعدية للاتصالات وسأعطيكم رقم في ذلك، خلال الخمس سنوات الأخيرة تم إصدار 42 قرار إزالة محطة قاعدية ضد اتصالات تونس وهناك الآن 71 شكوى محل تقاضي لإزالة المحطات القاعدية " n'est pas bien desservi avec les réseaux de télécommunications".

كما وقع ذكر الجانب الذي يهم الصحة وهو ما نسميه التلوث الكهرومغناطيسي وبالنسبة إلى هذه المسألة أريد أن أذكر بأن الوكالة الوطنية للترددات بصدد القيام بالقياسات اللازمة للتأكد من مدى احترام مشغلي الاتصالات والمحطات القاعدية للاتصالات للحدود القصوى للحقول الكهرومغناطيسية "Les niveaux de champs" التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة.

لدينا هيكل اسمه الوكالة الوطنية للترددات وهو بصدد القيام بالترددات اللازمة بشكل دوري أو عند تركيز المحطات أو عند تلقي الشكاوي، فهو يقوم بالقياسات اللازمة، ومنذ سنة وقع وضع منظومة وطنية على ذمة المواطنين اسمها "www.champs-em.tn" والتي تعطينا بشكل حيني القياسات التي تقوم بها الوكالة الوطنية للترددات والقياسات التي تهم الحقول الكهرومغناطيسية لكي يتمكن المواطن من معرفة أن محيطه سليم من كل ما هو تلوث كهرومغناطيسي.

هذا لكي نطمئن الناس حول كل ما يخص المحطات القاعدية والتلوث الكهرومغناطيسي إذ لدينا وكالة تعنى بهذا الجانب ولديها مهمة المراقبة وهي تتلقى أيضا الإشعارات والشكاوى وتذهب على عين المكان للتثبت، هذا لكي نطمئن المواطنين من هذا الجانب.

النقطة الموالية التي سأتطرق إليها وهي مهمة وقد وقع ذكرها عديد المرات من قبل عديد النواب حول مسالة الإذاعات والإعلام والإذاعات الجمعياتية بالخصوص. كما تعلمون فإن التابع لوزارتنا هو الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي، أريد مدكم بالأرقام لمعرفة أن تطور قطاع الإعلام انعكس سلبيا على مؤسسة تابعة لوزارة تكنولوجيا الاتصال حتى أنه أصبح لديها عدم توازن مالي مما جعل الوزارة تقوم بتعويض العجز المالي لتفادي الدخول في أزمة عوض القيام بمشاريع استثمارية.

سأعطيكم بعض الأرقام، قبل سنة 2011 يمر عدد الإذاعات العمومية من 9 إلى 12 والقنوات التلفزية العمومية من 2 قبل 2011 أي قبل الثورة أصبحت اليوم 3، الإذاعات الخاصة من 4 إلى 16، التلفزات الخاصة من 1 إلى 9، الإذاعات الجمعياتية من 0 إلى 20 وهذا يعطينا إجمالا أن عدد الإذاعات مرّ من 6 إلى 47، وعلى ماذا أثر ذلك؟

أثر ذلك على سوق الإشهار الذي يعتبر صغيرا في تونس ومقسم على عدد كبير من مؤسسات إعلامية وإذاعات وتلفزات ولم تعد لديهم المرابيح الكافية ليتمكنوا من دفع مستحقاتهم لدى الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي. حجم الديون الجملية الحالية للديوان 30 مليون دينار وخلال السنوات الأخيرة تمت العديد من الإجراءات الخاصة لدعم قطاع الإعلام جراء هذا التضخم.

سأتحدث حول المسائل التي أشرفت عليها وزارتنا لأنها "impliqué" في ذلك:

في 18 أكتوبر 2022 تم عقد مجلس وزاري ووقع النظر في مسألة قطاع الإعلام والديون ووقع سحب التخفيضات للسنوات الثلاث القادمة ليتمكن القطاع من تسديد ديونه وإعادة الجدولة وتم طرح بعض الديون ومؤخرا في 25 سبتمبر 2023 عقد مجلس وزاري مضيق حول إذاعة "شمس FM" المصادرة وهنا أردت القول أن قطاع الإعلام كان من ضمن المواضيع التي نظرت فيها الحكومة وتعاطت معها بشكل جيد، لأن الجانب الإعلامي مهم ليس فقط لإيصال الصورة والصوت بل لإيصال الإنجازات ومشاكل المواطنين للطرفين، هذا الجانب الذي يهم الإذاعات والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي.

طالب بعض النواب بالمجانية ولكن البث والإرسال لديه كلفة وليس بإمكاننا إعطاء المجانية لأنه سيقابلها العجز وعوض الاستثمار في القطاع سنسعى لتغطية العجز المالي وكل ذلك لديه تبعات، كل مؤسسة تسعى لإيجاد توازن مالي، إذا دخل قطاع في أزمة سيؤثر على بقية القطاعات في الاستثمار وبذلك لن يتمكن من التطوير من خدماته ومنظوماته.

سأحاول الإجابة في الوقت المتبقي عن نقطتين، موضوع يهم توسعة قطب الغزالة بمنطقة النحلي وكما ذكر السادة النواب لديكم كل المعطيات، فالسبب بالأساس هو سبب عقاري ونحن نقوم الآن بالتعاون مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بإجراءات الصلح والانتزاع لفك الإشكال العقاري، كما أن هناك جانب تعاقدي مع شركة "SOMATRA" التي بصدد إنجاز هذا المشروع وكما تعلمون فهي تمر بأزمة مالية وبفترة حساسة وإن شاء الله سيستمر هذا المشروع في 2024 الذي سيساهم في مرحلته الأولى للقسط الأول في تشغيل 1500 تقني ومهندس.

سأقدم لكم أيضا بعض الأرقام بالنسبة إلى المؤسسات الناشئة ودعم ريادة الأعمال في بلادنا ودور وزارتنا بالأساس، لدينا برنامج تونس الناشئة الذي بدأ سنة 2019 إلى حد اليوم تم إسناد 975 علامة مؤسسة ناشئة والهدف تحقيق ألف علامة إلى موفى 2024 أي أن مستوى التقدم في إنجاز هذا المشروع جيد.

عدد المطالب التي تم إيداعها بالوزارة للدرس هو 1935 مطلبا، من جملة هذه المطالب تم إسناد 975 علامة مؤسسة ناشئة وكما ذكرت بأن الهدف هو تحقيق ألف في موفى 2024 وبطبيعة الحال نحن بصدد التنسيق مع الوزارات المتدخلة في "Start-up Act.2.0" النسخة الثانية من برنامج تونس الناشئة لكي نستخلص الدروس من النسخة الأولى ونطور النسخة الثانية التي تساهم في بيئة ريادة الأعمال في تونس والتي من شأنها أن تعطي فرص تشغيل للشباب.

بالنسبة إلى المراكز الجهوية الذكية فقد ذكرت منذ قليل أن لدينا 19 مركزا جهويا ذكيا تمركز من خلالهم 134 مؤسسة ناشئة موزعين على كامل ولايات الجمهورية، ساهمت في توفير 497 موطن شغل وهذه المؤسسات الناشئة بصدد تشغيل قرابة 500 شاب ونحن نشتغل الآن -كما ذكرت منذ قليل- على إعادة تأهيل المراكز الجهوية الذكية وهي محاضن مشاريع تشتغل على إعادة تأهيلهم لتوسعة طاقة الاستيعاب وتنويع الخدمات المسداة للشباب والمؤسسات المتمركزة بهذه المحاضن والمؤسسات وباعثي المشاريع المتمركزين بالجهة، إذن هذا هو البرنامج الذي نحن بصدد الاشتغال عليه الآن.

وكما ذكرت منذ قليل فإن وزارتنا تعمل على دعم المؤسسات الناشئة وعلى مزيد الإشعاع الدولي لهذه المؤسسات وندعمها في المشاركة في التظاهرات الدولية.

هناك نقطة أخرى سأجيب عنها تهم الرقمنة ومجلس النواب، لقد تم مؤخرا إحداث 450 حساب عليسة لاعتماد منظومة التراسل الإداري عليسة لـ 300 إداري 150 نائب وخلال جوان 2023 تمت 339 عملية ولوج لهذا الحساب على منظومة عليسة والتي ستحولنا

من العمليات الورقية إلى المعاملات الرقمية، كما أن هناك أكثر من 350 إجازة لاستعمال منظومة "Microsoft" وستكون متاحة للنواب لاستعمال الأدوات الرقمية حتى في عمل المجلس ونحن بالاستماع إلى أي طلبات تهم رقمنة المعاملات داخل المجلس.

بالنسبة إلى البنك البريدي وكما ذكر السيد النائب فهو قديم جديد، ويعتبر من ضمن أولوياتنا الآن وسيعرض على أنظار المجلس الوزاري وستكون فيه الهياكل المتدخلة حتى نتبين ما الذي ينقص ملف البريد التونسي لإحداث البنك البريدي وفي سنة 2024 إن شاء الله سنتقدم في هذا الملف الذي نعتبره حلا من الحلول التي ستساهم في التنمية الجهوية وفي تشغيل الشباب ومنحهم القروض لكي يتمكنوا من القيام بمشاريع بجهاتهم، ليشغلوا بدورهم آخرين.

أعلموني بأن الوقت انتهى.

شكرا على حسن الاستماع، بالنسبة إلى المواضيع الأخرى سنجيبكم عن كل تساؤلاتكم كتابيا، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد نزار بن ناجي وزير تكنولوجيات الاتصال والوفد المرافق له على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها والأكيد أنه سيكون لنا تواصل في المستقبل سواء بالنسبة إلى السادة النواب فرادى أو في إطار الأكاديمية البرلمانية عندما نستضيف حضرتكم وكذلك إطارات الوزارة للقيام بأيام دراسية بخصوص تكنولوجيات الاتصال ومستقبل التعامل معها وخاصة الذكاء الاصطناعي والمخاطر خاصة أن الدول التي لها مخابر في الذكاء الاصطناعي بدأت تدرس المخاطر التي ربما تنجم عن ذلك.

الأكيد أن الحديث معكم شيق ولكن نحن نحترم الوقت المقرر، لذلك زميلاتي زملائي نمر الآن إلى التصويت على اعتمادات مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

الرجاء تمكين اللجنة من المصدح.

الكلمة للسيد رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد، تفضل.

السيد رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا سيدي الرئيس،

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة تكنولوجيات الاتصال

-اعتمادات التعهد.....284.412.000دينار

-اعتمادات الدفع..... 175.150.000دينار

-الحسابات الخاصة في الخزينة.....97.000.000 دينار

- صندوق تنمية المواصلات

وتكنولوجيات المعلومات والاتصال..... 97.000.000 دينار

انتهى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت،

الإذن بالتصويت،

118 نعم، 8 محتفظين، 5 رافضين، المجموع 131.

تمت إذن تبعا لنتيجة التصويت المصادقة على اعتمادات مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024،

الشكر الموصول للسيد نزار بن ناجي وزير تكنولوجيات الاتصال وأعضاء الوفد المرافق له من سامي إطارات الوزارة متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم،

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد،

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب، وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نواصل أشغالنا غدا إن شاء الله على الساعة التاسعة صباحا لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق، رفعت الجلسة.

(كانت الساعة التاسعة وخمس دقائق ليلا)

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينارواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".